

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

توجيه القراءات القرآنية في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي

**Orienting the holy quran readings in- huja Book By  
Abu ali al farisi**

إعداد الطالب

احمد فرج العقيل المهيدات

٠٢٢٠٣٠١٠٠٤

إشراف الدكتور

زيد خليل القرالة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

د. زيد القرالة (مشرفاً ورئيساً)

أ.د. علي الحمد (عضواً)

أ.د. علي البواب (عضواً)

د. حسن الملح (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازاتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ: .....

الإهداء

إلى روح والدي

إلى والدتي

والى أخواني

والى زوجتي واولادي

والى أصحابي واطفالي

الأستاذ خالد كامل الطعاني

والى كل من نطق الضاد

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ الدكتور زيد القرالة الذي ما انفك يغدق علي من نصحه وإرشاده وتوجيهاته غير ضان بوقته وعنايته وعلمه.  
وشكري لأساتذتي الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة أستاذي الأستاذ الدكتور علي محمد وأستاذي الأستاذ الدكتور علي البواب وأستاذي الدكتور حسن الملح لما سيقدمونه من نصح وإرشاد وأخيراً شكري لكل من ساعد في إنجاز هذا البحث

## المخلص

موضوع توجيه القراءات القرآنية من أهم المواضيع التي اهتمت بها الدراسات اللغوية في العصر القديم والحديث، لما لهذه التوجيهات من أكثر كبير في تقدم الدراسات اللغوية ، وقد قمت بدراسة توجيه القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتاب الحجة ، لأنه من أوائل الكتب التي تناولت موضوع القراءات بشكل مستقل ، ولان هذا الكتاب لم يحظ بالدراسة الكافية التي تبرز أهمية هذا الكتاب .

وأثناء دراستي لتوجيه القراءات في كتاب الحجة قمت بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول الفصل الأول: درست فيه الجانب النحوي في توجيه القراءات ، وتتبع في آراء أبي علي النحوية في مجال المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، وقارنت هذه الآراء بآراء النحويين في هذا الموضوع ، وأبدت رأيي في توجيه أبي علي لهذه القراءات.

وفي الفصل الثاني قمت بدراسة الجانب الصرفي في توجيه القراءات ، ودرست فيه قضايا الأفعال ، وقضايا الأسماء ، وفي مجال الأفعال قمت بدراسة توجيه أبي علي لصيغ الأفعال، واثرت اهتمام أبي علي في المعنى في توجيه هذه الصيغ ، وفي صيغ الأسماء ، قمت بدراسة توجيه أبي علي للتغيير في هذه الصيغ ، ومنها صيغ المصادر والمشتقات ، والتغير في صيغ جموع التكسير.

وفي الفصل الثالث: قمت بدراسة الجانب الصوتي في توجيه القراءات عند أبي علي الفارسي وفي هذا الجانب قمت بتتبع آراء أبي علي في الدراسات الصوتية ، مثل قضايا الساكنين و الإدغام، والإعلال والإبدال ، والإمالة، والوقف، والهمزة ، والروم ، والاختلاس . وغيرها .

وقد اعتمدت أثناء دراستي على مجموعة من المصادر القديمة التي سبقت أبا علي الفارسي والتي تعد من مصادر النحو العربي مثل كتاب سيوييه ، وكتاب المقتضب للمبرد ، وغيرها، وكذلك اعتمدت على كتب معاني القرآن التي اهتمت بدراسة القراءات القرآنية مثل كتاب معاني القرآن للفراء وكتاب معاني القرآن للاخفش الأوسط.

وكذلك اعتمدت على مجموعة من الكتب اللاحقة لأبي علي، والتي درست موضوع توجيه القراءات القرآنية مثل كتاب الحجة لابن خالوية ، وكتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري. وكذلك اعتمدت على مجموعة من المراجع الحديثة وخصوصا في مجال الأصوات الحديثة ، مثل كتاب الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات

اللغوية للدكتور سمير استيتية ، وكذلك على مجموعة من الكتب التي درست الجانب البلاغي للقراءات القرآنية ومنها كتاب: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية للدكتور احمد سعد محمد .

الموضوع	الصفحة
العنوان .....	
الاهداء.....	
شكر.....	
الملخص باللغة العربية .....	
المحتويات .....	
المقدمة.....	
التمهيد.....	
الفصل الاول: التوجيه النحوي	
أ- المرفوعات .....	
ب- المنصوبات.....	
ج- المجرورات.....	
الفصل الثاني	
أ- قضايا الفعل .....	
ب- قضايا الاسم .....	
الفصل الثالث : التوجيه الصوتي	
التقاء الساكنين.....	-
التخلص من التقاء الساكنين.....	
ج- الادغام.....	
د- لال والاعلال.....	
هـ- الامالة.....	
و- الوقف.....	
ز- الهمز.....	-
ح- الروم والاشمام.....	
ط- لاختلاس.....	
المصادر والمراجع.....	
الملخص باللغة الانجليزية .....	

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي كرّمنا باللسان العربي المبين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فهذه محاولة متواضعة لدراسة توجيه القراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي، تقوم على أساس منهج تكاملي في دراسة هذا التوجيه، وتهدف إلى تبيان خصائص هذا التوجيه ومدى تميزه عن القدماء ممن وجهوا القراءات، ومدى انسجامه معهم ومع الآراء الحديثة في توجيه القراءات وخصوصاً مع تطور العلوم اللغوية الحديثة.

لقد قدّم اللغويون قبل أبي علي الفارسي جهوداً مهمة في مجال توجيه القراءات، وكانت لهم مؤلفات فيها، ومنها كتب معاني القراءات التي درست هذا الموضوع بدقة كبيرة، ولكن توجيه القراءات والاحتجاج لها كموضوع مستقل ظهر في البداية، بعد تأليف كتاب السبعة في القراءات الذي وضعه ابن مجاهد، فقد حاول ابن مجاهد نفسه أن يوجه هذه القراءات السبعة، ولكن لما رأى أن الكتاب يمكن أن يطول كثيراً، اكتفى بتوجيه سورة الفاتحة، وجاء بعده ابن السراج وحاول شرح هذا العمل الذي قدمه ابن مجاهد، فوجه سورة الفاتحة وأول عشر آيات من سورة البقرة ولكن لم يتم هذا العمل، وجاء بعد ابن مجاهد وابن السراج تلميذهما أبو علي الفارسي وقدم هذا العمل الرائع، الذي شرح فيه كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد.

لقد انصبت دراستي على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، لاقف على خصائص هذا التوجيه، وطريقة أبي علي في توجيه القراءات، وقد أرتأيت في أثناء دراستي للكتاب أن آخذ النماذج المعبرة عن الموضوع خشية الإطالة.

وتكمن أهمية هذا البحث أنه يكشف عن منهجية أبي علي الفارسي في تأليفه كتاب الحجة، ويبين خصائص توجيه أبي علي للقراءات القرآنية، واختلافه مع معاصريه، واتفاقه معهم، وتميزه عن غيره، وتأثيره فيمن بعده من العلماء، ومقارنة آرائه مع آراء المحدثين ما أمكن ذلك.

وانقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، ففي المقدمة تحدثت عن توجيه القراءات حتى وصلت لأبي علي الفارسي.

أما في التمهيد فقدت نبذة بسيطة متواضعة عن أبي علي الفارسي وكتاب الحجة للقراء السبعة، وطبعات هذا الكتاب وسبب اختياري لطبعة (دار المأمون للتراث).

أما الفصل الأول، فقد تناولت فيه التوجيه النحوي عند أبي علي الفارسي وتناولت فيه قضايا المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وقدمت آراء أبي علي فيها، وحاولت أن أقارن وجهة نظر أبي علي مع العلماء الذين درسوا القراءات القرآنية قديماً وحديثاً.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه التوجيه الصرفي، وبدأت فيه بقضايا الفعل لأن صيغ الأفعال تتغير أكثر من صيغ الأسماء، ومن ثم تناولت صيغ الأسماء وتغييراتها.

أما الفصل الثالث، فقد تناولت فيه التوجيه الصوتي، وعرضت القضايا الصوتية التي أثارها أبو علي الفارسي وقارنت وجهة نظر أبي علي مع القدماء والمحدثين، وأبدت رأيي في هذه الآراء. وقد تناولت في هذا الفصل قضايا صوتية مختلفة منها: التقاء الساكنين والإدغام، والإبدال والإعلال، والإمالة، والوقف، والهمز، والروم، والإشمام، والاختلاس.

وبعد، فإنني لا أدعي الكمال، فالكمال لله وحده، وما الخطأ والنسيان إلا سمة من سمات الإنسان، وحسبي أنني بذلتُ جهدي ما استطعتُ، فإنْ أصبتُ فبتوفيق من الله، وإنْ أخطأتُ فهذه محاولة، وما أردتُ إلا العلم رغبة فيه والله المستعان.



## التمهيد

### القراء السبعة

١. نافع بن عبد الرحمن. قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة وأقرأ الناس دهرًا طويلًا. فقرأ عليه من القدماء: مالك وإسماعيل بن جعفر وورش وهو يعد من الطبقة الثانية بعد الصحابة توفي سنة تسع وستين ومائة، وراويه عيسى بن منيا المدني ولقب بقالون<sup>(١)</sup> وورش .
  ٢. عبد الله بن كثير. ابن المطلب الإمام أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة. قرأ ابن كثير على أبي السائب بن أبي السائب المخزومي الصحابي<sup>(٢)</sup>
  ٣. أبو بكر عاصم بن أبي النجود. وكان أخذ القراءة أبي عبد الرحمن وزر بن حبيش الأسدي وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة<sup>(٣)</sup>
  ٤. حمزه بن حبيب الزيات
- أحد القراء السبعة أدرك الصحابة بالسن. فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش وتصدر للإقراء مدة وقرأ عليه عدد كثير. منهم الكسائي وكان إماماً مجة قسيماً بكتاب الله تعالى حافظاً للحديث<sup>(٤)</sup>.
٥. علي بن حمزة الكسائي.
- الإمام أبو الحسن الأسدي قرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمداني<sup>(٥)</sup> كانت العربية علمه وصناعته<sup>(٦)</sup>
- ونظر في وجوه القراءات وكان الناس يأخذون عنه الفاظه بقراءته عليهم<sup>(٧)</sup>
٦. أبو عمر بن العلاء. ابن عبد الله بن الحصين. اختلف في اسمه<sup>(٨)</sup>، عالم بالقراءة ووجوهها وفقية بالعربية قرأ عليه خلق كثير منهم يحيى بن المبارك اليزيدي.
  ٧. عبد الله بن عامر الحصيني.

(١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. الإمام شمس الدين الذهبي ٦٧٣- ٧٤٨هـ. تحقيق بشار عواد معروف شعيب الأرنؤوط صالح مهدي عيسى المجلد الأول ص ١٠٧ - الطبعة الأولى ١٩٨٤ مؤسسة الرسالة

(٢) المصدر نفسه ص ٨٦- ٨٧ وأنظر كتاب السبعة. ابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف ص ٦٤ دار المعارف الطبعة الثانية.

(٣) معرفة القراء الذهبي المجلد الأول ص ٨٨ وأنظر ز السبعة ابن مجاهد ص ٦٤

(٤) معرفة القراء الذهبي المجلد الأول ص ١١٢

(٥) معرفة القراء. الذهبي المجلد الأول ص ١٢٠

(٦) السبعة. ابن مجاهد ص ٧٨

(٧) السبعة. ابن مجاهد ص ٧٨

(٨) معرفة القراء. الذهب المجلد الثاني ص ١٠٠، ١٠١.

أخذ القراءة عن المعيزة بن أمي شهاب المخرومي. وأخذها المغيرة عن عثمان يعد إمام  
القراءة في الشام وأحد القراء السبعة وهو آخر سبعة نضر من أهل الحجاز والعراق والشام خلفو  
في القراءة التابعين وأجمعت على قرائتهم العوام<sup>(١)</sup>

## أبو علي الفارسي

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان (أبو هلي الفارسي النحوي).

ولد بفسا من أرض فارس، وقدم بفداء فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم وصنف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، وأشهر ذكره في الأفق، وبرع له غلمان حداف، مثل عثمان بن جني وعلي بن عيسى الشيرازي وغيرهما .

وخدم الملوك ونفق عليهم، وتقدم عضد الدولة، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو..<sup>(١)</sup>

وتقدم عند الملوك، خصوصاً عند عضد الدولة، ويقال: أنه اجتمع مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة: بماذا ينتصب الأسم المستثنى؟ قام القوم إلا زيدياً، فقال أبو علي: ينتصب بتقدير استثنى زيدياً، فقال له عضد الدولة: وكان فاضلاً. لم قدرت استثنى زيدياً فنصبت، وهلا قدرت: امتنع زيدياً فرفعت؟ فقال أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرته لك، جواب ميداني، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح. وذكر في كتاب (الإيضاح) أنه أنتصب بالفعل المتقدم بتقوية الإي.<sup>(٢)</sup>

وله من الكتب: كتاب التذكرة، كتاب الإيضاح والتكملة، كتاب المقصور والمحدود كتاب الحجة في القراءات وكتاب الإغفال، فيما أغفله الزجاجي في المعاني، وكتاب العوامل المائة، كتاب المسائل الحلييات، كتاب المسائل البغداديات، كتاب المسائل الشيرازيات، كتاب المسائل القصيريات، كتاب المسائل العسكرية، كتاب المسائل البصرية، كتاب نقص الهاذور، كتاب المسائل المجلسيات، كتاب المسائل الكرمانية، كتاب المسائل الذهبيات<sup>(٣)</sup>

وكان أبو علي يهتم بالقياس وحكى ابن جني عن أبي علي الفارسي: أنه قال أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس.

وتوفي أبو علي الفارسي يوم الأحد لسبع عشر ليلة خلت من ربيع الأول سنة سبعين وثلاثمائة، وذلك في خلافة الطائع لله تعالى<sup>(٤)</sup>

(١) انباه الرواة علي أبناء النحاة علي بن يوسف القمطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي - القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ط ١٩٨٦ ج ١ ص ٣٠٨

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء الأبي البركات الأنباري تحقيق د. إبراهيم السحراي قنتبه الأندلس بغداد ط ١٩٧٠ ص ٢٣٢

(٣) انباه الرواه على أبناء النحاة القمطي ج ١ ص ٣٠٩

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري ص ٢٣٣

## أولاً : التعريف بكتاب الحجة لأبي علي الفارسي \*

هذا الكتاب واحد من عدة كتب صنفها احمد علي الفارسي وقدمها لعضد الدولة البويهّي. أما موضوع هذا الكتاب كما أشار إليه أبو علي الفارسي، فهو ذكر وجوه القراءات للقراء الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي بكر بن موسى بن العباس بن مجاهد: أشار أبو علي الفارسي في مقدمة كتابه الحجة إلى منهجه في تأليف كتابه فيذكر ما ثبت عن ابن مجاهد من وجوه لقراءات القراء السبعة ، وتناول أبو علي الفارسي مسائل الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد ، وذلك إما بالإسناد إلى قاعدة مشهورة في العربية ، أو بالتماس علة خفته بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها ، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ، ومقارنة المثل بالمثل وهو مما برع فيه أبو علي . وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية والشعر المقبول للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية ، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبيويه الذي بُثت عبارات كتابه في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.

كانت طريقة أبي علي في كتابه هي طريقة المتن ، والشرح فهو يعرض أولاً نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القراء في كل حرف من الحروف. مصرحاً باسمه أو مغفلاً له مكتفياً بقوله : اختلفوا ثم يعقبه بقول شيخه ابن السراج وذلك في القسم الذي شرع في تفسيره في سورة الفاتحة وسورة البقرة أو بكلامه هو بقوله : يقول أبو علي الفارسي .

ولعل أبرز ما تميز به أسلوب أبي علي ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق ، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية ، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذه فكره ، أو يتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معانٍ وما تدل عليه من دلالات، فيتناولها معنى معنى مبيناً له مع شواهد ، ثم يتجاوزها إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية ، ويناقش جميع ذلك ويحشد له الشواهد والأدلة .

لقد اطلعتُ على النسخ الثلاث المطبوعة التي تحمل عنوان كتاب الحجة ، حيث جاء عنوان الكتاب في الطبعة الأولى الصادرة عن دار المأمون للتراث في دمشق سنة ١٩٨٤ م التي حققها كل من بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي " الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد " تصنيف أبي علي الحسن بن احمد عبد الغفار الفارسي ( ٢٨٨ - ٣٧٧ هـ )

\* هذا الكلام اقتبسناه من مقدمة كتاب الحجة للقراء السبعة تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي الطبعة الأولى ١٩٨٤ م

أما عنوان الكتاب الصادر عن مركز تحقيق التراث ، التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية . تحقيق كل من علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي " الحجة في علل القراءات السبع " لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧ هـ .  
 أما عنوان الكتاب الصادر عن دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١ م " فهو الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد " تصنيف أبي عبد الله الحسن بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وضع هوامشه وعلق عليه مصطفى كامل الهنداوي .

وبعد مقابلي للنسخ الثلاث المطبوعة التي تحمل عنوان كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وقع اختياري على اعتماد الطبعة الأولى الصادرة عن دار المأمون للتراث ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي .

#### وذلك للأسباب التالية :

أولاً : الإيضاح الذي قدمته طبعة هذا الكتاب للنسخ التي اعتمدها المحققون في نشر هذا الكتاب إذ أشار المحققون إلى وجود النسخة الأولى المحفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية وهي نسخة مكونة من سبعة أجزاء ينقصها الجزء الخامس ، والنسخة الثانية المحفوظة في مكتبة " مراد ملا " بإستنبول وتقع في أربعة أجزاء تامة .

ثانياً : الإشارة إلى منهج التحقيق الذي اعتمده الأستاذان المحققان بنسخ الكتاب عن نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية أولاً ، ثم أجريا مطابقة المنسوخ على الأصلين ، وقاما بإتيان الفروق بين النسختين على الحواشي بعد إتيان الراجح في إحدى النسختين . لديهما في صلب الكتاب ، أما الجزء الخامس وهو الناقص من نسخة الإسكندرية فاعتمد في نسخته على مخطوطة مراد ملا فقط .

ثالثاً : أن هذه الطبعة مكتملة . وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب غير مكتملة .

وعليه فقد اعتمدت طبعة دار المأمون للتراث سنة ١٩٨٤ م . لما وجدت فيها من إيضاحات تقتضيها مسوغات البحث الذي أقوم به وهو توجيه القراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة .

تذكر المصادر التاريخية التي تناولت حياة أبي علي الفارسي أن ولادته كانت في مدينة " فسا " سنة ثمان وثمانين ومائتين ، تلقى العلم في بغداد على أئمتها الأعلام فأخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر بن السراج ، وأبي بكر ميرمان وغيرهم .

## الفصل الاول

### التوجيه النحوي

أ- المرفوعات

ب- المنصوبات

ج- المجرورات

## الفصل الأول

### أ- (المرفوعات)

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: " وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ {٢٤٠} " .<sup>١</sup>

(قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي "وصية" لأزواجهم رفعا<sup>٢</sup>. قال أبو علي الفارسي: (حجة من قال: (وصية لأزواجهم)، فرفع أنه يجوز أن يرتفع من وجهين أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الإبتداء بالنكرة لأنه موضع تحضيض، كما حسن أن يرتفع (سلامٌ عليك) و(خيرٌ بين يديك)<sup>٣</sup>، واستشهد من الشعر العربي قال: (وبالسهبِ ميمونُ النقيبةِ قولُهُ لملتسِ المعروفِ أهلٌ ومرحبٌ)<sup>٤</sup>.

والشاهد في هذا البيت أن كلمة "أهل" جاءت مرفوعة على أنها مبتدأ وجاء المبتدأ نكرة لأنها في موضع دعاء.

والآخر: أن تضمير له خبراً ويكون قوله (لأزواجهم صفة ويكون تقدير الخبر المضمير " فعليهم وصية لأزواجهم")<sup>٥</sup>.

وقد وجهها ابن خالويه على تقدير (فانتكن وصية، أو فأمرنا وصية: ودليله قراءة عبد الله ابن مسعود: فالوصية لأزواجهم)<sup>٦</sup>.

وهذا التوجيه يدل على أن ابن خالويه وجهها على أنها إما خبر "كان" المضمرة وإما خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره "أمرنا وصية".

وكذلك ذهب ابن زنجلة (إلى أن من رفع، فالمعنى: فعليهم وصية لأزواجهم)<sup>٧</sup>.

وأرى أن الرفع في هذه الآية على أن وصية مبتدأ، كما قال أبو علي الفارسي في الرأي الأول؛ وذلك لأن كلمة وصية وإن كانت نكرة لكنها جاءت في سياق عموم، وهذا شائع في اللغة العربية، وقد أجازته كثير من النحاة ومنهم سيبويه: وقد استشهد سيبويه بآيات من القرآن الكريم جاء

١ البقرة ٢٤٠

٢ انظر: السبعة في القراءات ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، دت، ص ١٨٤، وانظر: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م ج ٢ ص ٣٤١.

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٣٤٢.

٤ الحجة للقراء السبع، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٣٤٢، وانظر: الكتاب، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ط ٣ ١٩٨٣م ٢٩٦/١، وانظر: ديوان طفيل الغنوي، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٨، ص ٣٨.

٥ الحجة للقراء السبع، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٣٤٢.

٦ انظر: الحجة في القراءات السبع ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٠م، ص ٩٨.

٧ حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م ص ١٣٨.

فيها المبتدأ نكرة في باب الابتداء بالنكرة ومنها قوله تعالى: (طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا بَدِئَهُمُ) <sup>١</sup> واستشهد أيضا بقول العرب: (فداء لك أبي و أمي) <sup>٢</sup>.

وكذلك فإن كلمة "وصية" دلت على عموم، لأنها في سياق تحضيض، وصيغ العموم من الصيغ التي يجوز الابتداء بالنكرة فيها <sup>٣</sup>

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في قوله تعالى: وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ <sup>٤</sup>.

(فقد قرأ عاصم في رواية أبي بكر "بنصب صلاتهم" ورفع "مكاء") <sup>٥</sup>.

اختار أبو علي في هذه الآية قراءة الرفع، يقول: (الوجه الرفع في قوله جل وعزّ: (صلاتهم) لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها من النكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة، فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشياخ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القاريء إما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة للتأنيث أسنده إلى المذكر هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا) <sup>٦</sup>

(ولم يوجه أبو علي الفارسي قراءة من نصب كلمة الصلاة، ورفع كلمة "مكاء" وذلك لأن ابن مجاهد أورد خبراً عن الأعمش انه لحن عاصم في هذه القراءة) <sup>٧</sup>.

وأرى أن قراءة عاصم برفع كلمة بكاء ونصب صلاتهم صحيحة لأن "مكاء" من المصادر الدالة على العموم، وهي من المصادر الدالة على الأصوات، ويجوز الابتداء بها، وقد وجهها كثير من اللغويين ومنهم: ابن خالويه قال عن هذا الوجه يجوز في العربية اتساعاً على بعد أو لضرورة شاعر واستشهد بقول حسان بن ثابت:

كأن سبيئته من بيت رأس  
يكون مزاجها عسل وماء <sup>٨</sup>

ورأى العكبري (أن المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنس، ونكرة الجنس قريبة من معرفته، ألا ترى أنه لا فرق بين خرجت فإذا الأسد، أو فإذا أسد، ويقوي ذلك أن الكلام قد دخله النفي والإثبات، وقد يحسن في ذلك ما لا يحسن في الإثبات المحض) <sup>٩</sup>.

١ الرعد ٢٩

٢ انظر: الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سبويه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ٣ ١٩٨٣م ج ١، ص (٣٣٢)

٣ انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص (١٨٢) دت، دط ٤ الأنفال ٣٥

٥ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص (٣٠٥)

٦ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤ ص ١٤٤ - ١٤٥

٧ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص (٣٠٥)

٨ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٧١، و ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه د وليد عرفات، تولى طبعه أمناء سلسلة جب التذكارية ج ١ ص ١٧، و خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٧٩م، ج ٤، ص ٦٣

٩ التبيين في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة الحلبي، دت، دط، ج ٢ ص ٦٢٢



توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى من سورة البقرة: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ  
وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ  
ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ  
وَالْمُؤْفُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا  
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ<sup>١</sup>

(قرأ حمزة وحده " البر " بالنصب، وروى حفص عن عاصم: " ليس البرّ مثل حمزة، وقرأ  
الباقون بالرفع)<sup>٢</sup>

وفي هذا يقول أبو علي الفارسي: (كلا المذهبين حسن، لأن كل واحد من الاسمين، اسم ليس  
وخبرها معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ  
النكرتان، ومن حدة من رفع " البرُّ أن يكون " البرُّ" الفاعل أولى، لأن " ليس " تشبه الفعل وكون  
الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول به بعده)<sup>٣</sup>.

وأرى أن للقراءتين ومهماً في الطريقة، ولكن الأقوى في اللغة أن تكون كلمة " البر " بالرفع  
على أنها اسم ليس، وذلك لأن اسم ليس يقابل المبتدأ، والمبتدأ يمثل عنصر التركيز في الجملة  
الاسمية، والمعنى البلاغي يتطلب أن يكون المسند إليه هو الأهم، والسبب الثاني هو أن خبر ليس  
يكثر فيه أن يفتقرن بالباء الزائدة للتوكيد، واحتج لها ابن زنجلة قال: (أن تولوا) الخبر وحتهم  
قراءة أبي: " ليس البر بأن تولوا " ألا ترى كيف أدخل الباء على الخبر، والباء لا تدخل في اسم  
ليس إنما تدخل في خبرها)<sup>٤</sup>

ووجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في قوله تعالى: " وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ " °  
(قرأ أبو عمرو هذه الآية بالرفع " قل العفو " ) ويرى أبو علي الفارسي أن " ماذا " تستعمل على  
وجهين ° أحدهما أن تكون " ما " مع " ذا " اسماً واحداً، والآخر أن يكون " ذا " بمنزلة الذي)<sup>٥</sup>  
وقد وجه أبو علي قراءة النصب على أن " ما " مع " ذا " اسم واحد، أما قراءة الرفع فقد  
وجهها على أن " ذا " بمنزلة " الذي "، فإذا قال: " ماذا أنزل ربكم " فكأنه قال: " ما الذي أنزل  
ربكم "، فجواب هذا، " قرآنٌ وموعظةٌ حسنة " فمما جاء على هذا في التنزيل قوله تعالى: (وإذا

١ البقرة ١٧٧

٢ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٧٦

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٢٧٠

٤ انظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص ١٢٣

٥ البقرة، ٢١٩

٦ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٨٢

٧ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٣١٦

قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ<sup>١</sup>، فأساطير الأولين في قول سيبويه يرتفع على ما ذكرته لك<sup>٢</sup>.

وقد جاء توجيه أبي علي موافقاً لرأي سيبويه والفراء على أنها بمعنى الذي، واستشهد بقول لبيد بن ربيعة:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل<sup>٣</sup>

والشاهد فيه رفع كلمة " أنحب " لأن "ماذا" استعملت بمعنى ما الذي واستدل أيضاً بقول العرب: " ماذا رأيت، فتقول: خير "٤

أما الفراء فرأى أيضاً " والعرب قد تذهب بهذا وهذا إلى معنى الذي، وقدرها " قل العفو كذلك "٥

وأرى هنا أن توجيه القراءة في هذا الموضع على أن ما بعد " ماذا " مبتدأ توجيه دقيق، إذ إن كثيراً من العلماء استدلوا عليه بأقوال العرب وشعرهم ومأثورهم، ومن ذلك ما دلت عليه أبو علي الفارسي في مواضع أخرى من القرآن الكريم. وكذلك أرى أن "ماذا" أصلها "ما الذي" ونتيجة لنزوع اللغة إلى التخفيف وكثرة دوران هذه الكلمة في الكلام خففت إلى "ماذا".

ووجه أبو علي الفارسي قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ "٦

فقد اختلف القراء في قراءة هذه الآية، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو " لا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ " بالنصب بلا تنوين، وفي سورة إبراهيم " لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ "٧، وفي سورة الطور " لَأَعْلَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِي "٨

(وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي " كل ذلك " بالرفع والتنوين)<sup>٩</sup>. وهنا لم يفضل أبو علي أيّاً من القراءتين على الأخرى . ولكنه أخبر أن القراءتين تؤيدان المعنى نفسه، وأنهما في قراءة الرفع والنصب إنما يراد بهما العموم والكثرة، ورأى: " من ، فتح جعلها هل فيها من لغو أو تأثيم ؟"..... ومن رفع جعله جواب: " أفيها لغو أو تأثيم " وأخبر أن المعنيين يتقاربان في أن النفي يراد به العموم والكثرة ويدل على ذلك قول أمية بن أبي الصلت:

١ النحل ٢٤

٢ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٣١٩

٣ انظر: الكتاب، سيبويه، ج ٢، ص ٤١٧، و الحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣١٩، و ديوان لبيد، شرحه وضبطه نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة، بيروت، لبنان ط ١، ١٩٩٧ ص ١١٠

٤ انظر الكتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٨

٥ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ١٩٨٣ م ، ج ١ ص (١٣٨)

٦ البقرة ٢٥٤

٧ إبراهيم ٣١

٨ الطور ٢٣

٩ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٧٨

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها وما فاهو به لهم مقيم

وقد رأى أبو علي أن أمية أراد بنفي اللغو ما أراد بنفي التأثيم وإن كان قد رفعه، على حين نصب التأثيم ولم ينون)<sup>١</sup>.

بينما يرى مكّي بن أبي طالب أن (حجة من فتح أنه أراد النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف فبنى "لا" مع ما بعدها على الفتح، وكأنه جواب لمن قال: "هل فيه من بيع" هل فيها من لغو، فسأل سؤالاً عاماً وغير الاسم بدخول من عليه، فأجيب جواباً عاماً بالنفي وغير الاسم بالبناء و"لا" مع الاسم المبني معها في موضع رفع بالابتداء، والخبر "فيه" وحجة من رفع أنه جعل "لا" بمنزله ليس، وجعل الجواب غير عام كأنه جواب من قال "هل فيه بيع" وهل فيها لغو"، فلم يغير السؤال عن رفعه، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه والمرفوع مبتدأ أو اسم ليس، "فيه" الخبر، والاختيار الرفع: لأن الرفع أكثر القراء عليه)<sup>٢</sup>.

وأرى أن توجيه أبي علي كان أبلغ، وأن استشهاده بقول أمية يقوي ما ذهب إليه، وأن قراءة الرفع والنصب تؤيدان المعنى البلاغي والإعجازي نفسه، وأن أبا علي لم يقدم قراءة على أخرى وهذا من باب الفهم العميق لدلالة الآيتين. لأنه يصدر عن فهم كبير لكلتا القراءتين، وكذلك مكّي، قدم تعليلاً بلاغياً لكلتا القراءتين، واختار قراءة الرفع لأن أكثر القراء عليها.

ولم ينفِ القراءة الأخرى بل إنه كشف عن وجوه البلاغة فيها.

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ

نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)<sup>٣</sup>.

اختلف القراء في الرفع والنصب في كلمة سواء (فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

وعاصم في رواية أبي بكر "سواء" رفعاً وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم "سواء" بالنصب)<sup>٤</sup>.

واختار أبو علي الفارسي قراءة الرفع، وفضلها على قراءة النصب بناءً على فهم دقيق

لمعنى الآية الكريمة، وقدم تفصيلاً طويلاً للاحتجاج للقراءتين قال: "ليس الوجه في الآية نصب"

سواءً"، إذا نصبه على أن يجريه على ما قبله، على حد قوله: مررت برجلٍ هاربٍ أبوه، وبرجلٍ

خارجاً أخوه، لأنه ليس باسم فاعل ولا بما يُشبهه به من حسن وشديد ونحو ذلك إنما هو مصدر، فلا

١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٥٨، وديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه سجع جميل الجبيلي دار صادر بيروت، ص ١٢٢ والبيت في الديوان ملفق من بيتين وهما

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها ولا حسيْفٌ ولا فيها مليمٌ

وما فاهو به لهم مقيم

وكأس لا تصدع شاربيها

٢ انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط ٣ ١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٠٥ - ٣٠٦

٣ الجاثية ٢١

٤ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٥٩٥

ينبغي أن يُجرى على ما قبله، كما يجرى اسم الفاعل، وما شبه به لتعريبه من المعاني التي أعمل لها فاعل وما شبه به عمل الفعل، ومن قال "مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه وبسرج خز صُفته، وبرجلٍ مائةٍ إبله استجاز أن يجري "سواءً" أيضاً على ما قبله)<sup>١</sup>.

وقد رأى أبو علي الفارسي أن رفع كلمة "سواء" يكون بقطع المعنى أي: "أحسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا"، ثم قطع المعنى واستأنف معنىً جديداً، فتكون كلمة "سواء" مبتدأً بمعنى متساويتان في الذم والسوء، حياتهم ومماتهم.

وقد ذهب أبو حيان إلى أنّ "سواءً" في قراءة الرفع مبتدأً وخبره ما بعده<sup>٢</sup>.

وأرى هنا أن قراءة الرفع في كلمة "سواءً" على أنها خبر لأن الحق أراد أن يخبر عن هؤلاء الكفار أن إرادتهم بالتساوي مع الذين آمنوا، وهم لم يعملوا شيئاً في الحياة الدنيا، فكأنه نفى أن يكونوا متساويين وأنها في حكم الألفاظ الدالة على العموم، فالمعنى يكون متساوية حياتهم ومماتهم.

ووجه قراءة الرفع في قوله تعالى " يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ " <sup>٣</sup>

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم وحمزة "ولباس التقوى" رفعا وقرأ الباقون "بالنصب"<sup>٤</sup>

وجه أبو علي كلمة اللباس على أنها مبتدأ، حيث قطع الكلام عند كلمة "اللباس" وابتدأ الكلام بعد الواو بالمبتدأ<sup>٥</sup>.

ورأى ابن خالويه: (أن الحجة لمن قرأ بالرفع: أنه ابتدأه بالواو والخبر خيرٌ، وذلك لغة لـ "لباس". ودليله أن في قراءة عبد الله وأبي: " ولباس التقوى خير " ليس فيه "ذلك". ومعناه: أنه الحياء<sup>٦</sup>. وكذلك اختار مكي فوجهها على أنها مبتدأ<sup>٧</sup>

أما ابن زنجلة فقد وجه الرفع على احتمالين: الأول: أن يكون المبتدأ والثاني: أن يكون خيراً، ويكون المبتدأ تقديره " وهو لباس التقوى"، أي وستر العورة لباس المتقين<sup>٨</sup>

١ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦ ص ١٧٥-١٧٦

٢ انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط ٢ ١٩٨٣م، ج ٨، ص ٤٧

٣ الأعراف ٢٦

٤ انظر: السبعة في القراءات ص ٢٨٠، ابن مجاهد، و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٤ ص ١٢

٥ انظر: الحجة في القراءات السبع، أبو علي الفارسي ج ٤ ص ١٢

٦ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ١٥٤

٧ انظر: الكشف، مكي، ج ١ ص ٤٦١

٨ انظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص ٢٨١

وأرى أن " لباس التقوى مبتدأ؛ وذلك لأن المعنى في الآية: أن الحق سبحانه وتعالى عقب على ذكر اللباس بتفضيله لباس المتقين على أي لباس، ونعت لباس المتقين وذلك لتوكيد وتقوية المعنى، وهذا ما ذهب إليه أكثر اللغويين<sup>١</sup>.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: " أتدعون بعلاً و تذرون أحسن الخالقين، الله ربكم ورب آبائكم الأولين " <sup>٢</sup>

قرأ (حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: " الله ربكم ورب آبائكم الأولين " نصباً، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: " الله ربكم ورب آبائكم الأولين " رفعاً) <sup>٣</sup>  
وجه أبو علي قراءة الرفع على الاستئناف فقال: (ومن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتتمام الكلام الأول) <sup>٤</sup>

أما ابن خالويه: فرأى أنها خبر، قال: (الحجة لمن رفع أنه أضمر اسماً ابتداءً به، وجعل اسم الله تعالى خبراً له، لأن الكلام الذي قبله قد تم فكأنه قال " هو الله ربكم ") ودليله قوله تعالى:  
" سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا " <sup>٥</sup>، "وبراءة من الله" <sup>٦</sup>، يُريد بها، هذه السورة، وهذه براءة من الله، أو يبتدأ باسم الله عز وجل مستأنفاً له فيرفعه ويجعل قوله " ربكم " الخبر ويعطف عليه ما بعده <sup>٧</sup>.

وأرى أن رأي ابن خالويه هو الأقرب إلى معنى الآية ؛ لأن الله سبحانه أراد أن يخبر هؤلاء الذين يدعون بعلاً، أن الله هو الذي يدعى فيستجيب، وهو ربكم . فيكون لفظ الجلالة خبراً أول والثاني هو ربكم <sup>٨</sup>.

توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: " إِمَّا اتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا " <sup>٩</sup>

(قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي " مودة بينكم " بالرفع مع الإضافة) <sup>١٠</sup>  
وجه أبو علي هذه القراءة عدة توجيهات فمنها: (أنها خبر " إن " ويجوز أن يُضمر " هو " ويكون " مودة " خبر عنه، والجملة تكون في محل رفع خبر " إن " <sup>١١</sup>).

ورأى ابن خالويه: (أنها خبر " إن "، ويمكن أن تكون مبتدأ، وقوله: " في الحياة الدنيا " الخبر عنه) <sup>١</sup>، وكذلك رأى مكي أنها خبر إن <sup>٢</sup>

١ انظر: التبيان، العكبري، ج ١، ص ٥٦٢

٢ الصافات ١٢٥-١٢٦

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٥٤٨ - ٥٤٩

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٦ ص ٦٣

٥ النور ١

٦ براءة ١

٧ الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٣٠٤

٨ انظر: الكشف، مكي، ج ٢ ص ٢١٤

٩ العنكبوت ٢٥

١٠ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٤٩٨ و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٥ ص ٤٢٧

١١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٥ ص ٤٢٨ - ٤٢٩

وأرى أنّ خبر إنّ ، هو الأقرب، لأن المعنى لم يتم عند قوله " أوثاناً "، فكانت " مودة " هي خبر إنّ، لأن الحق أراد أن يُخبر هؤلاء عن السبب الذي جعلهم يتخذون الأصنام آلهة، وهو المودة في الحياة، وهذا يكون قريباً من قراءة النصب التي هي بمعنى: " من أجل المودة في الحياة الدنيا".

وقد ذكر النحاس أن قراءة الرفع فيها: (على أنها خبر إنّ وتقدير الآية، " إن الذي اتخذتموه من دون الله أوثاناً، " مودة بينكم"، فتكون " مودة " خبر " إنّ"، ومثل هذا الوجه ما ذكره العكبري<sup>٣</sup>.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: " وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ " (قرأ حمزة "ولا أصغر" بضم الراء فيهما، ولم يختلفوا في سورة سبأ أنها بالرفع)<sup>٤</sup>.

قال أبو علي: (ومن رفع فقال: "ولا أصغر من ذلك ولا أكبر" حمله على موضع الموصوف، وذلك أن الموصوف الذي هو "من مثقال ذرة"، الجار والمجرور في موضع رفع، كما كان في موضعه في قوله تعالى: " وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا " )<sup>٥</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه صحيح؛ لأن العطف على الموضع سمع عن العرب كثيراً، وقد استشهد له أبو علي الفارسي بمواطن من القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ( مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ )<sup>٦</sup>

واستشهد له من الشعر العربي ومنه :

معاوي إننا بشر فأسجح                      ولسنا بالجمال ولا الحديد<sup>٩</sup>

والشاهد فيه نصب كلمة " الحديد" بالعطف على موضع خبر ليس .

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ) <sup>١٠</sup> قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: " ثلاث عورات" رفعا<sup>١١</sup>.

١ انظر: الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٢٨٠

٢ انظر: الكشاف مكي بن أبي طالب جزء ٢ ص ١٧٨

٣ انظر: إعراب القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهدي غازي زاهد، بغداد، رئاسة ديوان الأوقاف ١٩٧٧، ج ٢، ص ٥٦٨؛  
والنبيان، العكبري، ج ٢ ص ١٠٣١

٤ يونس ٦١

٥ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٢٨

٦ الفتح ٢٨

٧ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ٢٨٥

٨ الأعراف ٥٩

٩ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٤ ص ٢٨٦، والبيت عقبية الأسدي في خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي ج ٢ ص ٢٦٠

١٠ النور ٥٨

١١ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص (٤٥٠)

وجه أبو علي قراءة الرفع بقوله: (من رفع فقال "ثلاث عورات" كان خبر ابتداء محذوف لما قال "الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" <sup>١</sup>.

وفصل "الثلاث" بقوله: "من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء) فصار كأنه قال: "هذه ثلاث عورات" فأجمل بعد التفصيل <sup>٢</sup>.

وذهب مكي إلى أنها خبر وأضمر المبتدأ، وجعل الأوقات عورات اتساعاً، أي تظهر فيها العورات كما قال: "ليلك قائمٌ ونهارك صائمٌ"، ولما كان القيام والصيام فيهما، جعلوا لهما الصيام والقيام، ومثله "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ" <sup>٣</sup>، أضاف المكر إلى الليل والنهار، لأن فيهما يكون المكر وكل هذا اتساع في الكلام <sup>٤</sup>.

وأرى أن مكيًا وأبا علي الفارسي قد قدما صورةً بلاغيةً لهذه القراءة لما فيها من إجمال بعد تفصيل، وأرى أن هذا الإجمال أتى بعد ذكر العورات الثلاث والإطالة فيها كأنه أراد أن لا ينسى القارئ هذه العورات فأجمل بعد التفصيل، وأراد مكي جانباً آخر وهو أن الكلام فيه من الاتساع والبلاغة، حيث أضفى التعبير اللغوي على المعنى جمالاً فنياً.

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى) <sup>٥</sup> قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو عمرو: "فله جزاء الحسنى" مضافاً مرفوعاً <sup>٦</sup>.

قال أبو علي: (من قرأ: "جزاء الحسنى" كان المعنى له جزاءً خلال الحسنى، لأن الإيمان والعمل الصالح خلالٌ، فالتقدير، المؤمن له جزاء خلال الحسنى التي أتاها وعملها) <sup>٧</sup>.

وهذا يعنى أن أبا علي جعل "جزاء" مبتدأ وخبره شبه الجملة، بينما نجد مكيًا قد قدم رأياً مهماً في قراءة هذه الآية، إذ قدم حجتين فيهما: الأولى تتفق وما ذهب إليه أبو علي في توجيهه، والثانية أن تكون الحسنى بدلاً من جزاء على أن الحسنى "الجنة"، ويكون التنوين قد حُذِفَ لالتقاء الساكنين، وهما التنوين واللام من الحسنى، فيكون المعنى (فله الجنة) <sup>٨</sup>.

وأرى هنا أن هذا التوجيه يتناسب والمعنى كثيراً، لأن المعنى يتضمن وعداً من الله تعالى لمن آمن وعمل صالحاً أن يدخله الجنة، ووردت الحسنى كثيراً في القرآن الكريم بمعنى الجنة.

١ النور ٥٨

٢ الحجة للقراء السبعة، أبو علي، ج ٥ ص ٣٣٣

٣ سبأ ٣٣

٤ الكشف، مكي، ج ٢ ص ١٤٣

٥ الكهف ٨٨

٦ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٩٨

٧ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥ ص ١٧٠

٨ انظر: الكشف، مكي، ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ..) <sup>١</sup> فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "تجارة" رفعاً.

فقد وجهها أبو علي أنها "استثناء منقطع لأن التجارة عن تراض، ليس من أكل المال بالباطل وقد راعى أبو علي في توجيهه أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه" <sup>٢</sup>.  
ورأى مكّي أن الرفع هنا يمكن أن تكون "كان" فيه تامّة، بمعنى حدث أو وقع، فرفع بها واستغنى عن الخبر، على معنى: إلا أن تحدث تجارة أو تقع تجارة، والعرب تقول "كان أمر، أي حدث أمر" <sup>٤</sup>.

وأرى أن ما ذهب إليه مكّي أنسب إلى المعنى وأقرب لأسباب منها أن "كان" استعملت تامّة كثيراً في كلام العرب، ومن قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) <sup>٥</sup> أي إن وجد ذو عُسْرَةٍ.

ويدعم هذا توجيه أبي علي لقراءات كثيرة على استعمال العرب لـ "كان" تامّة ومنها قوله تعالى (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً) <sup>٦</sup> فقد قرأ نافع بالرفع <sup>٧</sup>، واختار أبو علي في هذه الآية قراءة النصب، إلا أنه وجه قراءة الرفع على أن "كان" تامّة، قال: (ووجه قول نافع: إن وقعت واحدة، أو وجدت واحدة: أي أن حدث حكم واحدة أو إرث واحدة، ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء في إرثها لا في ذاتها) <sup>٨</sup>، وقريباً من توجيهه قراءة هذه الآية وجه قراءة الرفع في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) <sup>٩</sup>، (فقد قرأ عاصم وحده بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع، قال أبو بكر: (أشك في ابن عامر) <sup>١٠</sup>: يعني بذلك أن ابن عامر قرأها نصبا مثل عاصم .

فأما حجة من رفع: (فإنه جعل كان بمعنى وقع وحدث كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثل ذلك في الرفع قوله: "وإن كان ذو عسرة فنظرة" المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نصب فقيل: وإن كان ذا عسرة لكان المعنى: وإن كان المستربي ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك، لأن المستربي وغيره، إذا كان ذا عسرة فله النظرة. ألا ترى أن المستربي والمشتري وسائر من لزمه حقٌّ إذا كان معسراً فله النظرة إلى الميسرة فكذلك المعنى "إلا أن تكون تجارة حاضرة" إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي اقتضت وأمر فيها

١ النساء ٢٩

١٢ لسبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٣١

٣ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ٣ ص ١٥٢

٤ انظر: الكشف مكّي ج ١ ص ٣٨٦

٥ البقرة ٢٨٠

٦ النساء ١١

٧ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٩٣

٨ الحجة للقراء السبعة ج ٣ ص ١٣٦

٩ البقرة ٢٨٢

١٠ انظر: السبعة في القراءات، ص (١٩٣)



بالتوثقة ، بالشهادة و الارتهان ، فلا جناح في ترك ذلك فيه لأن ما يخاف في بيع النساء والتأجيل يؤمن في البيع يدا بيد)¹ .

ومن الكلمات المرفوعة التي اختارها أبو علي الفارسي ووجهها على الشبوع في الاستعمال قوله تعالى: " مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ "² فقد قرأ ( كلهم " ما فعلوه إلا قليلاً " إلا ابن عامر فإنه قرأ " ما فعلوه إلا قليلاً منهم نصباً " وكذلك في مصاحف أهل الشام)³ ، واختار أبو علي قراءة الرفع ، لأنها الأشيع في الاستعمال ، قال: (الوجه في قولهم" ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ" الرفع وهو الأكثر و الأشيع في الاستعمال و الأقيس، فقوته من جهة القياس أن معنى ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ وما أتاني إلا زيدٌ واحد، فكما اتفقوا على " ما أتاني إلا زيدٌ " على الرفع، وكان ما أتاني أحدٌ إلا زيد بمنزلته ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر " أحدٌ "، وأجروا ذلك على " يذر " و"يدع "، في أنّ يذر لَمَّا كان في معنى يدع فتح وإن لم يكن فيه حرف حلق، ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام و أكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة. فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر)⁴ .

وأرى أن أبا علي وجه القراءتين توجيهاً صحيحاً، وقد أجاز النحويون الأمرين .  
وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)⁵ .  
(فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: " أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن " ينصبون ذلك ويرفعون " الجروح "، وقرأ عاصم ونافع وحمزة بنصب ذلك كله، وروى الواقدي عن نافع "والجروح" رفعاً، وقرأ الكسائي " أن النفس بالنفس " نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله)⁶ .

وجه أبو علي قراءة الرفع في هذه الآية على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الواو عاطفة جملة على جملة.

الوجه الثاني: حمل الكلام على المعنى، أي تقدير الكلام، قلنا لهم: "العين بالعين"

الوجه الثالث: أن يكون عطف فيها قوله: "العين" على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو

الخبر، وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد في نحو: " إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ "⁸

١ الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٤٣٩

٢ النساء، الآية(٦٦)

٣ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٣٥

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٦٨

٥ الجمل في النحو، ابو القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل -إربد ١٩٩٠م، ص ٢٣١

٦ المائدة ٤٥

٧ . السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، ص ٢٤٤

٨ الأعراف ٢٧

وفي قوله " لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا " <sup>١</sup>، فلم يؤكد بالمنفصل كما أكد في الآية الأخرى، فإن قلت " لا " في قوله: " ولا آباؤهم " عوضاً من التأكيد؛ لأن الكلام قد طال بها كما طال في نحو: " حضر القاضي اليوم امرأة "، قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف، ليكون عوضاً عن الضمير المنفصل الذي يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع قبل حرف العطف لم يسد ذلك المسدّ.

وبنى أبو علي رأيه هنا في توجيه القراءة، على رأي الكوفيين الذين يُجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد <sup>٢</sup>، وهذا يدل على أن أبا علي يأخذ بحيادية الأنسب في المعنى والأقرب إلى الصواب.

ووجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في كلمة " غير " في قوله تعالى: (هل من خالق غير الله) <sup>٣</sup>، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو رفعاً <sup>٤</sup>.

قال أبو علي: (احتمل الرفع غير وجه؛ يجوز أن يكون خبر المبتدأ، وارتفاع "غير" بأنه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم! ويجوز أن يكون غير استثناء الخبر مضمّر كأنه: "هل من خالق إلا الله". والخبر مضمّر قبل كقولك: ما خالق إلا الله، وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثيرٌ نحو: " هل من رجلٍ ومَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ " <sup>٥</sup> فقوله: " وما من إلهٍ إلا الله يدل على جواز الاستثناء في "غير" <sup>٦</sup>

ورأى مكي، أن "غير" نعتٌ على الموضع <sup>٧</sup>، وأرى هنا أن "غير" نعتٌ على الموضع كما ذهب إلى ذلك مكي وأبو علي لأن الاستفهام هنا يفيد النفي، وتقدير الآية " لا خالقٌ غيرُ الله في الوجود " فتكون "غير" نعتاً على الموضع.

ووجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " <sup>٨</sup>،

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة: " لقد تقطع بينكم

" رفعاً " <sup>٩</sup>.

١ الأنعام ١٤٨

٢ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٣، ص٢٢٣\_٢٢٤

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دط، دبت، ج٢، ص٤٧٤  
٤ فاطر ٣

٥ السبعة، ابن مجاهد، ص٥٣٤، والحجة لأبي علي الفارسي ج ٦ ص٢٦

٦ آل عمران، ٦٢

٧ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج٦، ص٢٦ - ٢٧

٨ أنظر الكشف، مكي، ج٢، ص ٢١٠

٩ الأنعام ٩٤

١٠ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص(٢٦٣)

وحمل أبو علي الفارسي "البين" بمعنى الوصل، فيكون فاعلاً، وهو ظرف متصرف؛ أي يفارق الظرفية ليصبح فاعلاً، فيصبح المعنى: لقد تقطع وصلكم، وهذا يناسب المعنى كثيراً، لأن الكفار يكونون أخلاء في الحياة الدنيا وقد أراد أبو علي في هذا التوجيه أن يكون "البين" يستخدم للوصل، والتباين، أو القطيعة، وبهذا يكون من الأضداد.

قال أبو علي عن "البين": (واستعمل مع الشيين المتلابسين، مثل: بيني وبينه شركة)<sup>١</sup>.  
وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع في قوله تعالى: "أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ" فقد قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي، "أو كفارة" منوناً، "طعام" رفعاً<sup>٢</sup>.  
ورأى أبو علي أن من رفع جعله عطفاً على الكفارة عطف بيان لأن الطعام هو الكفارة ولم يضيف الكفارة إلى الطعام، لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد، فلذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام<sup>٣</sup>.

واختار مكي هذه القراءة بالرفع، وأورد رأياً مشابهاً لرأي أبي علي في القراءتين ولكنه أضاف شيئاً لقراءة الإضافة، وهي أن الإضافة بينت في التقدير على أن "كفارة الطعام لا كفارة هدي وكفارة صيام"<sup>٤</sup> وأرى أن هذا التوجيه جميلٌ ويعطي المعنى جمالاً فنياً يبين فيه الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ)<sup>٥</sup> فقرأ نافع وحده: "حتى يقول" رفعاً<sup>٦</sup>.

قال أبو علي: فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضاً على ضربين أحدهما: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المسبب لم يمتض. مثال ذلك قولهم: "مرض حتى لا يرجونه" و "شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه" وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: "وزلزلوا فيما مضى" حتى أن الرسول يقول الآن "متى نصر الله"، وحُكيت الحال التي كانوا عليها)<sup>٧</sup>.

١ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣ ص (٣٥٨)

٢ المائدة ٩٥

٣ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٤٨

٤ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣ ص ٢٥٨

٥ انظر: الكشف، مكي، ج ١ ص ٤١٩

٦ البقرة ٢١٤

٧ السبعة، في القراءات ابن مجاهد ص ١٨١، و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢، ص ٣٠٥

٨ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٣٠٦

ويرى ابن هشام (أن الفعل المضارع بعد حتى، إن كانت حاليتها ليست حقيقية، بل كانت محكية، رُفِعَ وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية. واستشهد بهذه الآية بقراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ الرسول والذين آمنوا معهم يقولون كذا وكذا) <sup>١</sup>.

وأما الفراء فرأى (أن لها وجهين في العربية نصب ورفع فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتناول كالترداد. فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ "حتى" وهو في المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل قبل "حتى" لا يتناول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً، واستشهد لمجاهد في رفع يقول: لأن فعل يحسن في مثله من الكلام؛ كقولك زلزلوا حتى قال الرسول....) <sup>٢</sup>.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا) <sup>٣</sup>، (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم رفعاً) <sup>٤</sup>

قال أبو علي: (وجه قول من رفع أن قبله مرفوعاً وهو قوله (لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) <sup>٥</sup> فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ) <sup>٦</sup>.

تنبه أبو علي إلى قضية أن الآية جاءت على لفظ الأمر والمعنى. معنى الخبر فقال: الأمر يجيء على لفظ الخبر في التنزيل <sup>٧</sup>. واستشهد لذلك بقوله تعالى: "وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ" <sup>٨</sup> وتابع أكثر الموجهين لهذه الآية أبا علي في توجيهه لهذه القراءة <sup>٩</sup>.

وأرى أن الرفع فيه على الاستثناء، وهو لفظ الخبر ومعناه الأمر؛ وهذا كثير في كلام العرب.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: "فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" <sup>١٠</sup>، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر "أَعْلَمُ" بقطع الألف وضم الميم <sup>١١</sup>. وجه أبو علي قراءة الرفع على أساس الاختلاف بين فعل الأمر ولفظ الغيبة، بناءً على المعنى فقال: (لما شاهد ما شاهده من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته أخبر عما تبينته وتيقنه مما لم

١ انظر: مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥، ص ١٧٠

٢ انظر معاني القرآن، الفراء ج ١ ص ١٣٢، و المقتضب للمبرد، ج ٢ ص ٤٢

٣ البقرة ٢٣٣

٤ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٨٣

٥ البقرة ٢٣٣

٦ انظر: الحجة أبو علي الفارسي ج ٢، ص ٣٣٣

٧ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٣٣٣

٨ البقرة ٢٢٨

٩ انظر: الكشف، مكّي، ج ١، ص ٢٣٣، وإملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٧٩،

ج ١، ص ٩٦

١٠ البقرة ٢٥٩

١١ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٨٩

يكن تبيّنه هذا التبيين الذي لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكالٌ ولا يخطر على باله شبهة ولا ارتياب. فقال: أعلم هذا الضرب الذي لم أكن علمته من قبل<sup>١</sup>.

وقد قاس الفراء قراءة الرفع على قول الرجل: (أنه أخبر عن نفسه بعد أن تبين قدرته سبحانه أن يعلم من قبل أن الله على كل شيء قدير، فكأنه قال بعد مشاهدته: " أعلم أن الله قدير على إحيائي وإماتتي وبعثي، فأخبر عن مكنون نفسه أنه يعلم قدرة الله "<sup>٢</sup>). وأرى أن أبا علي الفارسي استند في توجيهه لهذه الآية على المعنى الذي يؤديه السياق اللغوي الذي يتناغم والتوجيه النحوي للآية.

وجه أبو علي قراءة الرفع لقوله تعالى: " فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ " <sup>٣</sup>. فقرأ عاصم وابن عامر " فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء " رفعاً<sup>٤</sup>.

يقول أبو علي: (ومن لم يجزم قطعه من الأول وقطعه منه على أحد وجهين إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فيرتفع الفعل لوقوعه موقع خبر المبتدأ وإما أن يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها)<sup>٥</sup>

وفي ذلك يقول مكي: (إن الفاء للاستئناف وقدّر الرفع فيه على تقدير " فالله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء "<sup>٦</sup>).

وفي سياق التوجيه على القطع أو الاستئناف وجه أبو علي قوله تعالى: " وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ " <sup>٧</sup>، حيث قرأها أبو عمرو في رواية أبي بكر وحفص " ويذرهم " بالياء مع الرفع<sup>٨</sup>

قال أبو علي: (حجة من رفع، أنه قطعه مما قبله، فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار " ويذرهم " في موضع خبر المبتدأ المحذوف وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه)<sup>٩</sup>  
وكذلك اختار أبو علي قراءة إسكان التاء في قوله تعالى: " وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ " <sup>١٠</sup>، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: " بما وضعت " بتسكين التاء، (وقرأ عاصم: في رواية أبي بكر وابن عامر " بما وضعت " بضم التاء وإسكان العين)<sup>١١</sup>.

١ الحجة أبو علي الفارسي ج ٢، ص ٣٨٣  
٢ انظر: معاني القرآن، الفراء، ج ١ ص ١٧٤  
٣ البقرة ٢٨٤  
٤ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٩٥  
٥ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٤٦٤ - ٤٦٥  
٦ انظر: الكشف، مكي، ج ١ ص ٣٢٢  
٧ الأعراف ١٨٦  
٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٩٨  
٩ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ١٠٩  
١٠ آل عمران ٣٦  
١١ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٠٤

وجه أبو علي قراءة ضم التاء على أساس قول القائل: " ربّ قد كان كذا وكذا وأنت أعلم "، لا يريد إعلام الله تعالى لكنه أراد الخضوع والاستسلام له<sup>١</sup>.

وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: " فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا " <sup>٢</sup>. فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: " ولا نُكذَّبُ... ونكونُ " جميعاً بالرفع<sup>٣</sup>.

يقول أبو علي: (فأما من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان أحدهما: أن يكون معطوفاً على "نرد، فنكون" قوله "ولا نكذب" و" نكون" داخلاً في التمني.....ويحتمل الرفع وجهاً آخر وهو أن تقطعه من الأول فيكون التقدير على هذا: " يا ليتنا نرد ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا ونكونُ " <sup>٤</sup>. وأضاف صاحب البحر المحيط وجهاً آخر للرفع، بالإضافة إلى الوجهين السالفين وهو أن يكون " ولا نكذبُ " و" تكونُ " في موضع نصب على الحال والتقدير: " يا ليتنا نردُّ غير مكذبين، وكائنين من المؤمنين " <sup>٥</sup>.

وهذا الوجه عندي أقربُ إلى المعنى لأنهم يتمنون دائماً الرجوع إلى الدنيا، وأنهم يرجعون غير مكذبين وكائنين من المؤمنين.

ومثل هذا وجه أبو علي قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا) <sup>٦</sup>، قرأ ابن عامر وحده بالرفع " للفاء " وتشديد القاف<sup>٧</sup>.

وجه أبو علي قراءة الرفع بقوله: (وجه قول ابن عامر "تلقفُ" يرتفع على أنه في موضع نصب حال: " والحال يجوز أن يكون من الفاعل " المُلقِي " ومن المفعول المُلقَى فإن جعلته من الفاعل " المُلقِي " جعلته "المُتلقِّف "، وإن كان التلقفُ في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المُتلقِّف للفاعل على أن "التلقف بإلقائه" كان <sup>٨</sup>.

١ انظر : الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ج ٣، ص ٣٢

٢ الأنعام ٢٧

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٥٥

٤ الحجة أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٢٩٣

٥ انظر : تفسير البحر المحيط أبو حيان الأندلسي ج ٤ ص ١٠٧

٦ طه ٦٩

٧ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٤٢٠

٨ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٢٣٥ و إملاء ما من به الرحمن العكبري ج ١ ص ١٢٤

## ب- (المنصوبات)

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى " قُلِ الْعَفْوَ "، فقد قرأ القراء جميعهم بالنصب  
ماعدا أبا عمرو فقد قرأها رفعا<sup>٢</sup>

رأى أبو علي الفارسي أن : (نصب كلمة " العفو " على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره  
ينفقون العفو)<sup>٣</sup>، وهنا عدَّ أبو علي الفارسي " ماذا "، كلمة واحدة فكأنه جواب لمن سأل "ما ينفقون"  
فتقول ينفقون العفو. وتابعه في ذلك ابن خالويه<sup>٤</sup> وأبو زرعة<sup>٥</sup>

وأرى هنا أن " ماذا " تستعمل كلمة واحدة مع ما بعدها، واستدل على ذلك أبو علي  
الفارسي بقول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه  
ولكن بالمغيب نبيني..<sup>٦</sup> (الوافر)

والشاهد في البيت أن " ماذا " جاءت بمعنى " ما " فلو كانت " ذا " بمنزلة الذي لم يكن كلاماً،  
وكذلك جاء في القرآن في قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)<sup>٧</sup> فجاءت كلمة  
" خيراً " منصوبة موافقة لقراءة النصب في الآية السابقة

توجيه أبي علي الفارسي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)<sup>٨</sup>، فقد قرأ  
نافع وابن عامر والكسائي نصباً<sup>٩</sup>.

وجه أبو علي الفارسي (قراءة النصب في هذه الآية على أنها مفعول به حملها على الفعل "   
أنزل "، وحمل أنزل بمعنى خلق)<sup>١٠</sup>.

وحملها ابن خالويه على العطف، أي عطفها على كلمة " لباساً " الواردة قبلها، وتكون  
الواو عاطفة<sup>١١</sup> وكذلك عدّها ابن زنجلة: اسماً معطوفاً (لباساً وريشاً)<sup>١٢</sup> وكذلك مكي<sup>١٣</sup>.

وأرى هنا أن العطف أقرب، لأنه موجود في الجملة فلا حاجة للتقدير، لأن أبا علي لجأ إلى  
تقدير فعل محذوف، والباقي عدّها من باب العطف ولا يمتنع في هذا أن تكون الواو عاطفة واختار  
الفراء قراءة النصب وعلل ذلك بأن اللباس تابع الريش..<sup>١٤</sup>

١ البقرة ٢١٩

٢ انظر: السبعة في القراءات ابن مجاهد ص(١٨٢) و الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ج٢، ص٣١٥

٣ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج٢ ص٣١٦

٤ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص(٩٦)

٥ انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ص(١٣٤)

٦ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٢، ص٣١٧، و الكتاب سيبويه ج٢ ص٤١٨، و معاني القرآن، سعيد بن مسعدة  
(الأخفش الأوسط) تحقيق: فائز فارس الكويت، ١٩٨١م، ج١، ص١٧٢، و شرح ديوان المتنب العبدى تحقيق حسن كامل الصيرفي

١٩٧١ ص ٢١٣

٧ النحل ٣٠

٨ الأعراف ٢٦

٩ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٨٠ و الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ج٤، ص١٢

١٠ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٤، ص١٢

١١ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ١٥٤

١٢ انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص ٢٨٠

١٣ انظر الكشف، مكي بن أبي طالب ج١ ص٤٦١

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)<sup>٢</sup>، فقد روى المفضل عن عاصم أنه قرأ " غِشَاوَةٌ " بالنصب<sup>٣</sup>.

يقول أبو علي: (وأما إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على "ختم" هذا الظاهر أو على فعل آخر غيره فإن قال: أحملها على الظاهر كأني قلت: (وختم على قلبه غشاوة أي بغشاوة فلما حذف الحرف وصل الفعل)<sup>٤</sup>.

ورأى ابن خالويه أنه أضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله (ختم الله على قلوبهم وجعل على أبصارهم غشاوة)<sup>٥</sup>، ولم يُجز العكبري نصب الفعل بـ " ختم " لأنه لا يتعدى بنفسه<sup>٦</sup> وأرى أن أبا علي أبدع في توجيهه، قياس الأفعال بعضها على بعض وهو ما يعرف بالقياس على النظير الذي برع به أبو علي الفارسي، فالتعدي واللزوم يخضع للسياق الذي فيه الفعل وإن الفعل اللازم يمكن أن يكون متعدياً.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)<sup>٧</sup>، واختلفوا في فتح الميم وكسرها فقرأ حمزة وحده: " والأرحام " خفضاً. وقرأ الباقر: " والأرحام " نصباً.<sup>٨</sup>

قال أبو علي: (من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور ، والآخر أن يكون معطوفاً على قوله " واتقوا " التقدير اتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها)<sup>٩</sup>، ورأى مكّي: (أنها عطف على اسم الله جلّ ذكره على معنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها)<sup>١٠</sup>، وأرى أن قراءة النصب لها ما يسوغها، لأن صيغة إضمار الفعل كثيراً ما تأتي في كلام العرب.

واستشهد لذلك سيبويه في الكتاب بأقوال العرب ومنه قول الشاعر:

إذا تغنيّ الحمامُ الورقُ هيجني      ولو تغزيتُ عنها أمَّ عمّار<sup>١١</sup>

١ انظر: معاني القرآن، القراء ج ١ ص ٣٧٥

٢ البقرة ٧

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٤١

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ١ ص ٣٠٩

٥ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ٦٧

٦ انظر: التبيان، العكبري، ج ١ ص ٢٣

٧ النساء ١

٨ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٢٦

٩ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣ ص ١٢١

١٠ انظر الكشف مكّي بن أبي طالب، ج ١ ص ٣٧٦

١١ الكتاب سيبويه، ج ١ ص ٢٨٦، وجمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، ص ٥٢ وديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد الطاهر بن

عاشور ١٩٧٦ ص ١٤٩



والشاهد فيه نصب " أم عمار " بفعل دلّ عليه ما قبله، لأن هيجني تدل على ذكرني، وهذا مشابه للنص في الآية السابقة.

ووجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)<sup>١</sup>  
 قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم كلمة " سواء " نصباً. رأى أبو علي: أن ( قراءة  
 النصب على أنها مفعول به ثان للفعل " جعل " الوارد في الآية أو حال)<sup>٢</sup> وكذلك حملها أكثر  
 الموجهين على أنها مفعول به ثان وأتفق مع أبي علي ومكي بأن الحال أقرب الوجوه<sup>٣</sup>  
 ووجه أبو علي قراءة المبني للمعلوم و المبني للمجهول في قوله تعالى (وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ  
 بِأَهْوَائِهِمْ)<sup>٤</sup>

قرأ نافع وابن عامر " ليضلون بأهوائهم "<sup>٥</sup> بصيغه المبني للمعلوم، يقول أبو علي: (حجة  
 من ضم الياء في هذه المواضع، أنه يدل على أن الموصوف بذلك يكون في الضلال أذهب ومن  
 الهدى أبعد. ألا ترى أن كل مضل ضال وليس كل ضال مضل)<sup>٦</sup>

وقال مكي: (حجة من ضم الياء أنه جعله فعلاً رباعياً متعدياً إلى مفعول محذوف والمعنى:  
 " ليضلون الناس "، فهو أبلغ في ذمهم لأنهم لا يضلون الناس إلا وهم ضالون في أنفسهم)<sup>٧</sup> واتفق  
 هنا مع أبي علي الفارسي ومكي في توجيههم لهذه القراءة، وأرى أن حذف المفعول به في هذه الآية  
 جاء لمعنى بلاغي، وهو أن المضل أكبر جرماً من الضال، فقد ذكر أبو علي الفارسي ( أن الضلالة  
 لها أوجه متعددة، فمنها ما يكون في القول، ومنها ما يكون في الفعل، ومنها ما يكون في الإغراء  
 والإقناع)<sup>٨</sup>. ولذلك جاء حذف المفعول به لتذهب معه النفس ويترك لها تقدير الذنب الكبير الذي  
 يرتكبه المضلون .

وقد وجه أبو علي كثيراً من الآيات على أساس حذف المفعول به، فقال: (حذف المفعول به  
 على هذا النحو كثيراً واسع في التنزيل وغيره، ومثل هذا الآية الكريمة (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ  
 فَلْيُصِمِّهُ)<sup>٩</sup>، حذف المفعول به مع الظرف، فالشهر يُنصب على أنه ظرف وليس بمفعول به، وذلك  
 على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيام المسافر، كما  
 لزم المقيم. من حيث شهد المسافر الشهر شهادة المقيم إياه، فلما لم يلزم المسافر علمت أن المعنى:

١ الجاثية ٢١

٢ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٥٩٥

٣ انظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي ج ٦ ص ١٧٦

٤ انظر: الكشف مكي ج ٢ ص ٢٦٨

٥ الأنعام ١١٩

٦ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٦٧

٧ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٣٩٦ - ٣٩٧

٨ الكشف، مكي بن أبي طالب، ج ١، ص ٤٤٩

٩ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٣٩٧

١٠ البقرة ١٨٥

فمن شهد منكم المصرفي الشهر ، ولم يكن الشهر مفعولاً به في الآية، كما يكون مفعولاً به لو قلت أحببتُ شهر رمضان<sup>١</sup>.

وأرى هنا أن تحليل أبي علي لهذه الآية جاء تحليلاً دقيقاً، وذلك لأنه استدل من خلال الحكم الشرعي على موقع الكلمة من الإعراب.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (إِنَّمَا بَغِيكُمُ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)<sup>٢</sup>. فقد قرأ عاصم برواية حفص كلمة "متاع" بالنصب، وكذلك روي عن ابن كثير بالنصب<sup>٣</sup>.

يرى أبو علي في: (نصب كلمة متاع على إما أن تكون منصوبة بالمصدر، وتكون على من صلة المصدر وإما أن تكون على أنفسكم خبر المبتدأ، فتكون انتصاب متاع هنا على وجهين منها: أن يكون مفعولاً مطلقاً وتقديره "تمتعون متاعاً"، والثاني على تقدير "يبغون متاع الحياة الدنيا" فيكون مفعولاً له)<sup>٤</sup>

ورأى ابن خالويه أنها حال<sup>٥</sup>، ورأى مكي أنها "مفعولٌ له" وتقديرها "بغيتكم من أجل متاع الحياة الدنيا"، أي يبغي بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا<sup>٦</sup>.

وأرى هنا أنها جاءت مفعولاً لأجله، لأن المفعول لأجله دائماً يُسأل عنه بكلمة "لماذا" أو ما السبب، وهذا ما يكون في الآية الكريمة وقد وردت هذه القراءة على تقدير قراءة النصب في قوله تعالى: (إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ)<sup>٧</sup>.

قال أبو علي في توجيه هذه الآية بنصب مودة على (إنها مفعول له، وأنه نصب مودة على أنه مفعولٌ له أي اتخذتم الأوثان لأجل المودة)<sup>٨</sup>

ومثل هذا التوجيه نجده عند مكي<sup>٩</sup>

وأعربها العكبري مفعولاً له<sup>١٠</sup>

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ)<sup>١١</sup> فقد قرأ عاصم في

رواية عن أبي بكر وحفص بالنصب<sup>١٢</sup>، يقول أبو علي: (قراءة النصب فيها على أساس أنها مصدر

١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ١، ص ٣٤

٢ سورة يونس، الآية ٢٣

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٣٢٥

٤ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ٢٦٧

٥ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٨١

٦ انظر: الكشف، مكي، ج ١، ص ٥١٦

٧ العنكبوت ٢٥

٨ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٤٢٩

٩ انظر: الكشف، مكي بن أبي طالب ج ٢ ص ١٧٨

١٠ انظر: التبيين في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج ٢، ص ١٠٣١

١١ الأعراف ١٦٤

١٢ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٩٦

نائب عن فعله المفعول المطلق محتجاً بقول سيبويه : أنه لو قال رجل لرجل معذرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب<sup>١</sup>.

في حين رأى غيره أنها يمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً، وأنها تكون مفعولاً لأجله، يرى مكي أن الحالتين جائزتان على أساس نعتذر من فعلهم اعتذاراً إلى ربكم، فتكون في هذه الحالة مفعولاً لأجله، أي من أجل الاعتذار لله . ويجوز أن يكون قد وقع منهم على معنى " اعتذرنا اعتذاراً " فيكون مفعولاً مطلقاً، أما الفراء فرأى أنها مفعول لأجله . فقال في توجيهها : " إعداراً فعلنا ذلك " فعدها مفعولاً لأجله<sup>٢</sup> (ومصدراً نائباً عن فعله).

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى : " وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ "٤، قال أبو علي : (ومن قرأ " وصية " حمله على الفعل ليوصوا وصية )٥، وكذلك حملها ابن زنجلة<sup>٦</sup>، وفيها قال ابن خالويه:(الحجة لمن نصب أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا وقعت موقع الأمر)<sup>٧</sup>، وأرى مثل رأيهم أنها مصدر نائب عن فعله. وقد استشهد العلماء كثيراً لهذه المصادر ومنها قول أمية بن أبي الصلت:

سلامك ربنا في كل فجر  
بريناً ما تُعَنَّكَ الذُّمومُ<sup>٨</sup>

والشاهد فيه نصب "سلامك" على المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب في قوله تعالى: (عَيْرٌ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ)<sup>٩</sup> فقد قرأ عاصم في رواية أبي بكر "غير" بالنصب<sup>١٠</sup>.

وجه أبو علي قراءة النصب في كلمة "غير" في هذه الآية على أنها إما استثناء أو حال، ويكون المعنى كما وضحه أبو علي:(لا يبيدين زينتهن إلا للذين يتبعوهن عاجزين عنهن، وذو الحال، ما في التابعين من الذكر)<sup>١١</sup>.

وكذلك وجهها ابن خالويه ومكي وابن زنجلة<sup>١٢</sup>

وأرى أن المعنى يحتمل أن يكون الوجهان صحيحين؛ وذلك لأن الآية تمت فيها جميع أركان الحال. وكذلك على الاستثناء يكون من باب الاستثناء التام، لأن الحق أستثنى الرجال الذين

١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤ ص ٩٨

٢ الكشف، مكي بن أبي طالب ج ١ ص ٤٨١

٣ معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٩٨

٤ البقرة ٢٤٠

٥ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٤٣

٦ حجة القراءات، ابن زنجلة ص ١٣٨

٧ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ٩٨

٨ انظر الكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ وديوان أمية بن أبي الصلت، ص ١٢٣

٩ النور ٣١

١٠ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٤٥٤

١١ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي جزء ٥ ص ٣١٩

١٢ انظر: حجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٢٦١ وحجة ابن زنجلة ص ٤٩٦ والكشف المكي جزء ٢ ص ٣١

ليس لهم حاجة في النساء في إبداء الزينة أمامهم ولذلك أجاز الفراء (نصبها على القطع "الحال"، لأن "غير" نكرة وإن شئت جعلته على الاستثناء فتضع "إلا" في موضع غير).<sup>١</sup> وأجاز أبو علي في مسائل الحال أن يفصل بين الحال وصاحب الحال، وعلل ذلك في توجيه قوله تعالى: (قل هي للذين آمنوا خالصة يوم القيامة)<sup>٢</sup>

وجه أبو علي قراءة "خالصة" على الحال، قال: (وإن نصبت "خالصة" فصلت بين الحال، وذي الحال بأجنبي منهما)<sup>٣</sup>. ورأى أبو علي أنه لا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان أجنبياً، مما يفصل بينهما. ألا ترى أنهم لم يجيزوا: "كان زيدا الحمى تأخذ" ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك)<sup>٤</sup>.

وكذلك ذهب ابن خالويه<sup>٥</sup> أنها منصوبة على الحال وابن زنجلة<sup>٦</sup> وأرى أن كلمة "خالصة" في هذه الآية حالاً، وانه فصل بينها وبين صاحب الحال بالجار والمجرور، فقد أجاز سيبويه هذا الفصل.<sup>٧</sup>

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب في قوله تعالى (قله جزاء الحسنى)<sup>٨</sup>.

(قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم "جزاء الحسنى" منوناً منصوباً)<sup>٩</sup>.

قال أبو علي: ("فالجزاء" مصدر واقع موقع الحال، المعنى فله الحسنى مجزياً)<sup>١٠</sup>،

وجاءت هنا الحال متقدمة على صاحبها.

وكذلك وجهها ابن خالويه قال: (والحجة لمن قرأ بالنصب أنه أراد به وضع المصدر في

موضع الحال وأجاز التمييز فيها أيضاً)<sup>١١</sup>.

(واختار مكي في قراءة النصب أن يكون حالاً وأجاز التمييز أيضاً)<sup>١٢</sup>

وأرى هنا أن كلمة جزاء منصوبة على الحال وأجاز النحاة أن تتقدم الحال على صاحبها

وقد استشهد سيبويه لهذا التقدم بقول كثير:

(لمية موحشاً طلل<sup>١٣</sup>) يلوح كأنه خلل<sup>١٣</sup>

١ معاني القرآن الفراء ج ٢ ص ٢٥٠

٢ الأعراف ٣٢

٣ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٤ ص ١٦

٤ انظر المصدر نفسه ج ٤ ص ١٦

٥ انظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ١٥٤

٦ انظر حجة القراءات ابن زنجلة ص ٢٨١

٧ انظر: الكتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٢

٨ الكهف ٨٨

٩ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٩٩

١٠ الحجة أبو علي الفارسي ج ٥ ص ١٧٠

١١ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ٢٣٠

١٢ انظر: الكشف، مكي بن أبي طالب، ج ٢، ص ٧٥

١٣ انظر: الكتاب سيبويه، ج ٢، ص ١٢٣، وانظر الخصائص، ابن جني تحقيق محمد علي النجار، ج ٢، ص ٤٩٢، واللسان مادة وحش

عفاه كل اسحم مستديم

لعزة موحشاً طلل قديم

والبيت في ديوان كثير ونصه

والشاهد في هذا البيت أن "موحشاً" جاءت حالاً متقدمة على صاحبها وكذلك كلمة جزاءً في الآية الكريمة، وجاء الحال مصدراً مقدماً في كلام العرب ومنه قول زهير:-

(فلأياً بلأى ما حملنا وليدنا على ظهر محبوبك ظمأً مفاصله)<sup>١</sup>

والشاهد فيه كأن كلمة "لأى" جاءت حالاً وهي مصدر وتقدمت على صاحبه فكأنه يقول جهداً بعد جهد حملنا وليدنا.

ووجه أبو علي قراءة النصب في سورة الفاتحة (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)<sup>٢</sup>.

(فقد روي عن ابن كثير أنه قرأها بالنصب)<sup>٣</sup>.

أجاز ابن مجاهد في توجيهه لهذه الآية أن تكون منصوبة على الحال، ورفض أن تكون منصوبة على الاستثناء<sup>٤</sup>.

واختار أبو علي في قراءة النصب أن تكون منصوبة على الحال، واحتج بأنها نكرة وقال: (وما انتصب عليها يكون نكرة، كما أن ما انتصب على التمييز يكون كذلك، ويكون العامل في الحال "أنعمت" كأنه قال: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم! أي في حال انتفاء الغضب عنهم)<sup>٥</sup>.

وأرى أن اختيار ابن مجاهد وأبي علي الفارسي لتوجيه قراءة النصب في كلمة "غير" على الحال له ما يسوغه؛ وذلك أن كلمة "غير" كلمة مبهمة نكرة، والحال من شروطه أن يكون نكرة، وكذلك أيدهم في هذا الرأي كثير من النحاة، ومنهم ابن خالويه في إعرابه لهذه السورة<sup>٦</sup> وكذلك ابن هشام الأنصاري<sup>٧</sup>.

ووجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا)<sup>٨</sup>، فقد قرأ (ابن عامر وحده "ما فعلوه إلا قليلاً" نصباً، وكذلك هي في مصاحفهم)<sup>٩</sup>.

وجه أبو علي قراءة النصب في هذه الآية بقوله: (وأما من نصب فقال: "ما جاءني أحدٌ إلا زيداً" فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ما جاءني أحدٌ) كلام تام، كما أن جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب، من حيث اجتماعهما في أن كل واحد منهما كلام تام)<sup>١٠</sup>.

١ انظر: الكتاب سيبويه، ج ١، ص ٣٧١، وديوان زهير بن أبي سلمى، الأعلام الشتري تحقيق، فخري الدين قباوة دار الكتب ١٩٥٤ ص ٥٢

٢ سورة الفاتحة ٦

٣ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١١١.

٤ السبعة في القراءات، ص ١١٢

٥ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ١، ص ١٥٤-١٥٥

٦ انظر: إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد ابن خالويه تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ ج ١، ص ٥١.

٧ انظر: مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري، ص ٢١٠

٨ النساء ٦٦

٩ السبعة في القراءات ابن مجاهد، ص ٢٣٥

١٠ الحجة أبو علي الفارسي ج ٣، ص ١٦٩

ورأى ابن زنجلة أنها منصوبة على الاستثناء كذلك، وقال: (والعرب تنصب في النفي والإيجاب)<sup>١</sup>.

ورأى أنها منصوبة على الاستثناء وقد استشهد بها الزجاجي قال: (إنه إذا كان ما قبل "إلا" غير موجب كان ما بعدها تابعا لما قبلها على البدل، وجائز فيه النصب إذا تم الكلام دونه، واستشهد بهذه الآية)<sup>٢</sup>؛ وهذا يعني أن الزجاجي أجاز فيها النصب على الاستثناء.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)<sup>٣</sup>.  
فقرأ (نافع والكسائي وابن عامر "غير" بالنصب)<sup>٤</sup>.

رأى أبو علي: (أن من نصب غيرا جعله استثناء من القاعدين.... واستشهد بخبر من أسباب النزول أن الآية نزلت من بعد قوله "لا يستوي القاعدون" ولم تنزل معها استثنى بها قوما لم يقدروا على الخروج<sup>٥</sup>.

وقد رأى مكي: أنها لو كانت صفة لنزلت مع "لا يستوي القاعدون" في وقت واحد، وقد اختار مكي توجيهها على الاستثناء<sup>٦</sup>.

ورأى أن توجيهها على الاستثناء يتناسب والمعنى في الآية وكذلك يتناسب مع المقام الذي نزلت به، وهذا يدل على عمق توجيه أبي علي للقراءات؛ لأنه يأخذ بالحسبان المعنى السياقي من خلال السياق المحيط بالآية مثل أسباب النزول.

ووجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (لئن لم يرْحَمْنَا رَبُّنَا وَبِعَفْوِ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)<sup>٧</sup>.

فقد قرأ حمزة والكسائي (لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا بالتاء ونصب "ربنا")<sup>٨</sup>.  
(قال أبو علي: (ومن قرأ "لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا) جعل "تغفر لنا" للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و"ربنا" نداء والذي كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه لأن عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه منه، كقوله: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)<sup>٩</sup>).

١ انظر: حجة القراءات ابن زنجلة ص ٢٠٦  
٢ انظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٢٣١  
٣ النساء ٩٥  
٤ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٣٧.  
٥ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ١٨٠  
٦ انظر: الكشف عن وجوه القراءات مكي بن أبي طالب، ج ١، ص ٣٩٦.  
٧ الأعراف ١٤٩  
٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ٢٩٤  
٩ يونس ٨٨  
١٠ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ٨٨-٨٩

وذهب ابن خالويه إلى أن كلمة ربنا منصوبة على النداء قال: (الحجة لمن قرأ بالتاء: أنه جعلها دليلاً لخطاب الله تعالى، لأنه حاضر، وإن كان عن العيون غائباً ونصب مریداً للنداء)<sup>١</sup>، وكذلك جعلها من باب نداء المضاف في إعراب القراءات<sup>٢</sup>.

واحتج لها الفراء بقراءة أبي بن كعب: (قالوا ربنا لئن لم ترحمنا)<sup>٣</sup>. وأرى أنها منصوبة على النداء وجاء حذف حرف النداء في كلام العرب كثيراً ومنه قولنا: "ربّ اغفر لي" فإن فيها حرف نداء محذوفاً.

ووجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَاللَّهُ رَبُّنَا)<sup>٤</sup>. قرأ حمزة والكسائي "والله ربنا" نصباً<sup>٥</sup>.

قال أبو علي: (ومن قال "والله ربنا" فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء والفصل به لا يمتنع، وقد علل جواز الفصل بين المتلازمين بالنداء لكثرة النداء في الكلام)<sup>٦</sup>. وأرى أن النداء يدخل في كلام العرب كثيراً، وأن صيغة النداء يحتاج إليها المتكلم دائماً فلذلك يجوز الفصل بالنداء بين المتلازمين، فمثلاً نقول موجهين الخطاب إلى زيد "عمرو يا زيد كريمة"، فقد فصلنا بالنداء بين المبتدأ والخبر، وهذا جائز في الكلام.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا وَيُدِيرُهَا بَيْنَكُمْ)<sup>٧</sup>. قرأ: (عاصم هذه الآية وحده نصبا، وقرأ الباقيون بالرفع)<sup>٨</sup>.

قال أبو علي: (وأما وجه قول من نصب فقال: "إلا أن تكون تجارة حاضرة"، فالذي في الكلام الذي تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه: "تداينتم"، من قوله إذا تداينتم بدين، و"الحق" من قوله: "فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً" فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان، لأن حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان، لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون التداين اسم كان، لم يجز أن يكون الحق اسمها، لأن الحق يراد به الدين في قوله: "فإن كان الذي عليه الحق"، فكما لم يجز أن يكون التداين اسمها، كذلك لا يجوز أن يكون هذا في "الحق"، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

١ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٦٤.  
 ٢ انظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج ١، ص ٢٠٨.  
 ٣ انظر: معاني القرآن، الفراء، ج ١، ص ٣٩٣، وانظر تفسير البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، ج ٤، ص ٣٩٤.  
 ٤ الأنعام ٢٣.  
 ٥ انظر: السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٥٥.  
 ٦ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٢٩١.  
 ٧ البقرة ٢٨٢.  
 ٨ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٩٣.

**أحدهما:** أن هذه الأشياء التي اقتضت من الإشهاد والارتهان قد علم في فحواها التبايع، فاضمر التبايع لدلالة الحال عليه ..... ومثل هذا قول الشاعر:-

(فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوماً ذا كوكب أشنعاً)<sup>١</sup>

**والآخر:** أن يراد بالتجارة المتجر فيه.

واختار أبو علي الوجه الأول.

وتابع مكي أبا علي في تقدير اسم كان فقال في معرض توجيهه لهذه الآية: (ولا يحسن أن يكون المضمرة التداين والدين لتقدم ذكره ولا أن يكون الحق لتقدم ذكره، لأن ذلك غير تجارة، ولأن التجارة تقلب الأموال في البيع والشراء للنماء، وهو غير الدين وغير التداين وغير الحق)<sup>٢</sup>. وأرى أن توجيه أبي علي توجيه صحيح، لأنه درس المعنى بعناية فائقة واختار ما يتناسب والمعنى الذي تفيد الآية.

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَأَبْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ

وَأَزْدُوا ثَمَنًا)<sup>٣</sup>.

قرأ (ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر "ثلاث مائة سنين" منونا)<sup>٤</sup>.

قال أبو علي: (وأما قول من قال: (ثلاث مائة سنين) فإن "سنين" فيه بدل من قوله ثلاثمائة

وموضعه نصب)<sup>٥</sup>.

ورأى الفراء أنها تمييز فقال: (ومن نون في هذا المعنى يريد الإضافة، نصب السنين

بالتفسير للعدد)<sup>٦</sup>.

وأرى أن "سنين" جاءت تمييزاً لأنها نكرة وأزالت الإبهام والغموض في العدد، فتكون

بذلك تمييز ذات.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (لَيْسَتَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ

يَلْبِغُوا الْحُلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ

العشاء ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ)<sup>٧</sup>. (قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: "ثلاث عورات"

نصباً)<sup>٨</sup>.

١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٤٤١، ، والكتاب، ج ١، ص ٤٧ شعر عمر بن شاس يحيى الجبوري مطبعة الاداب النجف ١٩٧٦ ص ٣٦، والبيت نصه

بني اسد هل تعلمون بلى انا إذا كان يومٌ ذا كواكب أشنعاً

٢ انظر: الكشف مكي، ج ١، ص ٣٢١

٣ الكهف ٢٥

٤ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٨٩

٥ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ١٤٠

٦ انظر معاني القرآن، للفراء، ج ٢، ص ١٣٨

٧ النور ٥٨

٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٤٥٨.



قال أبو علي: (ومن قال ثلاث "عورات" جعلها بدلا من قوله "ثلاث مرات"، فإن قلت: إن قوله "ثلاث مرات" زمان بدلالة أنه فُسِّرَ بزمان بقوله: "من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم ومن بعد صلاة العشاء" وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل، وليس هي هي، قيل يكون ذلك أن يضمم الأوقات كأنه قال: "أوقات ثلاث عورات" فلما حذف المضاف إليه، بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه) <sup>١</sup>.\*

وأرى هنا أن ثلاث منصوبة على الاختصاص؛ وذلك لأن المعنى يتطلب تركيزا على هذه العورات فاختصها الحق جل وعلا بالتأكيد على الاستئذان في هذا الوقت.

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) <sup>٢</sup>.

(قرأ أبو عمرو وحده "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ" رفعا، وقرأ الباقر "إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ" نصبا) <sup>٣</sup>.

رأى أبو علي: (أن حجة من نصب أنها للتوكيد، لأن "كله بمنزلة أجمعين وجمع) في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال: (إن الأمر أجمع، لم يكن إلا نصبا، كذلك إذا قال "كله" لأنها بمنزلة أجمعين) <sup>٤</sup>.

وأرى أن كلمة (كله) منصوبة على التوكيد وهي من ألفاظ التوكيد المعنوي، فقد قال عنها

ابن خالويه: (جعله تأكيدا للأمر) <sup>٥</sup>، وكذلك رأى ابن زنجلة (أنها تأكيد للأمر) <sup>٦</sup>.

وجه أبو علي الفارسي قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ

أَضْعَافًا كَثِيرَةً) <sup>٧</sup>.

وقرأ ابن عامر "فَيُضَاعِفُهُ" من غير ألف مشددة أيضا ونصب الفاء. وفي الحديد مثله، وفي

كل القرآن مشددة بغير ألف مثل ابن كثير. ووافقه عاصم على نصب "فَيُضَاعِفُهُ" وفي الحديد مثلها،

وأثبت الألف في كل القرآن <sup>٨</sup>. اختار أبو علي قراءة الرفع، وقال: (فأما النصب في (فيضاعفه) فإن

الرفع أحسن منه، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان

كذلك لم يكن مثل قولك أتقرضني فأشكرك، لأن الاستفهام هنا عن الإقراض) <sup>٩</sup>

وقد بين أبو زرعة في حجه أن الفعل نصب على جواب الاستفهام <sup>١٠</sup>.

١ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٣٣٣، والكشف مكي، ج ٢، ص ١٤٣، وانظر حجة القراءات ابن زنجلة ص ٥٠٥

٢ آل عمران ١٥٤

\*ورد النص هكذا في كتاب الحجة للقراء السبعة ويقصد فيه ابو علي أنه لما حذف المضاف قام المضاف اليه بدلا منه في الإعراب.

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢١٧

٤ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٩٠

٥ انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه، ص ١١٥

٦ انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص ١٧٧

٧ البقرة ٢٤٥

٨ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٨٤

٩ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٤٤

١٠ انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص ١٣٩

وقد رفض مكي وأبو علي الفارسي أن يكون الفعل نصب على جواب الاستفهام، وذلك لأن المستفهم عنه صاحب القرض، وضرب مكي مثلاً وقال: (ألا ترى أنك إذا قلت: "أتقرضني فأشكرك" نصبت الجواب؛ لأن الاستفهام عن القرض وقع، ولو قلت: "أزيدُ يقرضني فأشكره" لم تنصب الجواب لأن الاستفهام إنما هو عن زيد لا عن القرض).<sup>١</sup>

ونلاحظ هنا عمق توجيه أبي علي الفارسي ومكي لهذه الآية، وأرى أن قراءة النصب تحمل على معنى الاستفهام وهذا ما قال به أبو علي ومكي.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا)<sup>٢</sup>.

(قرأ عاصم وابن عامر وحزمة ولا يأمركم نصباً).<sup>٣</sup>

(اختار أبو علي الفارسي في هذه القراءة الرفع، ولكنه وجه قراءة النصب قال: (ومما يقوي النصب أنه جاء في السير في ما ذكر عن بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي \_ صلى الله عليه وسلم: "أتريد يا محمد أن نتخذك رباً" فقال الله تعالى: "ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله... ولا يأمركم")<sup>٤</sup>.

وأرى هنا أن قراءة النصب أقوى؛ وذلك لاعتماد أبي علي في التوجيه على السياق القرآني الذي وردت فيه الآية، وهذا يدعم المعنى بسبب من أسباب النزول، ويدل هذا على عمق توجيه أبي علي، وأخذة بالسياق المحيط بالآية، ليبيّن توجيهه عليه. وكذلك جاء الفعل في الآية معطوفاً على الفعل الذي قبله، وهذا ما ذهب إليه مكي وقال إن في "يأمركم" ضمير "بشر" المتقدم الذكر والمراد به النبي \_ صلى الله عليه وسلم، واحتج بالخبر الذي احتج به أبو علي الفارسي.<sup>٥</sup>

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)<sup>٦</sup>.

قرأ ابن عامر وحده "كن فيكون" بالنصب أي نصب يكون. قال أبو بكر "ابن مجاهد": "وهو غلط"، وقرأ الباقر فيكون رفعا<sup>٧</sup>، وقرأ ابن عامر والكسائي في سورة النحل وسورة ياسين مثل قراءة ابن عامر لهذه الآية.<sup>٨</sup>

١ انظر : الكشف مكي، ج ١، ص ٣٠١

٢ آل عمران ٨٠

٣ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢١٣

٤ آل عمران ٨٠

٥ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٥٨

٦ انظر الكشف، مكي، ج ١، ص ٣٥١

٧ البقرة ١١٧

٨ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٦٩

٩ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٧٢، النحل ٤، ويس ٨٢

غلط ابن مجاهد قراءة النصب في هذه الآية، وضعف أبو علي الفارسي قراءة النصب في هذه الآية فقال: (ومما يدل على امتناع النصب في قوله: "فيكون" أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء، يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه، ألا ترى أن: "أذهب فأعطيك" معناه إن تذهب أعطيتك، والأجود إن ذهب أعطيتك، فلا يجوز "أذهب فتذهب" لأن المعنى يصير إن ذهب تذهب وهذا كلام لا يفيد).<sup>١</sup>

ولكن أبا علي الفارسي وجّه قراءة ابن عامر على (أن اللفظ لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)<sup>٢</sup>، ونحو ذلك من الآي، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: "فيكون" بمنزلة جواب الأمر نحو: ابنتي فأحدثك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيد؟ والمعنى: لم تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ).<sup>٣</sup>

وأرى أنّ أبا علي الفارسي قد أبدع في توجيه قراءة النصب في هذه الآية وتلمس لها وجهاً في العربية، وأنا أتفق معه في هذا الوجه، وقد كان له السبق في هذا التوجيه؛ لأن أكثر الموجهين لهذه الآية قد وقفوا عند حدود الرفض والتضعيف لهذه اللغة فقال عنها مكي: (فوجه النصب مشكلاً ضعيف؛ وذلك أنه جعله جواباً بالفاء للفظ "كن"، إذا كان لفظه لفظ الأمر؛ وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف؛ لأنّ "كن" ليس بأمر<sup>٤</sup>. إنما معناه الخبر وقال عنها ابن خالويه: (وليس هذا من مواضع الجواب لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: "لا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ"<sup>٥</sup>).<sup>٦</sup>

وقال عنها العكبري: (وقرأ بالنصب على جواب لفظ الأمر وهو ضعيف لوجهين، أولهما أن "كن" ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وثانيهما: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر)<sup>٧</sup>.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَسْتَنْرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ)<sup>٨</sup>.  
قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (ويتخذها بالنصب).<sup>٩</sup>

١ الحجة أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٢٥٥  
٢ إبراهيم ٣١  
٣ أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٠٦  
٤ الكشف، مكي، ج ١، ص ٢٦١  
٥ طه ٦١  
٦ الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، ص ٨٨  
٧ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج ١، ص ١٠٩  
٨ لقمان ٦

قال أبو علي: (من نصب عطفه على "لِيُضِلَّ")<sup>٢</sup>.

وأرى أن الفعل في حالة النصب معطوف على الفعل الذي قبله، لأن الضلال واتخاذ الآيات هزوا هما من جنس العمل نفسه؛ فجاز عطف الفعل على الفعل، وهذا ما يؤيده مكي قال: "ويتخذها"..... بالنصب عطفوه على "لِيُضِلَّ" لأنه أقرب إليه<sup>٣</sup>. والأقرب في رأيي قرب في المكان والمعنى.

وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِّن مَّحِيصٍ)<sup>٤</sup>.

(قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي "ويعلم" نصباً)<sup>٥</sup>.

رأى أبو علي في قراءة النصب أن من نصب فلا قبله شرطاً وجزاءً، وكل واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط إن تأتني وتعطيني أكرمك فتتصب تعطيني وتقديره: إن يكن منك إتيان وإعطاء أكرمك فالنصب بعد الشرط إذا عطف عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جواب الشرط، فأما قوله:

فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقُ<sup>٦</sup>

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فالنصب فيه حسنٌ لمكان النفي<sup>٧</sup>

والشاهد في هذا البيت نصب الفعل المضارع بالعطف على جواب الشرط بالفاء وهذا جائز في العربية.

ورأى مكي أن الفعل منصوب بالصرف، والصرف معناه: (أنه لما كان قبله شرط وجواب، وعُطِفَ عليه "ويعلم"، لم يحسن في المعنى، لأن علم الله واجب، وما قبله غير واجب فلم يحسن الجزم في "يعلم" على العطف على الشرط وجوابه، لأنه يصير المعنى: إن يشأ يعلم، وهو عالم بكل شيء، فلم يحسن العطف على الشرط وجوابه، لأنه غير واجب، و"يعلم الذين" واجب، ولا يعطف واجب على غير واجب، فلما امتنع العطف عليه، على لفظه عطفه على مصدره والمصدر اسم، فلم يتمكن عطف فعل على اسم، فأضمر "أن"، فيكون مع الفعل اسماً فتعطف اسماً على اسم، فانتصب الفعل بأن المضمرة)<sup>٨</sup>.

١ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٥١٢

٢ الحجة أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٤٥٣

٣ الكشف، مكي، ج ٢، ص ١٨٧

٤ الثوري ٣٥

٥ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٥٨١

٦ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ٦، ص ١٣١، و الكتاب سيبويه، ج ٣، ص ٨٩، والبيت في شرح ديوان زهير، ص ٢٦٠

٧ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٦ ص ١٣٠-١٣١

٨ الكشف، مكي، ج ٢، ص ٢٥٢

وقد اتفق مكي وأبو علي على هذا التوجيه وأرى أن توجيههما صحيحٌ ويتفق والمعنى العام للآية، ويبرز الجانب البلاغي في القراءات القرآنية.

وقد أورد الزمخشري تضعيف سيبويه للنصب بالفاء والواو<sup>١</sup>، وكذلك قال أبو علي إن الذي يُختار في العطف على جزاء الشرط الجزم<sup>٢</sup>.

وفي كتاب سيبويه وجدت أنه يجيز الأمرين فيهما فيقول: (وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نُصِب ما كان بين المجزومين)<sup>٣</sup>.

ووجه أبو علي قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ {٤٦}) وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ<sup>٤</sup>.

(قرأ حمزة وحده "وَلِيَحْكُمَ" بكسر اللام وفتح الميم)<sup>٥</sup>.

قال أبو علي: (حجة حمزة في قراءته وليحكم أنه جعل اللام متعلقة بقوله: (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ)<sup>٦</sup>؛ لأن إيتاءه الإنجيل إنزال ذلك عليه فصار بمنزلة قوله: (أن أنزل إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس)<sup>٧</sup>، فكان المعنى أتينا الإنجيل ليحكم<sup>٨</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه صحيحٌ وقد أيد أكثر الموجهين أبا علي فيه، فقال عنها مكي: (وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام "كي")<sup>٩</sup>،

وقبلهم الفراء كذلك عدها لام "كي" قال: (قرأها حمزة وغيره نصبا وجعلت اللام في جهة "كي")<sup>١٠</sup>.

وجه أبو علي قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذنيه ما يشاء إنه عليٌّ حكيم)<sup>١١</sup>.

(قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي "أو يرسل رسولاً فيوحي" نصبا)<sup>١٢</sup>.

قال أبو علي: (لا يخلو قوله: "يرسل" فيمن نصب من أن يكون محمولا على "أن" في قوله "أن يكلمه الله إلا وحيا"، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولا على "أن"، لأنك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه، أو أن يرسل رسولاً، ولم يخل قوله: "أو يرسل رسولاً"

١ انظر: الكشف عن حقائق الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٧

٢ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٣، ص٣٦٥

٣ انظر: الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٨٩

٤ المائدة ٤٦-٤٧

٥ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٢٤٤

٦ المائدة ٤٦

٧ النساء ٥

٨ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٣، ص٢٢٧

٩ انظر: الكشف، مكي، ج١، ص٤١٠

١٠ انظر: معاني القرآن، الفراء، ج١، ص٣١٢

١١ الشورى ٥١

١٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٥٨٢

من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولا، أو يكون، أو يرسل إليه رسولا، ولا يصح واحد من التقديرين، ألا ترى أنك إن قدرت العطف على "أن" هذه المظهرة في قوله: أن يكلمه الله، كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولا، أو يرسل إليه رسولا، والتقديران جميعا فاسدان، ألا ترى أن كثيرا من البشر قد أرسل رسولا، وكثيرا منهم قد أرسل إليهم الرسل، فإذا لم يخل من هذين التقديرين، ولم يصح واحد منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل "يرسل" فيمن نصب على "أن" أخرى غير هذه، وهي التي دل عليه قوله: "وحيا" لأن "أن يوحى" والوحي قد يكونان بمعنى، فلما كان كذلك حملت "يرسل" من قوله: "أو يرسل رسولا" على "أن" هذه التي دل الوحي عليها، فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحيا، أو يرسل رسولا فيوحي<sup>١</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه دقيق ويتناسب والمعنى راعى أبو علي المعنى؛ تابعه مكي في ذلك، وقال إن النصب في الفعل "يرسل" معطوفا على المصدر؛ لأن المصدر "وحيا" تقديره أن يوحى فعطف "أن يرسل" عليها<sup>٢</sup>، واتفق مع مكي وأبي علي في هذا التوجيه. وجه أبو علي قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)<sup>٣</sup>.  
(قرأ حمزة وحده "والأرحام" خفضاً وقرأ الباقون "والأرحام" نصبا)<sup>٤</sup>.

قال أبو علي: (من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين، أحدهما: أن يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور، والآخر أن يكون معطوفا على قوله "واتقوا"، والتقدير اتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام، أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها)<sup>٥</sup>.  
وحملها أكثر الموجهين على العطف على لفظ الجلالة أو على الفعل اتقوا<sup>٦</sup>.  
وأرى أن "الأرحام" منصوبة بفعل محذوف تقديره احفظوا الأرحام، وهذا يشبه قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا برُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)<sup>٧</sup>.  
(فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي "وأرجلكم" نصبا)<sup>٨</sup>.

قال أبو علي: (ووجه من نصب فقال "وأرجلكم" أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح)<sup>٩</sup>.  
وأرى أن "أرجلكم" منصوبة بفعل محذوف تقديره واغسلوا أرجلكم؛ لأن الأرجل خارجة من حكم المسح، وهذا ما قصده أبو علي عندما قال أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح.

١ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦، ص ١٣٣

٢ أنظر: الكشف مكي ج ٢ ص ٢٥٤

٣ النساء ١

٤ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٢٦

٥ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ١٢١

٦ انظر: معاني القرآن، الفراء، ج ١، ص ٢٥٢، والكشف، مكي، ج ١، ص ٣٧٦

٧ المائدة ٦

٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٤٢

٩ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٢١٦

ومن باب العطف وجه أبو علي قراءة النصب في قوله تعالى: (يُحِلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا)<sup>١</sup>.

(قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بالنصب)<sup>٢</sup>.

(وجه أبو علي قراءة النصب في هذه الآية على العطف على الموضع)<sup>٣</sup>.

(ولكن الزمخشري وجهها على تقدير فعل محذوف تقديره "ويؤتونَ لؤلؤًا")<sup>٤</sup>.

وأرى هنا أن العطف على المحل أقوى، لاشتراك الأساور واللؤلؤ في الزينة والعطف يفيد الجمع والاشتراك.

### ج - (المجرورات)

وجه أبو علي الفارسي قراءة الجر في قوله تعالى: (مَّا أَنَا بِمُصْرَخِيكُمْ)<sup>٥</sup>.

(قرأ حمزة وحده "بمصرخي")، بتحريك الياء الثانية إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح)<sup>٦</sup>.

طعن كثير من النحاة في قراءة حمزة في الآية السابقة، فقد أورد أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط مجموعة من آراء النحاة في هذه الآية قال: (قال الفراء: لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم من الوهم، ولعله ظن أن "الباء" في "بمصرخي" خافضة للفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك، وقال أبو عبيد: (نراهم غلطوا أن "الباء" تكسر لما بعدها) وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين، وهي قراءة رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال النحاس صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ، وقال الزمخشري وهي ضعيفة)<sup>٧</sup>.

إلا أن أبا علي انتصر لهذه القراءة فقال: (وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون

على ياء الإضافة ياءً مشددة وأنشد:

(ماض إذا ما هم بالمضيّ

قال لها هل لك يا (تا) في)<sup>٨</sup>

١ الحج ٢٣

٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٤٣٥

٣ أنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٢٦٨

٤ أنظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص ١٠

٥ إبراهيم ٢٢

٦ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٦٢

٧ انظر تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج ٥، ص ٤١٨

٨ انظر الحجة للقراء السبعة في القراءات، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٢٩

والشاهد في هذه الأرجوزة أنه أضاف إلى ياء المتكلم ياء وكسرها وهذا استشهد أبي علي لهذه القراءة من الشعر.

وقد عضد أبو علي هذا التوجيه بالقياس قال: (ووجه ذلك من القياس أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في "أكبر منك" و"هذا لك" فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في "هذا لهو" و"ضربهو"، ولحق الكاف أيضا الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه و أعطيتكبه فيما حكاه سيبويه وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد فقالوا "فِيَّ" ثم حذفوا الياء الزائدة على الياء كما حذفوا الزيادة من الهاء في (له أرقان) <sup>١</sup>.

وقال أبو علي أيضا: (فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها وعضده من القياس ما ذكرنا لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا) <sup>٢</sup>.

وأرى أن أبا علي أنصف هذه القراءة وهي قراءة صحيحة مروية عن الرسول \_ صلى الله عليه وسلم\_ ولا مجال للوهم فيها ولا للغلط وقد دافع عنها أيضا الفراء بعدما قال إنها من وهم القراء وقال: (إن لها تعليلا أنه عندما التقى ساكنان فينخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح) <sup>٣</sup> وكذلك وجهها ابن خالويه: (أن الكسرة فيها بناءً لا إعرابا واحتج بأن العرب تكسر لإلتقاء الساكنين) <sup>٤</sup> كما تفتح (وإن كان الفتح عليهم).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الجر في قوله تعالى: (غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ) <sup>٥</sup>.

(قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم "غير" خفصاً) <sup>٦</sup>.

قال أبو علي الفارسي: (غير فيمن جرّ صفة للتابعين، المعنى: لا يبيدين زينتهن الا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء.....، وجاز وصف التابعين "بغير" لأنهم غير مقصودين بأعيانهم فأجري لذلك مجرى النكرة، وقيل أن التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا لقصر الوصف على شيء بعينه، زال الشياخ عنه واختص <sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٥ ص ٢٩ والكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٠ وتمام البيت . له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

<sup>٢</sup> انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٢٩، ومعاني القرآن الفراء ج ٢ ص ٧٦ و خزانة الادب عبد القادر البغدادي ج ٢ ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

<sup>٣</sup> الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٣٠

<sup>٤</sup> انظر: معاني القرآن، الفراء، ج ٢، ص ٧٦

<sup>٥</sup> انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ٢٠٣

<sup>٦</sup> النور ٣١

<sup>٧</sup> السبعة، ابن مجاهد، ص ٤٥٤

<sup>٨</sup> الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٥ ص ٣١٨ -- ٣١٩



والتابعون ضربان ذوو إربة وغير ذوي إربة وليس ثالث وإذا كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفا على المعرفة<sup>١</sup>.

وقد احتج أبو علي لما ذهب إليه أن غير صفة: (أنها جاءت في قراءة أخرى في سورة الفاتحة نعتاً في قوله تعالى: (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)<sup>٢</sup>، وكذلك (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)<sup>٣</sup>، لأن المسلمين وغيرهم، لا يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زمنى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياخ، فساغ الوصف به لذلك<sup>٤</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه صحيح وموافق للسياق الذي جاءت به غير مجرورة، وقد قال بهذا الفراء إذ يقول: (إنها صلحت أن تكون نعتاً، لأنها جاءت هنا بمعنى غير مُعَيَّنِينَ)<sup>٥</sup>. وجه أبو علي الفارسي قراءة الجر في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)<sup>٦</sup>.

(قرأ حمزة وحده: "والأرحام" خفضاً)<sup>٧</sup>.

قال أبو علي: (إن من جر "الأرحام" فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أولى)<sup>٨</sup>. وأرى أن أبا علي وجه هذه القراءة على الشيوع في الاستعمال، وانحاز إلى رأي البصريين في هذه المسألة، حيث منع البصريون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين<sup>٩</sup>، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد"، واستشهدوا لها بهذه الآية، وكذلك استشهدوا لها من الشعر العربي، وذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المخفوض، وأرى أن أبا علي مال في هذه المسألة إلى رأي البصريين، ولكنه لم يرفض هذه القراءة. وذهب الفراء في هذه المسألة إلى رأي البصريين، وقال عن هذه الآية هي كقولهم "بالله والرحمة" وفيه فُبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض<sup>١٠</sup>.

وجه أبو علي قراءة الجر في قوله تعالى: (وَأَلْبِئُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)<sup>١١</sup>.

١ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٣١٩.

٢ الفاتحة ٦

٣ النساء ٩٥

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ٣١٩

٥ انظر معاني القرآن، الفراء، ج ٢، ص ٢٥٠

٦ النساء ١

٧ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٢٦

٨ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ١٢١

٩ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دت، دط، المسألة ٦٥،

ج ٢، ص ٤٦٣

١٠ انظر معاني القرآن، الفراء، ج ١، ص ٢٥٢

قرأ حمزة والكسائي "ثلاث مائة سنين" مضافاً غير منون<sup>٢</sup>.  
قال أبو علي: (مما يدل على صحة قول من قال: "ثلاث مائة سنين" أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو "ثلاث مائة رجل" وأربعمائة ثوب قد جاء مضافاً إلى الجميع، وقد ذكر الفراء وجهاً لهذه القراءة أن العرب ينزلون الجمع منزلة المفرد فينزلون "سنين" في موضع "سنة" فهي إذن في موضع خفض لمن أضاف)<sup>٣</sup>.  
وأجاز مكي الإضافة أيضاً وقال: (وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد، وحسن ذلك أن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه كان بمعنى الجمع فحمل الكلام على المعنى وهو الأصل)<sup>٤</sup>.  
وأرى أن هذه اللغة وهي إضافة الجمع إلى العدد صحيحة؛ لأن العدد المضاف إلى المائة وغيرها في الأصل جمعاً فنقول "ثلاث مائة طالب" وهي في المعنى طلاب.  
وجه أبو علي قراءة الجر في قوله تعالى: (بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلِ خَمْطٍ)<sup>٥</sup>.  
(قرأ أبو عمرو وحده "أكل خمط" والباقون نوتوا "أكل خمط")<sup>٦</sup>.  
اختار أبو علي الفارسي قراءة أبي عمرو في هذه الآية، قال: (ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسن، وذلك أن الأكل إذا كان الجنا، فإن جنا كل شجرة منه)<sup>٧</sup>.  
ورفض أبو علي (أن تكون كلمة "خمت" وصفاً "لأكل"، وذلك لأن الخمت اسم شجرة وليس بوصف والبديل ليس بالسهل أيضاً، لأنه ليس هو ولا بعضه، لأن الجنا من الشجرة وليس الشجرة من الجنا، فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان)<sup>٨</sup>.  
وقال العكبري: (إنها على تقدير محذوف "أكل أكل خمت" فحذف المضاف؛ لأن الخمت شجر، والأكل ثمره وقيل التقدير: "أكل ذي خمت" وجعل خمتاً أكلاً لمجاورته إياه وكونه سبباً له)<sup>٩</sup>.  
ورأى مكي أنها عطف بيان قال: (وحجة من نوتّه أنه جعل خمتاً، عطف بيان فبين أن الأكل وهو الثمر من هذا الشجر وهو الخمت)<sup>١٠</sup>.

١ الكهف ٢٥

٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٣٩٠

٣ انظر: الحجة للقراء السبعة في القراءات، أبو علي الفارسي، ج ٥، ص ١٣٧، و معاني القرآن، الفراء، ج ٢، ص ١٣٨

٤ انظر: الكشف، مكي، ج ٢، ص ٥٨

٥ سبأ ١٦

٦ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٥٢٨، و الحجة أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ٢٩٣

٧ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦، ص ١٥

٨ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦، ص ١٥

٩ إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكبري، ج ٢، ص ١٩٧

١٠ الكشف، مكي، ج ٢، ص ٢٠٥

وأرى أن خمطا عطف بيان وقد أخذ أبو علي برأي الكوفيين في هذه المسألة، لأن الكوفيين لم يشترطوا أن يكون عطف البيان معرفة، ونص على ذلك أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط<sup>١</sup>.  
وجه أبو علي قراءة الجر في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُ لَهُمْ)<sup>٢</sup>.

(قرأ ابن عامر وحده "زَيْن" برفع الزاي "الكثير من المشركين قتل" برفع اللام من قتل، "أولادهم" بنصب الدال، "وشركائهم" بكسر الهمز)<sup>٣</sup>.

في قراءة ابن عامر فصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول به للمصدر وهو "أولادهم" وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين<sup>٤</sup>، إذ أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، بينما لم يُجز البصريون ذلك، واحتج الكوفيون بهذه القراءة على جواز الفصل، أما البصريون فقد قالوا عن هذه القراءة إنها واهية، وردوها إلى وهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، ولكن الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة، أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه.

أما أبو علي الفارسي فقد قال عن هذه القراءة: (إنها قليلة في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى)<sup>٥</sup>.

وأرى أن هذه القراءة جائزة في كلام العرب والدليل على ذلك مجموعة الشواهد الكثيرة التي جاء بها الكوفيون ومنها قول الشاعر:

فزجتها بمزجة                      زج القلوص أبي مزادة<sup>٦</sup>

والشاهد في هذا البيت أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به للمصدر، وهو كلمة "القلوص"، وأرى أن أبا علي لم يرفض هذه القراءة ولكنه أخير أنها قليلة الاستعمال، وأبو علي يأخذ بالشائع أكثر من القليل.

١ انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج٧، ص٢٦٠-٢٦١

٢ الأنعام ١٣٧

٣ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٢٧٠، و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج٣، ص٤٠٩

٤ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، مسألة ٦٠، ج٢، ص٤٢٨.

٥ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٣، ص٤١٠

٦ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج٢، ص٤٢٧، والبيت من الشواهد مجهولة القائل وهو في خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي ج٢، ص٢٥١.

## الفصل الثاني

التوجيه الصرفي

أ- قضايا الفعل

ب- قضايا الاسم

## الفصل الثاني

### التوجيه الصرفي

يُراد بالتوجيه الصرفي في معناه البسيط . دراسة التغير الذي يطرأ على بنية الكلمة التي وردت في القراءات القرآنية، سواءً أكانت هذه الكلمة، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، بالنظر إلى الزيادة التي تكتسبها اللغة أو النقصان الذي يصيبها. أو تنوع الصيغ التي وردت فيها الكلمات. وفائدة العلم بالتصريف حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد؛ فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة ، والنحو نظر في عوارضها<sup>١</sup> ويُشكل التوجيه الصرفي ظاهرة لغوية، خضعت لكثير من العوامل التي تتصل بوظائف الكلمات، ودورها في تركيب الجمل، والمعنى الذي نجم عن شكل هذه الكلمات، والدلالة التي نتجت عن تباين البنية في هذه الكلمات، والصيغ الصرفية.

### أ - (قضايا الفعل)

من خلال دراستي للتوجيهات القرآنية قمت بحصر القضايا التي تتعلق بالأفعال من الناحية التصريفية، ووجدت أن الأفعال عند الفارسي من الناحية التصريفية البنائية تختلف عن بعضها في القراءات القرآنية في قضية الزيادة التي تطرأ على الفعل ، ووجدت أكثر الاختلاف ينحصر في صيغ معينة وذلك مثل صيغة .فَعَلَ وفاعِلَ، وكذلك فاعِلَ وفَعَلَ. والاختلاف بين صيغتي فَعَلَ وفَعَلَ. أولاً: صيغتا "فَعَلَ وفاعِلَ"

ورد الاختلاف في هاتين الصيغتين كثيراً في القراءات القرآنية، والأصل في صيغة فاعل أن تأتي الزيادة فيها للمشاركة، وقد نص على ذلك سيبويه في كتابه قال : (اعلم أنك إذا قلت : فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته)<sup>٢</sup>.

ولأن هذه الصيغة يكثر فيها أن تكون للمشاركة ، اختلفوا في توجيه القراءة التي جاءت على هذه الصيغة ومنه قوله تعالى : (وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى<sup>٣</sup> وهذه القراءة وردت خمس مرات في الذكر الحكيم. ومنها(وَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً)<sup>٤</sup>، (وَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ)<sup>٥</sup> (أَقْمِنَ وَعَدْنَاهُ وَعَدًّا حَسَنًا)<sup>٦</sup>، (أَوْ نُرِيكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ)<sup>٧</sup>.

١ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ ١٩٧٢م ج ١ ص ٢٩٧

٢ الكتاب سيبويه ج ٤ ص ٦٨

٣ البقرة ٥١

٤ الأعراف ١٤٢

٥ طه ٨٠

٦ القصص ٦١

٧ الزخرف ٤٢

فقد اختلف الموجهون في قراءة الآيات الثلاث الأولى بين إثبات الألف وإسقاطها<sup>١</sup> وتباينت مواقفهم في هاتين الصيغتين ، وقد كان السبب في ذلك الاختلاف يرجع إلى أن الوعد من الله، فكيف توجه هذه الصيغة الدالة على المشاركة.

وقد وجه أبو علي هذه القراءة بقوله: (قد ثبت أن الله تعالى قد كان منه وعد لموسى، ولا يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعد أو لم يكن ، فإن كان منه وعد، فلا إشكال في وجوب القراءة بواعدنا، وإن لم يكن منه وعد، فإن ما كان منه قبول الوعد، والتحري لإنجازه والوفاء به، يقوم مقام الوعد، ويجري مجراه ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله وفي حكمه، حُسن القراءة بواعدنا لثبات التواعد من الفاعلين كما قال : (وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ)<sup>٢</sup> لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة، ومما يؤكد حسن القراءة بواعدنا، أن "فاعل" قد يجيء من فعل الواحد نحو: (عافاه الله، وعاقبت اللص)<sup>٣</sup>.

نلاحظ هنا أن أبا علي الفارسي في توجيهه لهذه الآية قد اعتمد على أمرين :

الأول: أن تحري سيدنا موسى لإنجاز الوعد هو مشاركة منه في الوعد.

والثاني: أن صيغة فاعل تأتي من الفاعل الواحد كما تأتي من الفاعلين الاثنين.

أما ابن خالويه فرأى أن قبول سيدنا موسى للوعد صار كأنه شريك في الوعد فجاءت

القراءة بـ (واعدنا)<sup>٤</sup>

وأرى هنا أن لا تُحمل القراءتان على الاختلاف، لأن القراءتين مكملتان لبعضهما؛ فالأولى أن تحمل القراءتين على فصاحة التعبير القرآني، لأن القراءة بطرح الألف. تحمل على أن الوعد من الله سبحانه وتعالى، وهو المنفرد بالوعد والوعيد، والقراءة الثانية تحمل على إطاعة سيدنا موسى عليه السلام للأمر الإلهي، وتحريه لإنجازه فكان كأنه وعد الله سبحانه وتعالى، بالمجيء والطاعة.

والذي يدعم هذا ما ذهب إليه ابن الجزري حيث ردَّ ذلك الأمر إلى السياق القرآني لكونه

عمدة في استشفاف المعاني حيث فطن ابن الجزري إلى عدم اختلاف القراءات في الآيات التي لا

تحتمل تباين المعاني<sup>٥</sup>.

١ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٥٥، الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٥٦

٢ البقرة ٢٣٥

٣ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٦٦- ٦٧

٤ انظر: الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٧٧

٥ انظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري تحقيق محمد علي الصباغ دار الكتب العلمية بيروت لبنان دط ١٩٧٠م ج ٢ ص ٢١٢

مثل هذه الآيات جاءت قراءة أخرى في هاتين الصيغتين وهي قوله تعالى: (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تَفَادَوْهُمُ)¹. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: "أسارى تفدوهم" وقرأ نافع وعاصم والكسائي: "أسارى تفدوهم" بألف فيهما. وقرأ حمزة "أسرى تفدوهم" بغير ألف فيهما)². قال أبو علي: "من قرأ 'تفادوهم' فلأن من كل واحد من الفريقين فعلاً، فمن الأسر دفع الأسير، ومن المأسور منهم دفع لعدائه، فإذا كان كذلك فوجه تفادوهم ظاهر³. ومن قرأ تفدوهم (فالمعنى فيه مثل معنى من قرأ 'تفادوهم') إلا أنه جاء بالفعل على يفعل، ألا ترى أن في هذا الوجه أيضاً دفعاً من كل واحد من الأسيرين والمأسور منهم على وجه الفدية للأسير، الاستتفاذ له من الأسر)⁴.

أما مكي فقد اختار قراءة تفدوهم وفضلها على قراءة تفادوهم، لأن (أحد الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر، بمال أو غيره من عرض، وكذلك العادة في المغلوب، هو يفدي ما أخذ له الغالب. فالفعل من واحد إذ لا يكون كل واحد من الفريقين غالباً)⁵.

وأرى هنا أن سياق الآيتين يمثل موقفين من مواقف اليهود، فالقراءة الأولى تمثل الموقف الأول وهو أن اليهود أمروا أن يفدوا أسراهم بالمال أو أي عرض من أعراض الدنيا، ففعلوا ذلك. والآية الثانية تمثل فريقين الأول تحالف مع الأوس، والآخر تحالف مع الخزرج في حروبهم ومنازعاتهم قبل الإسلام، فإذا أسر منهم كان عليهم فداء أسراهم بالمال وغيره، أو مفاداتهم يرد أسرى الأوس والخزرج واسترداد أسراهم، وهذا الرأي ذهب إليه صاحب التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية⁶.

وهنا نرى أن السياق القرآني احتمل معنى تغاير القراءتين، فكل صيغة من هاتين الصيغتين حملت معنى مغايراً لما حملته الأخرى، ولكنهما معاً شكلتا حلقة متصلة في بلاغة القرآن الكريم الإجازية.

(والقراءة التالية التي جاءت على هاتين الصيغتين هي قراءة قوله تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ)⁷).

(فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر "تمسوهن" بغير ألف وقرأ حمزة والكسائي "تمسوهن" بألف وضم التاء)⁸.

١ البقرة ٨٥

٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٦٤ والحجة الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢، ص ١٤٣

٣: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ١٤٧-١٤٨

٤ المصدر نفسه ج ٢ ص ١٤٨

٥ الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي ج ١ ص ٢٥٢

٦ انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، أحمد سعد محمد مكتبة الآداب القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٣٦

٧ البقرة ٢٣٦

٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٨٣

وجه أبو علي: (حجة من قال "تمسوهن" قوله عزّ وجل: (وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا) ..<sup>١</sup> الا ترى أنه جاء على فعل دون فاعل وكذلك قوله: (لَمْ يَطْمِئَهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ)<sup>٢</sup> وقوله تعالى (فَانكحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ)<sup>٣</sup> فهذا كله على فعل)<sup>٤</sup>

وأيضاً استشهد بعبارة سيبويه في الكتاب: أن أفعال هذا المعنى قد جاءت ثلاثية في الغالب، مثل نكح، حفد، قرع<sup>٥</sup>، (والحجة لمن قرأ "تماسوهن" قوله تعالى: (من قبل أن يَمَاسًا)<sup>٦</sup> واحتج بأن فاعل وفعل قد يراد لكل منهما ما يراد بالآخر)<sup>٧</sup> ورأى أكثر الموجهين القدماء والمحدثين هذا الرأي، فحملوا الصيغتين بمعنى واحد<sup>٨</sup>.

وأرى أن الصيغتين مختلفتان، تمثل كل صيغة منهما معنى مختلفاً للمس، فالقراءة الأولى تمثل المس من الزوج أو الخاطب وهو الزواج، لأنه مس واضح لا نقاش فيه، والقراءة الثانية تمثل الخلوة الشرعية وهي اختلاء الخاطب بمخطوبته وتمكينها له من مسها، فيكون المس هنا بالتواطؤ من قبل الاثنتين وكذلك جاء في الظهار: (من قبل أن يتماسا) لان المس يكون بالتواطؤ، فجاءت القراءة ممثلة للحالتين. وكذلك جاءت القراءتان تمثلان نموذجين مختلفين للمس، ويترتب عليهما أحكاماً شرعية تختلف قبل المس عنها بعده.

وقد تعاقبت صيغتا "فعل وفاعل" في آيات كثيرة وكان لتعاقبهما أثر بلاغي، يبين إعجاز القرآن الكريم. ومنها صيغتا "فعل وفاعل" في قوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ)<sup>٩</sup>.

(قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو "يخادعون....وما يخدعون" بالألف فيهما وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي "يخادعون....وما يخدعون" بفتح الياء بغير الألف)<sup>١٠</sup>

وجه أبو علي (اختلاف الصيغتين في هذه القراءة على تشاكل الألفاظ، لأن الخداع لا يجوز لله، وكذلك رأى أن لها وجهاً آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخداع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول فاعلاً، وهذا في كلامهم غير ضيق، ألا ترى أن الكميّت قال في ذكر حمار أراد الورود

تذكر من أتى ومن أين شربه  
يؤامر نفسه كذي الهجمة الإبل<sup>١</sup>

١ آل عمران ٤٧

٢ الرحمن ٧٤

٣ النساء ٢٥

٤ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٣٦

٥ انظر: الكتاب سيبويه ج ٤ ص ٩، والحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٣٦

٦ المجادلة ٤

٧ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ١ ص ٤٤٨

٨ أنظر: الكشف مكي، ج ١ ص ٢٩٨، وحجة القراءات، ابن زنجلة ص ١٣٨، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية أحمد محمد ص ٤٠

٩ البقرة ٩

١٠ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٤١



فجعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورد والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين<sup>٢</sup> وهو توجيه بلاغي جميل وأرى أنه يناسب القراءة بهذه الآية.

### (صيغتا فَعَلَ وَفَعَّلَ)

في سياق الحديث عن قضايا الفعل، جاءت الزيادة في صيغ الأفعال في التضعيف بالحنف، وقد رافق هذه الزيادة في بنية الفعل زيادة في المعنى، وأشهر المعاني التي تجيء لها الزيادة في صيغة "فَعَّلَ" هي التكثر والمبالغة وذلك مثل قَتَلَ وَقَتَّلَ، ومن المعاني كذلك التعدية وغيرها<sup>٣</sup>. ومن القراءات القرآنية التي جاءت متغايرة في هاتين الصيغتين قوله تعالى: (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)<sup>٤</sup> (فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: "بما كانوا يكذبون" بتشديد الذا ل وضم الياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "يكذبون" خفيفة) يفتح الياء وتخفيف الذا ل<sup>٥</sup>

وجه أبو علي هذه القراءة بقوله: (حجة من قال: "يكذبون" بفتح الياء وتخفيف الذا ل، أن يقول إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على الكذب ويكذبون. قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)<sup>٦</sup> فقولهم آمنا بالله كذبٌ منهم فلهم عذاب أليم بكذبهم هذا الذي تقدم قولهم له وحكايته عنهم).

وما بعدها قوله تعالى: (وَإِذَا لَفُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)<sup>٧</sup> فقولهم "إذا خلوا إلى شياطينهم" إنا معكم دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى<sup>٨</sup>، واحتج لمن قرأ بالتشديد بقوله تعالى: (وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا)<sup>٩</sup>.

أما ابن خالويه فقال: (الحجة لمن شدد: أن ذلك رد منهم على النبي صلى الله عليه وسلم مرة بعد أخرى) والحجة لمن خفف أنه أراد بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر، وأنت مجنون)<sup>١٠</sup>.

وحملها مكي على المشاكلة<sup>١١</sup> كما عند أبي علي الفارسي، وأرى أن اختلاف القراءتين يرجع إلى اختلاف الصيغتين في المعنى، والذي يؤيد هذا الرأي إشارة إلى هذا الأمر في حجة ابن

١ أنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣١٧ وديوان الكميت، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩، ج ٢ ص ٩٧

٢ أنظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣١٧

٣ أنظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخري الدين قباوة، ط ٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨ ج ١ ص ١٨٠

٤ البقرة ١٠

٥ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٤٣. والحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣٣٧

٦ البقرة ٨

٧ البقرة ١٤

٨ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣٣٧

٩ الأنعام ٣٤

١٠ أنظر الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٦٨ - ٦٩

١١ الكشف مكي ج ١ ص ٢٢٨

زنجلة يقول: (وحجة أخرى أن وصفهم بالتكذيب أبلغ من الذم من وصفهم بالكذب، لأن كل مكذب كاذب وليس كل كاذب مكذباً)¹.

فالصيغتان تعبر كل واحدة منهما عن فريق من الكفار والمنافقين الذين كذبوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم، فالفريق الأول كان يدعي الإسلام ويصلي مع المسلمين ويبطن غير ذلك، فهؤلاء المنافقون خاطبهم بكذبهم وربما كانوا مترددين في الدخول إلى الإسلام. والفريق الآخر الذين ناصبوا الرسول صلى الله عليه وسلم العدا، فكان تكذيبهم ظاهراً بيناً فخاطبهم بما كانوا يكذبون. فشكلت الصيغتان بذلك إعجازاً خطابياً لكل طوائف الكفار والمشركين والمنافقين.

ومن الزيادات التي صاحبت مجيء بعض الأفعال في الآيات القرآنية على صيغتي "فاعَلْ وفعل" قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً)² فقد اختلفت القراءات في صيغتي "ضعف، ضاعف" في عشرة مواضع³

وجه أبو علي قراءة اختلاف صيغتي "ضعف ويضاعف" "على أن كل واحدةٍ منهما بمعنى الآخر"، واحتج بقول سيبويه (ومثل ذلك أن الفعلين بمعنى وإن اختلف بناءهما : قرّ واستقر، ومثل هذا النحو كثير)⁴.

وقد حمل مكي صيغة "يضعف" على التكرير لأن "فعلت" مشدودة العين بأنه تكثر الفعل وحجة من خفف أن "ضاعفت" أكثر من ("ضعفت" لأن ضعفت معناه مرتان)⁵.

ويذهب أبو عبيدة في هاتين الصيغتين إلى أن "ضعف، وضاعف" لغتان في التكرير بمعنى، غير أنه يرى "يضاعف" في آية الأحزاب. تعني أن يجعل لها العذاب ثلاثة أعذبة، ومجاز يضاعف أي يجعل الشيء شيئين، حتى يكون ثلاثة، فأما قوله ("يضعف" أن يجعل الشيء شيئين)⁶. وأرى هنا أن القراءتين بمعنى واحد، وذلك أنهما يدلان على التكرير، دون تحديد الضعف أو غيره، والدليل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى عندما أراد أن يزيد الأضعاف أخبر عنها في الآية الكريمة بقوله : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً)⁷ فكلمة "أضعاف كثيرة" تدل على الكثرة ولو كانت أضعافاً تدل عليها لما وصفها الحق جل وعلا بهذا الوصف.

١ حجة القراءات ابن زنجلة ص ٨٩

٢ البقرة ٢٤٥

٣ انظر: السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٨٤، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٤٣-٣٤٤

٤ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٤٥-٣٤٦، و الكتاب سيبويه ٤ / ٦٨

٥ انظر: الكشف، مكي ج ١ ص ٣٠٠

٦ انظر: مجاز القرآن أبو عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سرقيس - القاهرة، سنركين الخانجي، إيداع ١٩٨٨، ج ٢

ص ١٣٦ - ١٣٧

٧ البقرة ٢٤٥

وفي مجال التشديد والتخفيف اختلف القراء في قوله تعالى: (وَلَا تُقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) <sup>١</sup>

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "يَطْهُرْنَ" خفيفة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل، وحمزة والكسائي "يَطْهَرْنَ" مُشددة "وَقَرَأَ" حفص عن عاصم "يَطْهَرْنَ" خفيفة <sup>٢</sup>.  
وجه أبو علي الفارسي قراءة هذه الآية على أساس الفرق في المعنى بين تلك الصيغ بالتشديد والتخفيف، قال: (حتى يَطْهَرْنَ حتى ينقطع الدم ويحتمل أن يكون: حتى يفعلن الطهارة التي هي الغسل، لأنها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة فانقطع الدم ولم تغتسل كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم..... فإذا كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله، وجب أن لا تقرب حتى تغتسل، وإذا كان كذلك، كانت قراءة من قرأ: "حتى يَطْهَرْنَ" أرجح، لأنها ما لم تتطهر في حكم الحيض فيجب أن لا تقرب، كما لا تقرب إذا كانت حائضاً) <sup>٣</sup>.

وفرق مكي بين الصيغتين أيضاً واختار صيغة التخفيف قال: (في التخفيف بيان الشرطين اللذين مع وجودهما، توطأ الحائض وهما انقطاع الدم والتطهر بالماء. وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء، فالقراءة بالتخفيف فيها بيان للحكم وفائدته وهو الاختيار لأن فيها إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهر بالماء) <sup>٤</sup>.

ومع أنه اختار صيغة التخفيف لكنه أيضاً أثنى على قراءة التشديد قال: (فإذا كان حكم انقطاع الدم، من غير غسل حكم ثبوته وجب أن يؤثر التشديد) <sup>٥</sup>.

(وقد كان الفراء فرق بين الصيغتين فقال: "يَطْهَرْنَ : ينقطع عنهن الدم ويتطهرن يغتسلن " وهو أحب الوجهين إلينا) <sup>٦</sup>

وقد ذهب الزمخشري في الكشف إلى أن أبا حنيفة أجاز للرجل أن يقرب المرأة وإن لم تغتسل بعد انقطاع الدم <sup>٧</sup>.

وأرى أن توجيه أبي علي كان توجيهها دقيقاً صائباً، وقد أحسن في هذا التوجيه وأيده فيه من المحدثين د.سمير استيتيه بقوله معلقاً على هذه الآية وموجهاً لها: (كنت أود أن يكون الشافعية قد جعلوا انقطاع الدم تقريراً لحق الرجل في وطئها، وأن استعمال هذا الحق مقيد بالاغتسال فهو أقرب دلالة الفرق بين "يطهرن ويتطهرن" فكل فعل منهما يعني شيئاً غير الذي يعنيه الشيء الآخر، ولما

١ سورة البقرة ٢٢٢

٢ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٨٢ و الحجة للقراء السبعة ابو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٢١

٣ انظر :الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٢٢

٤ انظر : الكشف مكي ج ١ ص ٢٩٣

٥ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩٤

٦ انظر:معاني القرآن الفراء ج ١ ص ١١٥

٧ انظر :الكشاف الزمخشري ج ١ ص ١٣٤

كان الوطء مقيدا بالفعلين، دل ذلك على أن الوطء لا يصح إلا بانقطاع الدم "يطهرن" والاعتسال "يتطهرن" وأن أولهما غير كاف حتى يكون الثاني..... فالفعل يطهرن يدل على أمرين أحدهما من غير صنعهن وهو انقطاع الدم، والآخر من صنعهن وهو الاعتسال أما الفعل "يطهرن" بتشديد الهاء فقط فهو دال على فعل من صنعهن وهو الاعتسال)<sup>١</sup>

وأرى في هاتين الصيغتين أن توجيه أبي علي الفارسي كان توجيهاً بلاغياً صحيحاً حيث اختار قراءة التشديد لأنها الأحوط، وبها أخذ الإمام الشافعي عندما رأى أنه لا يقربها حتى تطهر وتتطهر فتجمع بين الأمرين،<sup>٢</sup> وهذا القول في رأيي تعضده اللغة، لأن ما بعد التشديد أو التخفيف جاء قوله تعالى: "فإذا تطهرن" ومعناه إذا فعنا الطهارة، وانقطاع الدم ليس من فعل المرأة، لكن الغسل من فعلها فهذا يوافق قراءة التشديد.

ومن قراءة التشديد والتخفيف اختلاف القراءة في قوله تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا)<sup>٣</sup> (فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو "يَصَالِحَا" بفتح الياء والتشديد، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "يُصَلِحَا" بضم الياء والتخفيف)<sup>٤</sup>

وجه أبو علي هذه القراءة قال: (فوجهه أن الأعراف في استعمال هذا النحو : "تصالحا" وبيّن ذلك أن سيبويه زعم أن هارون حدّثهم أن بعضهم قرأ : "فلا جناح عليهما أن يصلحا" بينهما "صلحا" "فوصلحا" يفتعلا، "وافتعل وتفاعل بمعنى" ولذلك صحّت الواو في: اجتوروا، واعتونوا، واعتوروا، لما كان بمعنى تجاوزوا ، وتعاونوا ، وتعاوروا ، فهذه حجة لمن قرأ ( أن يصلحا) وكذلك زعموا في حرف عبد الله (فلا جناح عليهما إن اصالحا) ومن قرأ يصلحا فإن الإصلاح أيضاً عند التنازع والتشاجر أيضاً قد استعمل كما استعمل تصالح)<sup>٥</sup>

ورأى مكي (وحجة من قرأ بضم الياء أنهم جعلوه مستقبل "أصلح " لأن الإصلاح من المصلح بين المتنازعين مستعمل)..وحجة من قرأ بألف وفتح الياء أنه لما رأى الفعل من اثنين زوجة وزوج وهما مذكوران في أول الكلام أتى الفعل من باب المفاعلة التي تثبت للاتنين)<sup>٦</sup>

وأرى أن هذه الآية جاءت بصيغتين مختلفتين في المعنى، تكمل إحداها الأخرى، وتختلفان عن بعضهما، بتوجيه صيغة الخطاب، فالقراءة الأولى وهي قراءة التخفيف يكون الحق جل وعلا قد وجّه الخطاب إلى الحكمين، حتى يبذلا ما بوسعهما للإصلاح بين الزوجين، حتى لا تنفرط عرى الأسرة المسلمة.

١ رياض القرآن، دسمير استيتيه، ط١، ٢٠٠٥، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث عمان ج١، ص٥٨٦.

٢ الكشاف، الزمخشري ج١ ص١٣٤

٣ النساء ١٢٨

٤ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص٢٣٨ والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج٣ ص١٨٣

٥ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج٣ ص١٨٣

٦ الكشاف، مكي ج١ ص٣٩٨

والصيغة الثانية وجه الحق الخطاب إلى الزوجين، ليخاطب المودة القديمة بين الزوجين، فمن الأزواج ما يكون بينهما مودة سابقة، فباعدت ظروف النزاع بينهما، فيتطلب أن يراجع كل منهما نفسه بعد الخصام، ويتذكر المودة القديمة، فلذلك خاطبهما الحق جل وعلا حتى يتصالحا. وأصل "يصالحا" "يتصالحا" فأبدلت التاء صاداً فأصبحت "يتصالحا" وهذه الصيغة تُفيد الاشتراك بين اثنين في الصلح.

ومن باب التشديد والتخفيف اختلاف القراء في قوله تعالى (مَنْ يُجَيِّكُمْ فَلِلَّهِ يُجَيِّكُمْ) <sup>١</sup>. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: "قل من يُنجيكم" مشددة "قل الله ينجيكم" خفيفة... وقرأ عاصم وحزمة والكسائي (قل من يُنجيكم.. قل الله يُنجيكم) <sup>٢</sup> وجه أبو علي (قراءة التشديد والتخفيف في هذه الآية على أن حُسن نقل الفعل من الثلاثي بالهمزة كحُسن نقله بالتضعيف، قال وجاء التنزيل باللغتين جميعاً) <sup>٣</sup>. وكذلك رأى مكي أن المعنى واحد <sup>٤</sup>.

أما ابن خالويه فقال: (الحجة لمن شدد أنه أخذ من نجى ينجى، وهو علامة لتكرير الفعل ومداومته، والحجة لمن خفف: أنه أخذ من أنجى ينجى. فأما من شدد الثانية وخفف الأولى فإنه أتى باللغتين ليعلم أن القراءة بكلتيهما صواب) <sup>٥</sup> وأميل في توجيه هذه الآية إلى رأي ابن خالويه في توجيهها؛ لأن تشديد الفعل فيه من التكرير والمداومة ليبين الله سبحانه وتعالى حال الخلق إلى قيام الساعة، فإنه دائماً "يُنَجِّهِمْ" من الكرب والضيق).

ومن باب التشديد والتخفيف قراءة قوله تعالى: (وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ) <sup>٦</sup> كلهم قرأ: "ينسيَنَّكَ" ساكنة النون الأولى ويشدد الثانية، غير ابن عامر، فإنه قرأ "ينسيَنَّكَ" بفتح النون الأولى وتشديد السين مع النون الثانية) <sup>٧</sup>

احتج أبو علي لقراءة الجمهور (بأنها جاءت في التنزيل على أفعال وهو قوله تعالى: (وَمَا أَنسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) <sup>٨</sup>. واحتج لقراءة ابن عامر (أنك تقول نسيت الشيء، فإذا أردت أن

١ الأنعام ٦٣، ٦٤

٢ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٥٩، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٣٢٢

٣ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٣٢٢

٤ انظر الكشاف، مكي، ج ١ ص ٤٣٦

٥ الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه ص ١٤١

٦ الانعام ٦٨

٧ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٦٠ و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٣٢٤

٨ الكهف ٦٣

غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بالتضعيف<sup>١</sup>، واحتج ابن خالويه لهاتين الصيغتين أنهما لغتان يأتي كل واحد منهما مكان الآخر<sup>٢</sup>، وكذلك رأى مكي<sup>٣</sup>.

وأرى أن الصيغتين تدلان على أن الشيطان ينسي الإنسان كثيراً من الأمور، ولكن يوجد فرق بينهما، فالثانية وهي قراءة التشديد تدل على أن النسيان من الشيطان، لتأكيد هذا الأمر، والذي يدل على هذا الفرق هو استشهاد ابن زنجلة بتوجيه هذه الآية على قراءة التشديد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم. (لا يقولن أحدكم: نسيت آية كذا وكذا، بل هو نسي)<sup>٤</sup>

ومن صيغ التشديد والتخفيف قراءة قوله تعالى: (كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ)<sup>٥</sup>، فقرأ ابن كثير وحده "كأنما يصعد في السماء" خفيفة ساكنة الصاد بغير ألف، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: "يصعد" مشددة العين بغير ألف، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "يصاعد" بألف مشددة الصاد، وروى حفص عن عاصم: "يصعد" مشددة بغير ألف مثل حمزة<sup>٦</sup>.

وجه أبو علي قراءة التخفيف على عدم الاستطاعة قال: (والمعنى أنه في نفوره من الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا استطاع... ومن قال يصعد أراد يتصعد فأدغم ومعنى يتصعد: أنه يتكلف ما يتقل عليه وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء كقولهم يتفوق ويتجرع ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء ويتصاعد مثل... يتصعد في المعنى)<sup>٧</sup>.

ورأى أكثر الموجهين أن الصيغتين بمعنى واحد، وهو تكلف ما لا يستطيعه الإنسان<sup>٨</sup>. وأرى أن أبا علي الفارسي قد وجه هذه الآية توجيهاً دقيقاً يتناسب والإعجاز العلمي للقرآن الكريم، فقد بين أبو علي في توجيهه لقراءة التشديد أن الفعل يتصعد معناه تكلف ما يتقل عليه، وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء كقولهم تجرعت السم، هذا وقد بين العلم الحديث أنه كلما صعد الإنسان إلى أعلى فإنه يواجه نقص الأكسجين فيبدو عليه الإعياء والتعب كلما صعد الإنسان إلى أعلى، فلذلك جاءت صيغة التشديد لتعبر عن هذا المعنى، وهذا يحس به الذين يتسلقون الجبال. فلذلك جاء توجيه أبي علي موافقاً للتفسير العلمي لهذه الآية. وهو من دلائل الإعجاز العلمي في القرآن.

ومن باب التشديد والتخفيف قراءة قوله تعالى: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ)<sup>٩</sup> (قرأ ابن كثير وابن عامر "قتلوا" وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: "قتلوا" خفيفة التاء)<sup>١٠</sup>

١ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٣٢٤

٢ انظر الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ١٤٢

٣ انظر الكشف، مكي ٤٣٦/١

٤ وانظر حجة القراءات، ابن زنجلة ص ٢٥٦

٥ الأنعام ١٢٥

٦ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٦٨-٢٦٩ وانظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٤٠٢

٧ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣ ص ٤٠٢

٨ انظر الكشف، مكي، ج ١ ص ٤٥١، وحجة ابن زنجلة ص ٢٧١ وحجة ابن خالويه ص ١٤٩

٩ سورة الأنعام ١٤٠

١٠ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٧١، و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٤١٦

قال أبو علي : (التشديد للتكثير مثل (مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)<sup>١</sup>، والتخفيف يدل على الكثرة<sup>٢</sup> ورأى مكي أن في التشديد معنى التكرير)<sup>٣</sup>.

وأرى هنا أن التشديد للتكثير، ولكن يُضاف إليه أن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، وهذا يقيد معنى التشنيع على هؤلاء الذين يقومون بمثل هذا الفعل.

### (الاختلاف في صيغتي "أفعل" و"فاعل")

جاء الاختلاف في هاتين الصيغتين في قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ)<sup>٤</sup> (فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي "فأذنوا" مقصورة مفتوحة الذال، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة "فأذنوا" ممدودة مكسورة الذال، وقرأ عاصم برواية حفص "فأذنوا" مقصورة وكذلك المفضل)<sup>٥</sup>

وجه أبو علي قراءة "فأذنوا" و"آذنوا" على معنى التصويت والنداء، وهما بنفس المعنى عند أبي علي<sup>٦</sup>

أما ابن خالويه فرأى أن من قرأ "فأذنوا" فمعناه: "اعلموا أنتم" أي كونوا على علم والحجة لمن مدأنه فأعلموا غيركم أي اجعلوهم على علم<sup>٧</sup>

ورأى ابن زنجلة أن قراءة "فأذنوا" "فاعلموا" واختار قراءة القصر لأنه خطاب بالأمر والتحذير وإذا قال "فأذنوا" بالمد والكسر فكان المخاطب خارج من التحذير، مأمور بتحذير غيره وإعلامه<sup>٨</sup>

أما مكي فقال: (وجه القراءة بالقصر أنه أمر للمخاطبين بترك الربا أمرؤا أن يعلموا ذلك هم أنفسهم... ووجه القراءة بالقصر أنه أمر للمخاطبين أن يعلموا بذلك غيرهم)<sup>٩</sup>. واختار مكي قراءة المد. قال: فالمد أعم وأكد في أنهم إن لم يتركوا الربا في أنفسهم.. ويتركه غيرهم، ممن هو على مثل حالهم فالحرب من الله ورسوله لازمة لهم<sup>١٠</sup>.

وأرى أن الصيغتين وردتا لتكمل إحداها الأخرى ويكون الإعجاز القرآني مكتمل الحلقات، فالصيغتان تبيينان معاً وجوب إعلام الحاضر والغائب بموقف الإسلام من الربا، والدليل على ذلك

١ ص ٥٠

٢ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٤١٦

٣ أنظر الكشف، مكي، ج ١ ص ٤٥٥

٤ البقرة ٢٧٩

٥ السبعة في القراءات ابن مجاهد صفحة ١٩٢ و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٤٠٣ - ٤٠٤

٦ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٤٠٤

٧ انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ١٠٣

٨ انظر: الحجة للقراءات ابن زنجلة ص ١٤٨

٩ انظر: الكشف مكي، ج ١ ص ٣١٨

١٠ المصدر نفسه ج ١ ص ٣١٨

أن الخطاب جاء بصيغتين مختلفتين : الأولى خطاب جاء للحاضرين بصيغة ( فأذنوا ) وهذا أمر لهم؛ ليتركوا الربا، و الأخرى جاء الخطاب أيضاً للحاضرين بصيغة ( فأذنوا ) يأمرهم فيه بأن يُعلموا غيرهم بترك الربا وإن لم يفعلوا فالحرب عليهم من الإسلام.

ومما يندرج في تباين صيغ الأفعال ما يجري على ذكر خلافه، أو ضده ومن ذلك اختلافهم في قراءة قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) <sup>١</sup> (فقد قرأ حمزة وحده "فأزالهما" بألف خفيفة، وقرأ الباقون "فأزالهما" مشدداً بغير ألف، وفي رواية أبي عبيدة أن حمزة قرأ بالإمالة (فأزالهما) <sup>٢</sup> قال أبو علي: (حجة حمزة في قراءته "فأزالهما الشيطان عنها" أن قوله : (يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا) <sup>٣</sup>، وتأويله : اثبتنا فثبتنا فأزالهما الشيطان، فقابل الثبات بالزوال الذي هو خلافه) <sup>٤</sup> ونسب الفعل للشيطان، لأن زوالهما عنها كان بتزيينه ووسوسته.

ومن قرأ "أزالهما" من زلَّ بمعنى عثر ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة في المعنى) <sup>٥</sup>، ورأى ابن خالويه أن من أثبت الألف أن يجعله من الزوال والانتقال عن الجنة، والحجة لمن طرحها أن يجعله من الزلل) <sup>٦</sup>

واختار مكي القراءة بغير ألف؛ لأنه جاء في آية أخرى "فوسوس" قال: والوسوسة إدخالهم في الزلل. ولأن القراءة بألف بمعنى القراءة بغير الألف... <sup>٧</sup>

وأرى أن الصيغتين مختلفتان في المعنى كما ذهب أكثر الموجهين، فالأولى بمعنى أنهما وقعا في الزلل فكان ذلك سبباً لإخراجهما من الجنة ، والقراءة الثانية تبين أن السبب بإخراجهما من الجنة هو إبليس .

ومن الصيغ التي اختلفوا فيها في مجال تغيير صيغة الفعل قوله تعالى: (تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ) <sup>٨</sup>

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم "لو تُسَوَّى" مضمومة التاء مفتوحة السين، وقرأ نافع وابن عامر "لو تسَوَّى" مفتوحة التاء والواو مشددة السين، وقرأ حمزة والكسائي "لو تسَوَّى" مفتوحة خفيفة السين مماله <sup>٩</sup>

١ سورة البقرة آية ٣٦

٢ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٥٤، والحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ١٤

٣ البقرة ٣٥

٤ الحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ١٥-١٤

٥ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ١٥

٦ انظر، الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٧٤

٧ الكشف، مكي ج ١ ص ٢٣٦

٨ النساء ٤٢

٩ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٣٤، و الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٣، ص ١٦١



قال أبو علي : (من قال "تسوى" فهو تَفْعُل من التسوية والمعنى لو تجعلون والأرض سواءً، كما قال تعالى: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) <sup>١</sup> ومن هذا قوله : (بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوِّيَ بَنَانَهُ) <sup>٢</sup> أي نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض، فتكون كالکف) <sup>٣</sup>

"وقراءة نافع وابن عامر لو تسوّى المعنى : لو تتسوى فأدغم التاء في السين لقرّبها منها وهذا مطاوع لو تسوّى"؛ لأنك تقول سويته فتسوّى.... وفي هذا الوجه اتساع، لأن الفعل مسند إلى الأرض وليس المراد : ودوا لو تصير الأرض مثلهم لا تسوى هي بهم، وإنما المعنى ودوا لو يصيرون يستوون بها) <sup>٤</sup>.

ورأى مكي مثل رأي أبي علي، وكذلك ابن زنجلة <sup>٥</sup>. وأرى هنا أن القراءتين تعبر كلّ منهما عن صيغة بلاغية، فعندما تمنى الكفار أن يموتوا ويتحولوا إلى تراب كالبهائم وتحلل جثثهم ويتركوا، والصيغة الأخرى أرى أنها ممكن أن تحمل على الحقيقة، وهي تمنى الكفار أن تُخسف الأرض وتبتلعهم، فتصبح الأرض مساوية لهم، وهذا يكون من شدة الخزي.

## ب- (قضايا الاسم)

### (الجموع)

#### جمع التفسير

(الجمع ضم شيء إلى أكثر منه، وأتى به للاختصار أيضاً، وهو نوعان جمع تكسير وجمع سلامه، ومعنى التفسير في اللغة التغيير) <sup>٦</sup>. وقد عرف ابن السراج جمع التفسير قال: (هذا الجمع يسمى مكسراً لأن بناء الواحد فيه قد تغير عما كان عليه فكأنه قد كُسر ؛ لأن كسر كل شيء تغيير عما كان عليه) <sup>٧</sup> وهو ما تغير فيه وضع الواحد وبنائاً، إما زيادة وأما نقصاً وأما تبديل حركة.

تناول أبو علي الفارسي الجموع في توجيه القراءات، ومنها جمع التفسير حيث إن له صيغ كثيرة، حاول الباحثون كثيراً إيجاد سبب مقنع لوجود الصيغ المختلفة من جمع التفسير للمفردة الواحدة، وقد ردوا ذلك إلى أسباب منها ما يتعلق بجمع اللغة، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: (وواضح أن السرّ في كثير من تلك الصيغ المتعددة التي وردت في معاجمنا مرجعه إلى أن جامعي اللغة قد

١ النبا ٤٠

٢ القيامة ٤

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج٣، ص١٦٢

٤ المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٢

٥ انظر الكشف مكي، ج١، ص٣٩٠، وحجة القراءات ابن زنجلة، ص٢٠٤

٦ ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الدينوري ت٤٩٠ هـ تحقيق دجنا حداد منشورات وزارة الثقافة، عمان ط١٩٩٤ ص٧١

٧ الأصول في النحو، ابن السراج ج٢ ص٤٢٩

أخذوا عن لهجات عدة، وقبائل متباينة بدل خلطوا كاملها في نقلهم بين ما ينتمي إلى اللغة المشتركة النموذجية الأدبية، وما تحتفي به اللهجات القديمة)<sup>٣</sup>.

إلا أن هذه اللغة الأدبية المشتركة قد تعددت فيها صيغ جموع التكسير وهو ما نشاهده في الشعر القديم والقرآن الكريم بقراءاته المتواترة. ومن صيغ جموع التكسير التي جاءت بأكثر من صيغة في القراءات القرآنية قراءة قوله تعالى: (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ) <sup>٤</sup> (قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبن عامر "أسارى تفدوهم" وقرأ نافع وعاصم والكسائي "أسارى تفادوهم" بألف فيهما. وقرأ حمزة "أسرى تفدوهم" بغير ألف فيهما) <sup>٥</sup>. علل أبو علي الفارسي صيغة الجمع في هذه الآية فقال: (أسير فعيل بمعنى مفعول. ألا ترى أنك تقول أسرته كما تقول قتلته، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون، كما لم يجمع فعول بهما).

ولكن يكسر على "فعلى" نحو لديغ و لدغى، وقتيل قتلى وجريح جرحى و عقير وعقرى، فإذا كان كذلك فالأقيس الأسرى وهو أقيس من أسارى كما كان أقيس من قولهم: (أسراء)<sup>١</sup> وهنا قدم لنا أبو علي الفارسي الجمع القياسي قال: (وحجة من قرأ "أسارى" أنه شبهه بكسالى وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه في الأسر، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة، شبه به، فقيل في جمعه "أسارى" كما قيل كسالى وأجرى عليه الجمع للحمل على المعنى كما قيل مرضى)<sup>٢</sup> ورأى ابن خالويه أن أسارى جمع الجمع.<sup>٣</sup>

ورأى مكى في هذا الجمع مثل رأى أبى علي الفارسي<sup>٤</sup>. وأرى أن أبا علي قدم حجة للقراءتين، وأنا لا اتفق معه في التعليل الثاني، حيث شبه "أسارى" بـ "كسالى"، وهذا هو رأي سيبويه في الكتاب<sup>٥</sup> وسبب عدم قبولي لهذا الاحتجاج أن هناك صيغاً لجمع التكسير جاءت على هذه ولا عله جامعة بينهما فنقول في جمع فرد، أفراد وفردى، وذفرى ذفارى وصحراء وصحارى وأرى هنا أن تعدد جموع التكسير في اللغة العربية جاء نتيجة لكثرة القبائل التي أخذت عنها اللغة، واتساع رقعة الجزيرة العربية، فكان لكل قبيلة ذوق خاص في اختيار الجمع المناسب. وأيضاً جمع "أسير" على أسارى جاء متناغماً مع قراءة الآية الكريمة "تفادوهم" فكلاهما جاء على المد. واستخدام جمع "أسارى" جاء مناسباً لموضوع الآية وبنيتها النحوية، إذ أراد الحق

3 مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة العدد ١٣ لعام ١٩٦٣ ص ١٥٩

4 البقرة ٨٥

5 السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٦٤

١ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ١٤٣

٢ المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٣، وانظر الكتاب سيبويه، ج ٣، ص ٦٥٠

٣ انظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ٨٤

٤ انظر الكشف، مكى، ج ١، ص ٢٥٢

٥ انظر الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص ٦٥٠

عزوجل أن يبين الحالة التي فيها هؤلاء الأسرى، فجاء إعرابها حالاً، وتكثر الحال من هذا الجمع فنقول "جاء القوم فُرادي"، فلفظ "أسارى" جاء مناسباً للحال الذي هم فيه.

وفي باب الجموع رفض أبو علي الفارسي أن تكون كلمة "عَبْد الطاغوت" جمع تكسير في قوله تعالى: (وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ) <sup>١</sup> (فقد قرأ حمزة وحده "عَبْد" بضم الباء وكسر التاء من "الطاغوت" وقرأ الباقر "وعَبَدَ الطاغوت" منصوباً كله) <sup>٢</sup>.

قال أبو علي: (وليس (عَبْد) لفظ جمع، إلا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف، ما لفظه لفظ الإفراد، ومعناه الجمع وفي التنزيل (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) <sup>٣</sup> يريد نعم الله فكذلك قوله "وعَبْد الطاغوت" جاءت "فَعْلٌ" لأن هذا البناء يراد به الكثرة والمبالغة نحو (يَقُظْ وَنُدُس) <sup>٤</sup>.

وأرى أن كلمة "عَبْد" هنا جمع، ولا يعني أنه لا يوجد مثالها في الجموع على هذا الوزن أنها ليست جمعا، فهي تعد وحدها صيغة من صيغ جمع التكسير، وقد وردت في قراءة سبعية، والقراءات حجة في اللغة. ولا أرى أن هذه الكلمة مفردة ومعناها معنى الجمع، وذلك لأسباب:-

أولا :- إن المعنى يعبر عن الكثرة التي تعبد الطاغوت فعبر عنهم بجمع من جموع التكسير. ثانيا:- إن التركيب السياقي لهذه الآية يؤكد أن هذه الكلمة جمع تكسير لأنها معطوفة على جموع تكسير وهي "القردة، والخنازير"، وجاء الجمع بكلمة "عَبْد" ليحط من قيمة هؤلاء، فلم يكلمهم بما كلم به عباده عندما قال (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا) <sup>٥</sup> فكلمة عباد مدح لهؤلاء، واختص بها "عباد الله" فجاء الجمع "العبدة الشيطان" بكلمة "عَبْد" التي تناسبهم في دنو المنزلة.

ثالثا:- إن الكلمات المفردة التي جاءت بمعنى الجمع جاءت في القراءات القرآنية، وعبر عنها القرآن بالمفرد تارة وبالجمع تارة أخرى، وهذه الكلمات يعبر عنها بأسماء الجمع، (واسم الجمع: هو كل اسم دل على معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه \_ فهو في الحقيقة من حيث اللفظ مفرد، ومن حيث المعنى جمع) <sup>٦</sup>.

ونرى أن كلمة عَبْد لا ينطبق عليها هذا التعريف لأنها جمع له مفرد من لفظه "عبد"

للوحد.

١ المائدة الآية ٦٠

٢ السبعة في القراءات ص ٦٤٢

٣ النحل ٢

٤ انظر: الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٢٣٧

٥ سورة الفرقان ٦٣

٦ تصريف الأسماء والأفعال فخر الدين قباوة بيروت مكتبة المعارف ط ١٩٩٤ ص ٢٢٢

وأما ما ورد من توجيه القراءات باسم الجمع فهو كقوله تعالى: - (وتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ) <sup>١</sup>، فقد قرئت الآية بالتوحيد والجمع في كلمة الرياح في عدة آيات من القرآن الكريم <sup>٢</sup>.  
وقد وجه أبو علي الفارسي هذه الآيات (على أن الجمع جائز فيها لأن كلمة "ريح" واحدة من هذه الرياح، وتسخر لينتفع بها الناس، وإذا كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة الأخرى في ما ذكرناه وقد يجوز في قول من وحد أن يريد بها الجنس كما قالوا: (أهلك الناس الدرهم والدينار) <sup>٣</sup>.

وقد رأى بعض الدارسين المحدثين أن (استعمال كلمة الريح له معنى ودلالة خاصة، وللرياح معنى ودلالة خاصة، فالريح في القرآن تحمل المعنى نفسه، والصورة نفسها التي ذكرت لها في الشعر الجاهلي، الريح الضارة الشديدة القاسية. وإذا تلونا آيات القرآن الكريم التي أوردتها نرى أنفسنا أمام زوابع وعواصف تكاد تقتلع المرء من مكانه) <sup>٤</sup>.

أما الرياح \_ في القرآن الكريم \_ فهي على العكس من ذلك تماماً. هي الرياح الهادئة المطمئنة الطيبة التي تحمل في نسائمها الخير، وتجمع في هبوبها السحب والغيوم وتسبب نزول الغيث وتنتقل بين النباتات حاملة عناصر الذكورة و الانوثة؛ لتؤدي عملية التلقيح فتنتج الأثمار و الأزهار و يطعم الانسان <sup>٥</sup>.

وقد أشار إلى هذا المعنى أبو علي الفارسي فقال: (ومما يدل على أن موضع الرحمة بالجمع أولى، وموضع العذاب بالإفراد قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ) <sup>٦</sup>.  
فإنما تبشر بالرحمة وجعل الريح إذا كانت مفردة دلالة العذاب في قوله تعالى: (وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيْحَ الْعَقِيمَ) <sup>٧</sup>.

وأرى أن استعمال كلمة "الريح" و"الرياح" ربما يكون فيه من البلاغة التي ذكرها هذان العالمان، ولكن هذه الدلالة متكاملة وليست متناقضة، فالسياق القرآني استعمل اسم الجنس الجمعي ليدل على المعنى الكثير سواء كان مجموعاً أو مفرداً، فإذا كانت الآية في سياق قوة وتدمير فإنك تتشعر أن الجمع يؤيد المعنى السياقي وإذا كانت في سياق هادئ فإنك تتشعر أن الجمع يؤيد ذلك، والدليل على هذا أن الجمع و الأفراد استخدمتا السياق نفسه

وقد وجه أبو علي الفارسي آية أخرى من هذا القبيل وهي قوله تعالى: (فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) <sup>٨</sup>، فقد قرئت هذه الآية بالجمع والإفراد <sup>٩</sup>.

١ البقرة ١٦٤

٢ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٧٣

٣ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٥٦

٤ التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن الكريم د. عودة خليل أبو عودة مكتبة المنار الاردن الزرقاء ط ١٩٨٥ ص ٥١٠-٥١١

٥ المصدر نفسه ص ٥١٢

٦ الروم الآية ٤٦

٧ الذاريات ٤١

ووجه أبو علي قراءة "الجمع" بقوله: (إن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد، والعدل، وما يشرعون من الشرائع وما ينسخ منها على سنتهم ، فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع كما حسن أن تجمع أسماء الاجناس إذا اختلفت ، ألا ترى أنك تقول: رأيت تمورا كثيرة، ونظرت في علوم كثيرة ..... وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها .أنها تدل على الكثرة وإن لم تجمع، كما تدل عليها الألفاظ المصوغة للجمع، وتدل على الكثير كما تدل ألفاظ الجمع عليه)٢ .

#### المصادر

حاول أبو علي توجيه بعض الآيات القرآنية وتحليلها من خلال زمر قياسية للمصادر، أي من خلال مصادر الأفعال التي وردت في الآيات القرآنية، وقياس المصادر على أشباهها؛ ومن أمثلة ذلك عندما وجه الفعل في قوله تعالى " كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً "٣، حيث أسند الفعل في إحدى القراءات التي رويت عن عاصم إلى "مكاء"، فرفع كلمة مكاء ونصب كلمة الصلاة. فعندما وجه هذه القراءة وجهها على أساس أن "مكاء" اسم كان، وهذا بيّنة على أنه مصدر على وزن فُعال، وفسر مجيء مكاء على وزن فُعال لأن الأصوات تجيء عليه كثيرا، كقولهم، النَّبَّاحُ، والصَّرَّاحُ٤، والعُواء.

وهناك اتجاه واضح عند أبي علي ليوجه الآيات على تصنيف المصادر ضمن زمر قياسية، ومنه أيضا توجيهه لقوله تعالى : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)٥، (حيث قرئت هذه الآية بضم الحاء والتخفيف في ( حسناً)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وعاصم وابن عامر، أما حمزة والكسائي فقرأ كل منهما (حَسَنًا) بالفتح والتثنية)٦، وجه أبو علي قراءة "حُسْنًا" على أساس أنها مصدر، ورأى أن يكون حُسْنًا مصدراً كالكفر والشكر والشغل، وحذف المضاف معه، كأنه قال: قولاً ذا حُسْنٍ٧ .

وأرى أن هذا التوجيه توجيه دقيق يكشف عن عمق دراسة أبي علي لبنية الكلمة في هذه الآيات، فلذلك نراه وجه هذه الكلمات على أساس أنها مصدر لتناسقها مع المصدر وما يدل عليه، ووجه القراءة الثانية على أنها صفة لتناسبها مع الصفات، فكلمة "حسناً" شائعة في المصادر.

١ المائدة ٦٧

٢ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٤٦

٣ الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. ج. ٣. ص ٢٤٥

٤ سورة الأنفال، الآية ٣٥

٥ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٣٠٥

٦ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي. ج. ٤ ص ١٤٧

٧ سورة البقرة، ٨٣

٨ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٦٣

٩ انظر الحجة للقراء السبعة في أبو علي الفارسي. ج. ٢ ص ١٢٧

وتتناسب كلمة "حَسَنًا" مع الصفات التي على وزنها واستشهد لها قال "حسنا" جعله صفة وكان التقدير عنده، وقولوا للناس قولاً حسناً، فحذف الموصوف وحسن ذلك لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء<sup>١</sup>.

وقاس أبو علي المصادر من خلال زمرها القياسية فقال، عن "مكء" إنها مصدر والهمزة فيها منقلبة عن الواو، واستشهد لذلك بقول عنتره:

وحليلٌ غانيةٌ تركتُ مَجْدَلًا  
تمكو فريسته كشدق الأعلم<sup>٢</sup>

قال أبو علي: (المكء مصدر على فُعال، لأن الأصوات تجيء عليه كثيراً، كقولهم النباح، والصراخ، والعواء، والدعاء وأما المكء: المغرد في الروض، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنه كالخطاف)<sup>٣</sup>. وأرى أن هذا سببٌ كافٍ في استخدام الزمر القياسية، نباح وصراخ. في المصادر ليلحق بها المكء، وعلل مجيئه على هذا الوزن، لأن الأصوات تكثر فيه، وهو بهذا يحصر المصادر لتسهيل تناول اللغة، وهذا الأمر يؤكد أن أوائل الذين اشتغلوا باللغة حاولوا قياس اللغة على بعضها، كأمثال سيبويه الذي فسّر مجيء أوزان بعض المصادر لتخص حالة من الحالات. مثل حصره للمصادر التي جاءت لانتهاء الزمان على وزن "فِعال" قال: (جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثل "فِعال" وذلك نحو "الصَّرام، الجرام، والجاذ، والقطّاع، والحِصاد" وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال، فَعَال<sup>٤</sup>.

وقد نقل أبو علي الفارسي هذه المقولة عن سيبويه في توجيه قوله تعالى " وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ"<sup>٥</sup>، فقرأ ابن كثير ونافع وحمرزة والكسائي "حِصاده" بكسر الحاء<sup>٦</sup>.

ولهذا قال أبو علي: (فقد تبينت مما قال أن "الحِصاد" و"الحِصاد" لغتان في هذا المصدر)<sup>٧</sup>، وربما جاءت الكلمة تحتل المصدر وغير المصدر، فيوجه أبو علي الآية على أساس وزن المصدر ففي قوله تعالى (الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا)<sup>٨</sup>، فقد قرأ نافع وابن عامر "قيماً" بغير ألف<sup>٩</sup>.

١ المصدر السابق، ج ٢ ص ١٢٨  
٢ انظر الحجة للقرء السبعة أبو علي الفارسي ج ٤ ص ١٤٦، ديوان عنتره بن شداد، تحقيق وشرح عبدالمنعم عبد الرؤوف شليبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دبت، دط، ص ١٤٩  
٣ المصدر نفسه ج ٤ ص ١٤٦  
٤ الكتاب، سيبويه ج ٤ ص ١٢  
٥ الأنعام، الآية ١٤١  
٦ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٧١  
٧ الحجة للقرء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٤٠  
٨ النساء. ٥  
٩ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٢٦

قال أبو علي (ليس قول من قال: إن القيم جمع قيمة بشيء إنما القيم بمعنى القيام " مصدر يقيمكم، ومجىء معناها قوام، وإنما هو الذي يقيمك، وإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف كما قال "ضياء"

والدليل على أن "قيماً" مصدر في معنى القيام، قوله تعالى (دِينًا قِيَمًا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)<sup>٢</sup>، فالقيمة التي هي معادلة الشيء ومقاومته، لا مذهب له هنا وإنما المعنى والله أعلم: ديناً ثابتاً دائماً لازماً لا ينسخ، كما تنسخ الشرائع التي قبله، وكذلك قوله: (إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا)<sup>٣</sup>، في اقتضائك له ومطالبتك إياه)<sup>٤</sup>، وأرى هنا أن أبا علي قد قاس هذه الآية الكريمة وهي آية من سورة الإسراء على آية أخرى. وأراد أن يثبت أن "قياماً" في الآية الأولى لا تصح في باب تقديره القيمة، وقاسها على الآية في قوله تعالى "ديناً قيماً"، وأرى هنا أن الآية الأولى قد تكون في المعنى غير مصدر، فيكون قوله تعالى بمعنى أن الله سبحانه وتعالى أباح لكم في أموال الأيتام تقديرها ومعرفة قيمتها، متى تعطى أو لا تعطى، ولا أرفض أن تكون "قياماً" بمعنى قوام ومعناها القوامة، المسؤولية عن هذه الأموال، فتكون مصدراً.

ويدخل في باب المصدر، جمع المصدر، فقد وردت قراءتان في أحد المصادر على أنها جمع تكسير، وهي كلمة "رُهن، رهان" في قوله تعالى "رِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ"<sup>٥</sup>، فقد قرئت هذه الآية (رُهن، رهان)<sup>٦</sup>، وفسر مجيء المصدر هنا، أن هذا المصدر نُقل ليسمى به ' قال أبو علي: (فالرهن مصدرٌ ولما نُقل فسمي به كسر كما تكسر الأسماء، وكما كسر غيره من المصادر)<sup>٧</sup>، واستخدم أبو علي الزمر القياسية في جمع رهان من رُهن. فقال وتكسير رهن على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو جاء لكان قياسه "أفعل" مثل كلب أكلب وفلس أفلس، فرهن جمع على بنائين من أبنية الجموع وهو "فعل" و "فعال" وكلاهما من أبنية الكثير.

وأرى هنا أن أبا علي استشهد برأي سيوييه في جمع المصادر، على أن المصدر إذا سمي به وكثر استعماله يجمع، وإذا صار اسماً كرُهن فإنه يجمع جمع تكسير<sup>٨</sup>، لأن الأسماء كلما كانت متداوله وشائعة يحتاج الإنسان إلى جمعها.

تناولت دراسة المصادر عند أبي علي الفارسي مجيء الآيات القرآنية مرة بالمصدر وقراءة أخرى باسم الفاعل مثل قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ)<sup>٩</sup>، فقد قرأ ابن كثير وعاصم:

١ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٣٠

٢ الأنعام ١٦١

٣ آل عمران ٧٥

٤ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٢٩-١٣٠

٥ البقرة آية ٢٨٣

٦ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٩٤

٧ الحجة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٤٤٧

٨ انظر كتاب سيوييه ج ٣ ص ٤٠١

"إلا سحر مبین" بغير ألف، وقرأ حمزة والكسائي "ساحر" بألف وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر في كل ذلك: "سحرٌ مبین" بغير ألف، وقرأ حمزة والكسائي في (الأربعة الأحرف) "ساحر" بألف<sup>٢</sup>،

وجه أبو علي القراءة باسم الفاعل ساحر بإشارة إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به. ومن قرأ "سحر" جعله إشارة إلى ما جاء به<sup>٣</sup>، وقد اختار أبو علي الفارسي قراءة "سحر" على "ساحر"، وعلل ذلك (بأن من اختار "ساحر"، فإن وقوع اسم الفاعل على الحدث ليس كثيرا إنما جاء في حروف قليلة، ولكن لمن اختار "سحراً" أن يقول "إن هذا إلا ساحراً" وأنت تريد ذو سحر)<sup>٤</sup>، وأرى أن التناوب بين المصدر والمشتقات ظاهرة شائعة في العربية، فقد يأتي اسم الفاعل بمعنى المصدر، ويأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل، وقد تنبه أبو علي الفارسي إلى حقيقة أن تأتي كلمة ساحر مصدرا بدل اسم الفاعل، وهذا جائز في اللغة العربية، وذهب كثير من اللغويين إلى أن المصدر واسم الفاعل يتناوبان؛ وقد جاء القرآن الكريم مؤيدا لهذه الظاهرة في غير آية مثل قوله تعالى (فَهَلْ تُرَى لَهُمْ مِّنْ بَاقِيَةٍ)<sup>٥</sup>، أي بقاء، وقد علل د. سيف الدين الفقراء مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم الفاعل بمعنى المصدر وغيرها من المشتقات بقوله: (لا أستبعد أن بعض صيغ المبالغة استخدمت في مرحلة متقدمة من عمر اللغة لإفادة المصدر بوصفه أصل المشتقات، ثم طرأ على هذه المصادر تنوع في الاستخدام وتخصيص في المعاني، وقد يؤكد هذا الرأي أن "فَعَال" مصدر سامي تحول إلى المبالغة، واستبدلت به صفة "تفعيل"، وهذا يدخل في باب تطور المصادر من مجرد الدلالة على الحدث إلى الدلالة على الوصف)<sup>٦</sup>، وأرى هنا أن هذا الرأي أقرب إلى الصواب إذ إن الأصل في الدلالة للمصدر. حيث هو أصل المشتقات، ثم تطورت الدلالة في المصدر ليدل على اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، ويؤكد ما نذهب إليه أن المصدر يشترك في الدلالة مع كل المشتقات.

ويؤكد هذا أيضا أبو علي الفارسي، قال: إن المصدر إذا كثر استعماله فإنه يكسر كما تكسر الأسماء، أي يعامل معاملة الأسماء، ويوافق هذا أيضا قراءة يشترك فيها المصدر مع اسم الزمان والمكان وهو قوله تعالى: (نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا)<sup>٧</sup>، فقد قرئت "مدخلا"

١ سورة المائدة ١١٠

٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٤٩

٣ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٢٧١

٤ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٢٧١-٢٧٢

٥ سورة الحاقة، آية ٨

٦ انظر المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية د. سيف الدين الفقراء. عالم الكتب الحديث ٢٠٠٥ ص ١٤٢

٧ سورة النساء الآية ٣١



و"مَدخلاً" فقرأ نافع وحده "مَدخلاً" بفتح الميم<sup>١</sup>، وقال أبو علي "مَدخلاً" يحتمل وجهين: أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا، فإن حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دلَّ عليه الفعل<sup>٢</sup>.  
وأرى هنا أن المصدرية في كلمة "مُدخل" أكثر وضوحًا، لأنه أراد في المعنى أن يدل على نوع الدخول وهيئة الدخول التي يدخلونها، وهذه الهيئة يعبر عنها بالمصدر الميمي أكثر من اسم المكان.

ونظراً لهذا التداخل بين المشتقات والمصدر فقد أجاز بعض اللغويين مجيء بعض الصفات على وزن "فعليل" من الأجوف، ولا يجيء على وزن "فعل"، مثل "مَيّت"، لأنها مشددة ومخففة، وقال أبو علي عنها أنها بمعنى واحد، وقد فسرها تفسيراً صرفياً على الإعلال، وقاربه المحدثون في هذا التفسير، فقد رأى الطيب البكوش أن أصلها "مويت"، تسقط فيها الواو لوقوعها بين فتحة قصيرة وكسرة طويلة، وتكون الفتحة مع الكسرة الطويلة حركة مزدوجة، فهذه إذا الصيغة الحقيقية "مَيّت"، لكن اشتباهها بصيغة "فعل" جعل أغلب هذه الصيغ تحذف يائها وتكسر لتتناسب صيغة "فعليل"، لذلك نجد في العربية كثيراً من هذا الازدواج من نوع: مَيّت، مَيّت، سَيّد، سَيّد. وغموض هذا الضرب من التغيير جعل النحاة يجتنبون صعوبة التأويل باعتبار هذه الصيغ على وزن (فعليل)<sup>٣</sup>، وأرى أن هذا الربط دقيق جداً وفيه أن المصدر كان في الأصل للدلالة على الأحداث وعندما وجدت المشتقات أخذت اللغة تبتعد بصيغة المشتقات عن صيغة المصدر، لبيان الفرق في الدلالة بين المصدر والصفة المشبهة.

وتداخلت المشتقات فيما بعد، وهذا ما نراه في القراءات القرآنية، فقد وردت قراءات باسم الفاعل واسم المفعول، ومنه قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ)<sup>٤</sup>، فقد قرئت "مبيّنة" بالكسر والفتح على البناء للفاعل أو المفعول<sup>٥</sup>.

وقد وجه أبو علي القراءتين على أساس المعنى فقال: فمن فتح العين في (مبيّنة) كان المعنى يبيّن فحشها "بخروج المرأة من بيتها، أو تزني فتخرج لإقامة الحد عليها"، واما (المبيّنة) فهي الظاهرة الواضحة واستشهد بالتفسير قال فاحشة ظاهرة وفسر "المبيّنة" على أساس قوله تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين)<sup>٦</sup>، قال: فالمبيّن والمبيّن واحد<sup>٧</sup>.

وأرى هنا خلاف ما ذهب إليه أبو علي. من أن المبيّنة هي الظاهرة، لأن الحق جل وعلا عندما تحدث عن الفاحشة بصفتين الأولى أنها تكون "مبيّنة" أي من الأصل غير ظاهرة أي مخفية،

١ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٢٢

٢ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤

٣ الصرف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تونس ١٩٨٧، ط ٢ ص ١٥٥

٤ سورة النساء الآية ١٩

٥ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٧١ والحجة للقراء السبعة ج ٣ ص ١٤٥

٦ المائدة الآية (١٥-١٦)

٧ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٤٦

(قَتْبِينٌ بِأَسْبَابِ التَّبْيِينِ، كَالشُّهُودِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ بِالْكَسْرِ فَإِنَّ الْفَاحِشَةَ تَكُونُ وَاضِحَةً ظَاهِرَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينٍ وَلَا إِلَى الشُّهُودِ. فَمَثَلًا "ظَهَرَ الْحَمْلُ فِي النِّسَاءِ غَيْرِ الْمُتَزَوِّجَاتِ" هَذِهِ فَاحِشَةٌ مُبَيَّنَةٌ لِلْفَحْشِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى شُهُودٍ.

ومما وجهه أبو علي من القراءات على الصيغة الأكثر والأشمل دون أن يوجه على الفرق في المعنى، قوله تعالى: (لِرَوْوْفٍ رَّحِيمٍ)<sup>١</sup>، فقد قرئت كلمة "الرءوف" على وزنين الأول "رءوف" على وزن "فعول" والثاني على "رءف" على وزن (فَعُل)<sup>٢</sup>، وقدم أبو علي الفارسي القراءة الأولى على أساس أنها الأكثر والأشيع، وكانت حجته: (أن فعولاً بناء أكثر في كلامهم من فَعُل، ألا ترى أن باب ضروب وشكور، أكثر من باب حَذْرٌ وَحَدَّثٌ وَيُقْظُ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة، ومن قرأ "رؤف" فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز<sup>٣</sup>. وأرى هنا أن كلام أبي علي الفارسي صحيح، إذ اللغة الأشيع في كلام العرب يؤخذ بها عند الاختلاف، ولكن القراءتين تمثلان نموذجاً لغوياً للنطق بهذه الكلمات وقد وردت قراءات كثيرة يختلف النطق بها في القراءات القرآنية بهذه الآية ومنها قوله تعالى (عُرْفَةٌ)<sup>٤</sup>.

قال أبو علي: (من فتح الفاء التي هي العين من "عُرْفَةٌ" عدى الفعل إلى المصدر، والمفعول في قوله محذوف، إلا من اعترف ماءً عُرفَةً، ومن قال "عُرْفَةٌ" عدى الفعل إلى المفعول به، ولم يُعَدِّهِ إلى المصدر كما عداه الآخرون إليه، ولم يعدوه إلى المفعول به، وإنما جعلت هذا مفعولاً به، لأن العُرْفَةَ العين المغترفة فهو بمنزلة إلا من اعترف ماءً. وأشار أبو علي هنا إلى أن البغداديين يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر فيقولون عجببت من دهنك لحيتك. وهذا يوافق كلام العرب)<sup>٥</sup>.

ومما أورده أبو علي في توجيه المعنى الصرفي لقراءتين اختلافهم في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى (بِرَبْوَةٍ)<sup>٦</sup> قرأ بعضهم بِرَبْوَةٍ، والآخرون رَبْوَةٍ، وهو من كلام العرب. ومثل ذلك "فَصْرُهْن" (وَقَصْرُهْن)<sup>٧</sup>، قال أبو علي: ("صُرْتُ" يقع على إمالة الشيء، يقال صيرته، صورة إذا أملتة إليك، وعلى قطعه، يقال صيرته أي قطعته، ومثلها "أكلها" و"أكلها" قال أبو علي الأكل مصدر أكلت أكلاً<sup>٨</sup>.

١ البقرة الآية ١٤٣

٢ انظر السبعة في القراءات. ابن مجاهد ص ١٧١

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٢٩-٢٣٠

٤ البقرة الآية ٢٤٩

٥ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي. ج ٢ ص ٣٥١

٦ البقرة، الآية ٢٦٥

٧ البقرة، الآية ٢٦٠

٨ انظر الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٨٩-٣٩٤

واختلفوا في ضم الطاء وإسكانها من قوله تعالى: (خَطَوَات)¹، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي (خَطَوَات) مثقلة، وروى ابن فليح بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير (خطوات) ساكنة الطاء خفيفة، وقرأ نافع وابو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة (خَطَوَات) ساكنة الطاء خفيفة² قال أبو علي أما الخَطوة، فإنهم قد قالوا خَطَوَات خَطوة، كما قالوا: حَسَوَات حَسوة والحسوة اسم ما يحتسى، وكذلك عرفت عُرفة، والغرفة اسم ما يغترف، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخَطوة والخَطوة، فإذا كان كذلك، فالخَطوة المكان المُتَخَطَى كما أنَّ العُرْفَةَ: العين المغترفة بالكف، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيله ولا تسلكوا طريقه لأن الخَطوة اسم مكان وإن جعلت الخَطوة كالخَطوة في المعنى كما جعلوا الدُّهْنَ كالدَّهْن فالتقدير: لا تأتموا به ولا تفقوا أثره، وإن جعلت الخَطوة كالخَطوة في المعنى. فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران،..... وحجة من حرّك العين من خَطَوَات: أن الواحدة "خَطوة" فإذا جمعت حركت العين للجمع، كما فعلت بالأسماء التي هي على هذا الوزن، نحو غرفة وغرفات، وشيء آخر لمن ثقل العين، وهو أنه يجوز أن يكون لِمَا حذف التاء للتأنيث، فبقي الاسم على فعل حرّك العين مثل: عُتْقٌ وَعُنُقٌ، فلما ثقل العين بني الاسم على تاء التأنيث وألفه، كما بني الاسم على التاء المفردة، شقاوة³.

وأرى هنا أن توجيه أبي علي على هذا الاختلاف صحيح وأن هذه لغة من لغات العرب جرى عليها كثرة الاستعمال، وليس من فرق في المعنى ما دام التقارب ملحوظاً بين اختلاف اللفظين في المواضع المذكورة سابقاً، وهذا ما ذهب إليه أبو علي عندما قال عن أبي الحسن قوله وإن التحريك قول أهل الحجاز.

١ البقرة ١٦٨

٢ السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٧٤ والحجة للقراء السبعة ج ٢ ص ٢٦٥

٣ انظر الحجة أبو علي الفارسي للقراء السبعة ج ٢ ص ٢٦٧

## الفصل الثالث التوجيه الصوتي

أ - التقاء الساكنين

ب- التخلص من التقاء الساكنين

ج- الإدغام

د- الإبدال والإعلال

هـ- الإمالة

و- الوقف

ز- الهمز

ح- الروم والإشمام

ط- الاختلاس

## الفصل الثالث

### التوجيه الصوتي

#### أ - التقاء الساكنين

تعد ظاهرة التقاء الساكنين واحدة من أهم القضايا الصوتية التي عنى بها الباحثون العرب قديماً وحديثاً، واختلفت فيها الآراء ومناهج التحليل، وقد ربط العلماء القدماء<sup>١</sup> ظاهرة التقاء الساكنين في عدة صور منها:

أولاً: التقاء ساكنين كلاهما حرف صحيح، مثال: "دويبة"، "أصيم".

ثانياً: التقاء ساكنين أولهما حرف مدّ وثانيهما حرف صحيح، مثال: "دابّة".

وقد تناثرت الإشارات إلى هذه القضية في ثنايا الحديث عن الظواهر الصرفية و في المعالجات الصوتية، واختلفت الأحكام حول هذه القضية بين جواز التقاء الساكنين بشرط الوقف، ومنع التقاء الساكنين، و أجاز علماء اللغة التقاء الساكنين في الوقف<sup>٢</sup> نحو "بكر، وعمرو". إلا أن الأصل في اللغة منع التقاء الساكنين في درج الكلام، إلا أن يكون الأول منهما حرف مدّ ولين، والثاني مدغماً: نحو "دابّة".

يقول ابن يعيش: (واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن، وذلك من مثل إن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاءهما وقوله (في الدرج)، لأنه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالسداد مسد الحركة)<sup>٣</sup>.

إلا أن هناك قراءات وردت بالتقاء الساكنين على غير ما اشترط النحاة في ذلك. ومن هذه القراءات قراءة "نعمًا" في قوله تعالى (إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ...)<sup>٤</sup>. حيث قرأ (نافع في غير رواية ورش، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل "فَنِعِمَّا" بكسر النون وإسكان العين)<sup>٥</sup>.

وهذه القراءة تمثل التقاء ساكنين. حيث جاءت العين ساكنة والميم المدغمة ساكنة أيضاً، والعين ليست حرف لين خلاف ما اشترط النحاة بجواز التقاء الساكنين، على أن يكون الساكن الأول حرف لين.

١ انظر: الكتاب، سيبويه ج ٤ ص ٤٤٢.

٢ انظر: الخصائص، ابن جني ج ١ ص (٦٠).

٣ شرح المفصل، ابن يعيش دار عالم الكتب، القاهرة ١٩٦٩، ج ٩ / (١٢٠).

٤ البقرة ٢٧١.

٥ انظر: كتاب السبعة في القراءات. ص ١٩٠-١٩١. والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي. ج ٢ ص ٣٩٦.

وجه أبو علي الفارسي هذه القراءة بقوله: (من قرأ " فَنِعْمًا " بسكون العين من " نِعْمًا " لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول، منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين نحو: دَابَّة، وشَابَّة، وتموَّد الثوب، وأصَيِّم؛ لأنه ما في الحروف من المدّ عوضاً عن الحركة)¹ ...

وعلق أبو علي أيضاً على هذه القراءة فقال: (ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه في بالإخفاء في نحو (بَارِكُمْ)²، و(بَأْمُرُكُمْ)³ فظنّ السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه)⁴ .  
ورأى مكي أن هذه القراءة لا تجوز يقول: (وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأتُ به، لأن فيه جمعاً بين ساكنين، ليس الأول حرف مدّ ولين، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين)⁵ وفي هذا يقول العكبري عن هذه القراءة بالتقاء الساكنين: (وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين، وقيل: إن الراوي لم يضبط القراءة، لأن القارئ اختلس كسرة العين فظنه إسكاناً)⁶ .  
أما ابن خالويه فوجه هذه القراءة بقوله: (الحجة لمن أسكن العين وجمع بين ساكنين فاحتمل ذلك، لأنه جعل " نعم " و " ما " كلمة واحدة فخففها بإسكان العين. ولا خلف في تشديد الميم)⁷ .  
وأرى أن هذه القراءة جاءت على التقاء ساكنين، لا يتحقق فيهما شروط بعض النحويين في التقاء الساكنين، إلا انها جائزة في لغة العرب، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: جاء في السماع عن العرب أنهم أنشدوا شعراً التقى فيه ساكنان ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّهُ بَعَدَ كِلَالِ الزَّاجِرِ      وَمَسْحِيٍّ مَرُّ عِقَابِ كَاسِرٍ<sup>٨</sup>

والشاهد في البيت التقاء ساكنين "مَسْحِيٍّ" ليس أولهما حرف مدّ ولين. والثاني مدغماً.

١ الحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٣٩٦

٢ البقرة ٥٤

٣ البقرة ٦٧

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٣٩٧

٥ انظر الكشف مكي، ج ١ ص ٣١٦.

٦ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، ج ١ ص ١١٥.

٧ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٠٢

٨ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٣٩٧، والمفصل ابن يعيش ج ١٠ ص ١٦٧. والبيت من الشواهد مجهولة القائل

ثانياً: إن هذا الالتقاء له تفسيرٌ في النظام المقطعي في علم الأصوات الحديث، وممكن حدوثه من مقطع ثقيل مزدوج الإغلاق " ص ح ص ص "، وهذا المقطع وإن كان ثقیلاً ليس بالأمر الصعب نطقه، حين تقتضيه العمليات والأوضاع الصرفية، أو يكون اختياراً فردياً أو لهجياً<sup>١</sup>.  
ثالثاً: ما ذهب إليه ابن خالويه أن " نعماً" أصلها من كلمتين " نعم" و " ما" وتم وصلهما مع بعضهما تسهيلاً للنطق<sup>٢</sup>، وإن "نعم" أصلها العين ساكنة فمن تركها على سكونها تركها على الأصل، ومن حركها بالكسر حركها لكرهه التقاء الساكنين.

اختلف القراء في تسكين الياء وفتحها في كلمة "محيائي" من قوله تعالى: { قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }<sup>٣</sup>، حيث قرأ نافع بتسكين الياء في "محيائي" ونصبها في "مماتي"، أما بقية القراء فقد قرأوا بتحريك الياء في "محيائي" بالفتح وتسكين الياء في "مماتي"<sup>٤</sup>.  
قال أبو علي الفارسي: (إسكان الياء في "محيائي" شاذٌ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في (محيائي)، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ووجهها ما وصفنا وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكى له (التقى حلقاً البطان)° بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة<sup>٥</sup>.

وأرى هنا أن السكون في ياء "محيائي" لا تمثل التقاء الساكنين، لأن الألف في نظر المحدثين تمثل حركة طويلة، وأشار القدماء إلى هذا الأمر بجواز الجمع بين ساكنين – في نظرهم – وإنما صلح لأن الألف حرف لين<sup>٦</sup>، وهذا يمثل نظرة مبكرة من القدماء إلى أن الألف والواو والياء تشبه الحركات وهذا يتفق ورأي المحدثين، والدليل على ذلك أن أبا علي الفارسي أجاز أن يجمع بين ساكنين، وعلل ذلك بقوله: (فأما قول نافع " محيائي، ومماتي " وجمعه بين الساكنين على حد " دابة وشابة"، فوجه ذلك أنه يجوز أن يختص به الألف لزيادة المد الذي فيها على زيادة المد الذي في أختيها، واختصت بهذا كما اختصت القوافي بالتأسيس، وكما اختصت في تحقيق الهمزة بعدها نحو: هباءة، وليس شيء من ذلك الياء والواو، وكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها في ما قرأ نافع<sup>٧</sup>).

١ انظر مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٦٦ عام ٢٠٠٤ م، بحث بعنوان التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم د جعفر عابنه ص ٥٥  
٢ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ١٠٢  
٣ الأنعام ١٦٢  
٤ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٧٤ والحجة للقراء السبعة ابو علي الفارسي ج ٣ ص ٤٤٠  
٥ مثل عربي يضرب للامر اذا اشتد  
٦ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣، ص ٤٤٠ - ٤٤١  
٧ إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، ج ١ ص ١٧١  
٨ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ٤١٣-٤١٤

## (ب) – التخلص من التقاء الساكنين

وقف العلماء القدماء عند هذه الظاهرة لعلل اجتهدوا في استنباطها، ورأوا أن الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول منهما بالكسر، حتى لا يلتبس بالحركة الإعرابية، وذلك نحو " قالت الأعراب "

وقد رأى القدماء أن تجتلب حركة للتخلص من الابتداء بالساكن لأن الأصل في التقاء الساكنين ألا يبدأ بساكن، بل مُحال ذلك<sup>١</sup>، فلذلك اجتلبت حركة سماها القدماء همزة الوصل للتوصل إلى الابتداء بالساكن، وسبب الإتيان بالحركة وجوب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها، وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل، وعلى الفتح بأنها لا توهم بالاستفهام.

وقال الكوفيون: (حركتها للإتباع فكسرت في " اضرب " إتباعاً للكسرة، وضمت في " اخرج " إتباعاً للضمة، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر)<sup>٢</sup> كما وقف المحدثون عند ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، ورأوا أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لأسباب صوتية، فهي عندهم أسهل من الضمة والفتحة، فعند الانتقال من حالة السكون في النطق إلى نطق صوت ساكن آخر يليه ينخفض الحنك الأسفل استعداداً لذلك، وعلى ذلك يكون تحريك الساكن بالكسرة أيسر وأسهل على المتكلم<sup>٣</sup>.

ورأى آخرون<sup>٤</sup> من المحدثين أن حركة التخلص من التقاء الساكنين ليست كسرة، وإنما هي صوتية، جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين، وإنما سُميَّ حركة من باب المجاز فقط<sup>٥</sup>. أما أبو علي الفارسي فقد وجه بعض الآيات القرآنية خلاف ما ذهب إليه كثير من القدماء ومن ذلك تحريك النون والواو في قوله تعالى: ( أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا )<sup>٦</sup> بين ضم "الواو" في "أو" وكسر "النون" في "أن".

فروى نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن أبي عمرو ( أن اقتلوا ) بالكسر ( أو اخرجوا ) مضمومة الواو. <sup>٧</sup> يقول أبو علي: (أما فصل أبي عمر بين الواو و النون ، وكسره النون في (أن اقتلوا) وضمه الواو في ( أو اخرجوا ) فلأن الضم في الواو أحسن لأنها تشبه واو الضمير

١ شرح المفصل، ابن يعيش ج ٩ ص ١٢٠.

٢ مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، سالم، عالم الكتب القاهرة، ج ٦ ص ٢٢٤.

٣ انظر مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٥، العدد ١، ١٩٩٧، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى عبد القادر الخليل، ص ١٧٩- ١٨٠.

٤ انظر: التخلص من التقاء الساكنين. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٦٦، ص (٥٧).

٥ انظر: دراسات في علم اللغة القسم الأول، كمال محمد بشر دار المعارف ١٩٦٩ ج ١ ص ١٤٨- ١٥٢، و مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦ لعام ٢٠٠٤، ص ٥٦- ٥٧.

٦ النساء، (٦٦).

٧ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٣٤ و الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٦٧



والجمهور في واو الضمير على الضم نحو (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)<sup>١</sup> وكذلك وجه أبو علي الفارسي قوله تعالى (اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ)<sup>٢</sup> يقول أبو علي: (الواو في (اشترُوا) ساكنة فإذا اسقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن يكون بالضم أو بالكسر، فصار الضم أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو "أو" و "لو"، فحركت بالضم دون الكسر لذلك)<sup>٣</sup>

وأرى هنا أن أبا علي قد سبق المحدثين في أن الحركة المجتلية للتخلص من التقاء الساكنين ليست بالضرورة كسرة، وإنما هي حركة أو صويت تحدهد البيئة الصوتية المحيطة بالكلمة، والذي يدعم هذا الرأي توجيهه لتحريك "الميم" في قوله تعالى: (الم {١} اللّهُ)، حيث قرأ الجمهور - وهم القراء السبعة - "الميم" مفتوحة ما عدا ما رواه أبو بكر عن عاصم أنه قرأ "ألم" ثم قطع، أي سکن الميم).<sup>٤</sup>

وجه أبو علي هذه القراءة: (على أن "الميم" في الأصل ساكنة، ولام التعريف في لفظ الجلالة حرف ساكن، فحرك "الميم" بالفتح لتناسب لام التعريف)<sup>٥</sup>. ومن التخلص من التقاء الساكنين توجيهه قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)<sup>٦</sup> بالتنوين، وبغير تنوين،<sup>٧</sup> قال أبو علي: (من قرأ "قل هو الله أحد"، بتنوين "أحدن الله" فوجهه بين، وذلك أن التنوين من أحد ساكن، فلما التقى الساكنان حرك الأول منهما بالكسر كما تقول: "أذهب اذهب"، فنجري الساكن الأول بالكسر، وأما من قال "أحدُ الله" فحذف النون، فإن النون قد شابتهت حروف اللين في أنها تُزاد كما يُزدن، وفي أنها تُدغم فيهن كما يُدغم كل واحدٍ من الياء والواو في الأخرى.<sup>٨</sup> وأرى أن هذا التحريك هو صُويت خفيف يشبه الكسرة، جيء به في بداية لفظ الجلالة بالابتداء بالساكن الثاني وهو "اللام" في لفظ الجلالة الله.

### ج- (الإدغام)

لإدغام من أبرز ظواهر التشكيل الصوتي، وهو من العلل الباعثة على التخفيف، والإدغام لغة: (إدخال الشيء في الشيء، فنقول دغم الغيث الأرض إذا غشيها، وأدغم اللجام في الفرس أدخله في فيه)<sup>٩</sup>.

١ البقرة ٢٣٧

٢ البقرة ١٦

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣٦٩

٤ آل عمران ١، ٢

٥ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص (٢٠٠)

٦ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٤ ص ٨-٩

٧ الاخلاص ١

٨ انظر السبعة في القراءات لأبن مجاهد ص ٧٠١

٩ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦، ص ٤٥٥

١٠ انظر لسان العرب، ابن منظور - مادة (دغم)

وقد تعددت آراء القدماء في تعريف معنى الإدغام الاصطلاحي: فقد عرفه ابن جني: (بأنه تقريب الصوت من الصوت)<sup>١</sup>.

أما ابن يعيش فقد قال: (الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد)<sup>٢</sup>، ومثل هذا القول تجده عند المبرد. حيث يقول: (وتأويل قولنا "مُدغم"، أنه لا حركة تفصل بينهما فإنما تعمد لها باللسان اعتماداً واحدة، لأن المخرج واحد ولا فصل، وذلك قولك، قطع...)<sup>٣</sup>.

وكذلك لم يخرج رأي المحدثين في تحديد المعنى الاصطلاحي للإدغام. على أنه تجاور صوتين متجانسين أو متقاربين وأن أحدهما يفنى في الآخر<sup>٤</sup>.

يقول الدكتور سمير استيتية: (الإدغام في حقيقته الصوتية، دمج صوت في صوت مقارب له في موضع النطق مع اختلاف بينهما في بعض السمات والملامح الصوتية، حتى يظهر الصوت المُدغم وكأنه صوت مماثل للصوت الذي أُدغم فيه، فيظهر الصوتان وكأنهما صوت واحد مشدد)<sup>٥</sup>. وعند تتبعنا لآراء القدماء والمحدثين في تحديد المعنى الاصطلاحي نقف على أمرين:

أولهما: أن الإدغام تغير صوتي يحدث بين حرفين متقاربين في المخرج أو في الصفة أو فيهما معاً يؤثر الأقوى مخرجاً أو صفة في الآخر فيصنع عليه ببعض صفاته أو كلها.

ثانيهما: أن الباعث على الإدغام إنما هو ضرورة صوتية لتخفيف النطق وتسهيله.

ونظراً لشيوع ظاهرة الإدغام في كلام العرب حاول علماء العربية أن يرسموا لها القوانين والحدود والشروط بغية تفسيرها وتعليل أسبابها. وذلك من خلال الالتفات إلى جهتين:

الأولى: تعيين القبائل العربية التي تميل إلى النطق بالإدغام.

الثانية: تعيين القراءات القرآنية وبيان طرق الأداء الصوتي في قراءتها بالإدغام.

والذي يعنينا في هذا البحث هو الوقوف على تعيين القراءات القرآنية بالإدغام. وعرض

موقف أبي علي الفارسي في توجيه بعض القراءات القرآنية التي تمثل ظاهرة الإدغام.

ومن ذلك توجيه أبي علي الفارسي لقراءة قوله تعالى: (فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)<sup>٦</sup>، حيث قرأ: (أبو

عمرو هذه الآية بإدغام الهاء الأولى "فيه" بالهاء الثانية في "هدى"<sup>٧</sup>، وقد أجاز أبو علي قراءة هذه

الآية بالإشمام مع الإدغام بقوله: (فإن الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أن الإشمام عند النحويين

١ الخصائص، ابن جني ج ٢ ص ١٤٠

٢ شرح المفصل، ابن يعيش، ج ١٠ ص ١٢١

٣ انظر المقتضب، أبو العباس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة بيروت عالم الكتب ١٩٦٣، ج ١ ص ١٩٧

٤ انظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار الطباعة الحديثة ص ١٨٦

٥ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، د. سمير استيتية، عالم الكتب الحديثة / اريد ص ٣٦

٦ البقرة ٢

٧ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٢١٢

ليس بصوت فيفصل بين المدغم، والمدغم فيه، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس بخارج إلى اللفظ<sup>١</sup>.

وأرى أن توجيه أبي علي في هذه الآية صحيح، لأن الإشمام ليس بصوت. وأن الهاء حرف من حروف الحلق، فكما جاز إدغام هذه الحروف في بعضها فكذلك يجوز إدغام الهاء في الهاء وإن لم تكن في كلمة واحدة

وجه أبو علي قراءة الإدغام في قوله تعالى: (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ)<sup>٢</sup>.

قال (إن هذه الحروف لما تقاربت فاجتمعت في أنها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قُرْب كل حَيِّزٍ منها من الحَيِّزِ الآخر، ألا ترى أنهم أدغموا الظاء والتاء والذال في الطاء والتاء والذال وكذلك أدغموهن في الطاء وأختيها..... فإذا أدغمت في الانفصال، كان إدغامها في ما يجري مجرى المتصل أولى)<sup>٣</sup>.

وأما حجة من لم يُدغم: أخذتم واتخذتم (فلأن الذال ليس من مخرج التاء والطاء، والذال إنما هي من مخرج الطاء والتاء، فتفاوت ما بينهما، إذا كان لكل واحدٍ من هذين القبيلين حيز ومخرج غير مخرج الآخر، وأيضاً فإن الذال مجهورة والتاء مهموسة، والمجهور يقرب منه المهموس بأن يبدل مجهوراً.. فلما قربوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه، لم يدغم المجهور في المهموس لأنه تقريب منه)<sup>٤</sup>.

وقد ذهب ابن خالويه في توجيه قراءة "ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ" إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي<sup>٥</sup>. وبين مكي حجة من أدغم في "ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ"، (أن قوة التاء والذال معتدلة، لأن التاء شديدة والذال مجهورة، والشدة في القوة كالجهر، ولأن التاء مهموسة والذال رخوة والهمس في الضعف كالرخاوة، فاعتدلا في القوة والضعف؛ فحسن الإدغام إذ لا يدخل على الحرف الاوّل نقص في قوته بالإدغام على انهما قد اشتركا في المخرج من الفم)<sup>٦</sup>.

وأرى أن هذا الإدغام جائز، حيث تقاربت مخارج حرفي الذال والتاء، حيث عدّها المحدثون من مجموعة الأصوات المتقاربة<sup>٧</sup>، كما أجاز بعضهم<sup>٨</sup> الإدغام من باب إدغام صوت استمراري في صوت وقفي.

١ المصدر السابق ج ١ ص ٢١٢.

٢ البقرة ٥١.

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢، ص ٧٥.

٤ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٧٥.

٥ انظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ص ٧٧.

٦ الكشف، مكي، انظر ج ١ ص ١٦٠-١٦١.

٧ انظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس ص ٤٦.

٨ انظر القراءات القرآنية. بين العربية والأصوات اللغوية سمير استيتيه ص ١٥١.

وفي باب الإدغام وجه أبو علي قوله تعالى: (إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كَيْسًا)<sup>١</sup> فقد قرأ الكسائي (نخسف بهم) بإدغام الفاء في الباء<sup>٢</sup>

قال أبو علي: (فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في "يخسف بهم"، فإن إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء إذ لا تُدغم الفاء بالباء لزيادة صوتها على الباء)<sup>٣</sup>.  
رأى مكّي في هذا الإدغام (أن الفاء والباء اشتراكا في المخرج من الشفة.. والباء حرف قوي للشدة فيها والجهر، والفاء أضعف من الباء للهمس الذي فيها والرخاوة، فإذا أُدغمت نقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه، وقد كره الإدغام البصريون لزوال التفشي الذي في الفاء وأجازوه الكوفيون؛ والاطهار في ذلك حسن لأنه الأصل)<sup>٤</sup>.

ورأى أن إجماع العلماء على الإظهار غير الكسائي حجة.

لقد اعترض النحويين على قراءة الإدغام في هذه الآية، وعدّها البصريون إدغماً شاذاً خارجاً عن القياس، أما الكوفيون فقد أجازوا قراءة الكسائي أحد شيوخهم مستندين لعدة اشتراك الحرفين في المخرج. أما أبو حيان فقال عن قراءة الإدغام في هذه الآية: (القراءة سنة متبعاً ويوجد فيها الفصح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي...)<sup>٥</sup>.

في حين يرى المحدثون إدغام الفاء في الباء من باب أن الفاء صوت إذا ذهب رخاوته بانحباس الهواء معه يصبح صوتاً انفجارياً، أشبه الباء كلّ الشبه وعليه أمكن الإدغام<sup>٦</sup>.

وأرى أن إدغام الفاء في الباء جائز لتقارب مخرجيهما، ولأن التفشي، أي زيادة الصوت في الفاء يزول مع الإدغام، وأرى أن أبا علي في رفضه الإدغام قد تأثر بكلام البصريين في هذه المسألة إذ يقول سيبويه: (والفاء لا تُدغم بالباء؛ لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا (العلّى)\* وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تُدغم في حرف من حروف الطرفين)<sup>٧</sup>. ثم عاد سيبويه وأجاز إدغام الباء في الفاء لأنهما متقاربتان؛ وهذا يعني أن الفاء قريبة في المخرج من مخرج الباء؛ وعليه أمكن الإدغام.

وجه أبو علي قراءة الإدغام في قوله تعالى (بَيَّتَ طَائِفَةً)<sup>٨</sup>

فقرأ أبو عمرو وحمزة بيت طائفة مدغماً<sup>٩</sup>

١ سبأ ٩

٢ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٥٢٧ والحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٦ ص ٧

٣ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ٦ ص ٨.

٤ الكشف، مكّي، ج ١ ص ١٥٦.

٥ تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج ٧ ص ٢٦١.

٦ انظر الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ص ٢٠٠.

٧ الكتاب، سيبويه، ج ٤ ص ٤٤٨.

٨ النساء ٨١.

قال أبو علي الفارسي: (إن الطاء والتاء والذال من حيز واحدٍ، فالتقارب الذي بينهما يجريهما مجرى المتلثين في الإدغام. ومما يحسن الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق. فَحَسُنَ إدغام الأنقص صوتاً من الحروف في الأزبد، ومن بيّن فقال: "بَيَّتْ طائفة" فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين)<sup>٢</sup>.

وقد ذهب مكّي إلى هذا الرأي حيث يقول: (وحجة من أدغم أن التاء لما كانت من مخرج الطاء حُسن فيها الإدغام...)<sup>٣</sup>.

وأرى أن توجيه هذه القراءة بالإدغام والإظهار قد جاء لعلّة صوتية، تقارب فيها مخرجا الحرفين، وهذا الإدغام رده أبو عمرو كثيراً، وأجازة المحدثون، لتقارب موضعي نطقيهما،<sup>٤</sup> وهو إدغام حسن خفيف عند النطق.

وكما أن أبا علي أجاز الإدغام والإظهار في القراءات القرآنية التي أشرنا إليه سابقاً إلا أنه لم يجز الإدغام في بعض القراءات القرآنية مثل: قراءة الكسائي (بإدغام الفاء بالباء)<sup>٥</sup> من قوله تعالى (إِنْ تَسَاءَلُوا عَنْهُمْ أَلَمْ يَأْتِ الْوَعْدَ) <sup>٦</sup>.

#### د- (الإبدال والإعلاء)

الإبدال من الظواهر الصوتية الشائعة في اللغة العربية، وهو في الحقيقة إبدال صوت مكان صوت طلباً للتخفيف، فإذا كان الإبدال في الحروف الصحيحة سمي إبدالاً، أما إذا كان في حروف العلة سمي إعلاءً.

وقد عُني علماء اللغة العربية منذ القدم بظاهرة الإبدال، ودرسوها في كتبهم، وحاولوا ضبط هذه التغيرات، وحاولوا الاستشهاد لهذه الظواهر من الكلام العربي القديم، فقد تحدث عن هذه القضية سيويوه في كتابه، وسماها حروف البديل وقال عنها: (هذا باب حروف البديل في غير أن تدغم حرفاً في حرف، وترفع لسانك من موضعه، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها)<sup>٧</sup>.

١ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٣٥

٢ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ٣ ص ١٧٣

٣ الكشف مكّي ج ١ ص ٣٩٣.

٤ انظر القراءات القرآنية بين العربية والاصوات اللغوية ، سمير استيتيه ص ١١٤ .

\* هكذا وردت في نص سيويوه والصواب العليا ، (المحقق)

٥ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٥٢٧ .

٦ سبأ ٩ .

٧ الكتاب :- سيويوه ج ٤ ص ٢٣٧ .

وحاول العلماء قديماً بعد سيبويه ضبط هذه الحروف، فقد ذكر أبو علي الفارسي مقولة سيبويه في الإبدال في كتابه التكملة<sup>١</sup>.

وحاول ابن مالك تحديد هذه الأحرف في الإبدال فقد جمعها بكلمتين "هدأت موطياً" فقال عنها ابن عقيل (هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة أحرف)<sup>٢</sup>.

وقد ظل الخلاف بين القدماء على قضية تحديد حروف الإبدال؛ لأن الإبدال في بعض الأحيان يبدو شاذاً وقليلاً في السماع، وهذا ما صرح به ابن عقيل عندما قال:- (وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل فلم يتعرض المصنف له)<sup>٣</sup>.

أما المحدثون فقد أطلقوا على هذه الظاهرة "المماثلة"، وعرفوها وحاولوا تحليلها صوتياً من خلال قوانين الأصوات يقول الدكتور إبراهيم أنيس في المماثلة: (تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً، لا تكلف فيه نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلاحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير.... والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها. ويمكن أن يسمى هذا بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة)<sup>٤</sup>.

ومن هذا التعريف يتبين لنا أن الدكتور إبراهيم أنيس يطلق على هذا الإبدال الانسجام الصوتي أو المماثلة الجزئية.

أما الدكتور سمير استيتية فقد كان أكثر تحديداً لهذا المصطلح، لأنه درسه ضمن القراءات القرآنية يقول: (تعرف المماثلة بأنها تأثر صوت بصوت مجاور، بحيث يكتسب منه بعض خصائصه وصفاته، أو يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه الأصلية؛ ليمائل بذلك أحد الأصوات المجاورة. فإذا كان التأثير واقعاً من صوت على صوت لاحق كانت المماثلة تقدمية، وإذا كان واقعاً من صوت على صوت سابق له، كانت المماثلة رجعية<sup>٥</sup>.

وقد عرض أبو علي الفارسي في كتاب الحجة نماذج من هذا الإبدال ومنها توجيهه قراءة قوله تعالى: (اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)<sup>٦</sup>.

١ التكملة:- أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨١، ص٢٤٣.  
٢ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار اللغات. د. ط. د. ت. ج. ٢. ص٥٤٨.  
٣ المصدر نفسه. ج. ٢. ص٥٤٨.  
٤ الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص١٧٨.  
٥ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية. د. سمير استيتية ص٦٢.  
٦ الفاتحة ٦

حيث قرأ ابن كثير: (السرّاط بالسين، في القرآن كله وقرأ أبو عمرو بالسين أيضا وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ "الزراط" بالزاي خالصة والباقون "الصراط" بالصاد، غير أن حمزة كان يُشيم الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي)<sup>١</sup>.

وقد عرض أبو علي رأيه في هذه النماذج من الإبدال يقول: (الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم، ألا ترى أنهم تركوا إمالة "واقد" ونحوه كراهة أن يصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في سراط)<sup>٢</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه صحيح؛ لأن الإبدال في اللغة يقصد إلى تيسير الكلام؛ وهذه العلة كافية ليختار أبو علي قراءة الصاد في "صراط" ويخالف شيخه ابن السراج الذي اختار قراءة السين لأن أصل الكلمة بالسين، وقد أكد ابن جني على جواز إبدال الصاد من السين قال: (الصاد حرف مهموس يكون أصلا وبدلاً وزائداً...والصاد من الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة....، وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً)<sup>٣</sup>.

ووجه أبو علي قراءة "الزراط" بالزاي قال: (فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه وذلك أن "مَنْ قال" في أصدرت: أزدت وفي القصد القرد، فأبدل من الصاد الزاي فإنه إذا تحركت الصاد في نحو صدرت وصدفت لم يبدل، فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء، لأنها قد تحركت كما تحركت في صدقت)<sup>٤</sup>.

وأرى أن القراءة "بالزاي" لغة من لغات العرب وقد وجه هذا ابن زنجلة قال: - (بأنها لغة للعرب)<sup>٥</sup>.

وأيضاً مانزال نرى في اللهجات المحكية في الوقت الحاضر في السودان آثاراً لهذه اللغة. ومن شواهد الإبدال عند أبي علي الفارسي أجاز أبو علي إبدال الهاء من الياء في قوله تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي)<sup>٦</sup>، واستشهد لها يقول العرب: "ذه أمة الله" في ذي وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء كما في قوله (قل هذي سبيلي)، فإذا وقفت قلت "هذه" نحذفها كما

١ انظر: السبعة في القراءات. ابن مجاهد. ص ١٠٥-١٠٦. و الحجة أبو علي الفارسي. ج ١ ص ٤٩.

٢ الحجة أبو علي الفارسي. ج ١ ص ٥١.

٣ سر صناعة الإعراب عثمان بن جني حقه أحمد فريد أحمد المكتبة التوفيقية د. ط. ج ١ ص ١٨٩.

٤ الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. ج ١ ص ٥٣.

٥ انظر حجة القراءات ابن زنجلة ص ٨٠.

٦ يوسف ١٠٨.

حذفتها في "عليه" و"به" في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف "هذه" فإذا وصلوا قالوا: (هذي فلانة)¹.

وأرى أن إبدال الهاء من الياء له ما يسوغه في علم الأصوات وهو تقارب الهاء مع الحركات أو حروف اللين كما يرى المحدثون في المخرج، حيث رأوا (أن الضم يتخذ في صناعة الهاء وضعاً مماثلاً للذي يتخذه مع الحركات، والفارق هو ذبذبة الأوتار الصوتية التي تميز الحركات عن الهاء)².

وبما أن المحدثين يرون الياء المدية من الحركات، فهي تبدل من الهاء في التضعيف كقول العرب "دهدعت، دهديت".

وفي باب الإبدال هناك رأي لأبي علي الفارسي في كتاب الحجة قريب من رأي المحدثين في إبدال الحركات من بعضها وذلك طلباً للخفة.

يقول أبو علي في توجيه القراءات التي وردت فيها الكلمات التالية: ("ببوت، عبوب، عبون" حيث قرأت هذه الكلمات بضم الباء في بيوت وكسرها : (أما من ضمّ الفاء في شيوخ وعبون وجيوب فبين لا نظر فيه بمنزلة فعول إذا كان جمعا ولم تكن عينه ياءً ، وأما من قال : شيوخ وجيوب فكسر الفاء فانما فعل ذلك من أجل الياء)³.

(أبدل من الضمة الكسرة، لأن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها، فإن قلت هلا استقبح ذلك؛ لأنه أتى بضممة بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم رفضوه في كلامهم، فهلا رفض أيضاً القارئ للجيوب ذلك؟ قيل: إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره، ولم تكن بمنزلة ما لا تقرب فيه)⁴.

وهذا قريب من تفسير المحدثين لهذه الظاهرة يقول دسمير استيتية معلقاً على آراء القدماء في هذه القضية: (وقد ذهب بعضهم في تفسير هذا التحول الصوتي، إلى أن العرب استنقلوا الضمة في الباء وبعدها ياء مضمومة، فيجتمع في الكلمة ضمّتان بعدهما واو ساكنة، فتصير بمنزلة ثلاث ضمّات، وهذا من أثقل الكلام، فكسروا الباء لثقل الضمّات، ولقرب الكسر من الياء)⁵.

وتابع أن هذا التوجيه السابق فيه استيعاب لحقيقة التغير الصوتي المتمثل في تحويل الضمة في هذه الجموع إلى كسرة، اللهم إلا تصوره في أن للياء ضمة تسبق الواو الساكنة في بيوت

١ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٦٨.

٢ انظر الأصوات اللغوية د. عبد القادر عبد الجليل دار صفاء للنشر عمان الاردن ط ١٩٩٨ م ص ١٨٣.

٣ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٨٠ و حجة القراءات ابن زنجلة ص ١٢٧ و القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية د. دسمير استيتية ص ٣٢.

٤ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٨٠.

٥ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية د. دسمير استيتية ص ٣٢-٣٣ وانظر حجة القراءات ابن زنجلة ص ١٢٧.



وشبهها، وهذا جارٍ على تصور علماء العربية المتقدمين في أن كل حركة من الحركات الطوال "حروف المد" تكون مسبوقة بحركة قصيرة من جنسها<sup>١</sup>.

ولكن ما نلاحظه على توجيه أبي علي الفارسي لهذه القراءات أنه يختلف عن توجيه القدماء، فلم ير أن فيه اجتماعاً للضمات، وإنما قال إنها للتقريب، والتقريب معناه في رأيي تناسب الأصوات والخفة في النطق، وهذا ربما يقترب من قول المحدثين الذين يرون أن صعوبة النطق تكمن من حيث وضع اللسان عند نطقها، فضمة الباء صوت خلفي؛ لأن اللسان يرتد للخلف عند نطقها، وأما الياء فهو صوت أمامي؛ لأن موضع نطقه الحنك الصلب، والواو صوت خلفي، وبذلك تكون الباء قد انحصرت بين صوتين خلفيين مع كونها مخالفة من حيث أنها صوت أمامي. وبكسر الباء يصبح الصائتان الأول والثاني أماميين وهذا وجه المماثلة<sup>٢</sup>.

وهذا ما أشار إليه أبو علي الفارسي: (واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه البتة، ونحو ذلك: "شعير، رغيف، شهيد"، وليس في الكلام شيء على فعيل على غير هذا الوجه فكذلك نحو شيوخ، جيوب)<sup>٣</sup>.

وقد وجه أبو علي على هذا الأمر قراءة "عليهم" في سورة الفاتحة قال: (الحجة لمن قرأ "عليهم" بكسر الهاء أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداها قبل الألف أميلت الألف نحوها وقربت منها، كذلك إذا وقعت قبل الهاء، قربت الهاء منها بإبدال ضممتها كسرة كما ملتهم الألف نحو الياء<sup>٤</sup>.

ومن هذا الكلام يتبين لنا موقف أبي علي الفارسي من إبدال الحركات بعضها من بعض وإن كنت لا أتفق مع أبي علي في أن الكسرة أبدلت من الضمة لتناسب الهاء، وإنما أرادوا أن يماثلوا بين الكسرة والياء لأنهما قريبان من بعضهما وهما صوتان أماميان كما يقول الدكتور سمير<sup>٥</sup>، والضمة صوت خلفي فكرهوا أن يعقب الصوت الأمامي صوت خلفي فأبدلوا الضمة كسرة.

ومن باب الإبدال توجيه أبي علي الفارسي لقراءة (يا بشري<sup>٦</sup>)، وقال عنها هذا من باب إبدال الياء من الألف واستشهد لها بقول أبي ذؤيب الهذلي:-

(سبقوا هويً واعتفوا لهواهم  
فتخرموا ولكل جنب مصرع)<sup>٧</sup>

١ المرجع نفسه ص ٣٣.

٢ انظر القراءات القرآنية بين العربية والاصوات اللغوية د. سمير استيتية ص ٣٣.

٣ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٢٨٠.

٤ المصدر السابق ج ١ ص ٦٢.

٥ انظر القراءات القرآنية بين العربية والاصوات اللغوية د. سمير استيتية ص ٣٣.

٦ يوسف ١١٩.

٧ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٦٢. شرح ديوان الهذليين. دار الكتب، ط ٣، ج ١ ص ٢.

الشاهد في هذا البيت أن أبا ذؤيب أبدل من الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم فتكون بدل هوي كلمة هويّ وهذه لهجة هذيل وقد استدل بها أبو علي لإثبات إبدال الألف ياء .  
وقد قال أبو علي عن هذه اللغة: (ومما يثبت هذه اللغة أنها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس عليها، وذلك إن بني تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في هذه فإذا وصلوا قالوا:

(فهذي شهور الصيف عنا قد انقضت      فما للنوى ترمي بليلى المراميا)<sup>١</sup>

والشاهد في هذا البيت أن بني تميم يبدلون الهاء ياء واستشهد به أبو علي الفارسي على الإبدال وهذا ما نلاحظه أيضا في اللهجات المحكية في الوقت الحاضر في البيئة البدوية حيث يقولون بدل هذه "هذي".

### هـ - (الإمالة)

لم تخرج آراء القدماء في الإمالة عن كونها تناسبا صوتياً تنحو فيه الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، ويشترك فيها كلٌّ من الاسم والفعل، وقد وقف علماء اللغة عند هذه الظاهرة محاولين تعريفها وتحديد شروطها وأسبابها وموانعها، وقد أورد ابن جني تعريفاً للإمالة يقول فيه: (إنه تقريب الصوت من الصوت)<sup>٢</sup> وكذلك أورد ابن يعيش تعريفاً للإمالة يقول فيه: (وهي تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت..)<sup>٣</sup> أما السيوطي فقد عرفها بقوله: (الإمالة تناسب الصوت وذلك أن الألف والياء، وإن تقاربا في الوصف قد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحواً بالألف نحو الياء.. فيحصل بذلك التناسب)<sup>٤</sup>.

أما المحدثون فلم يخرج رأيهم عن رأي القدماء من أن الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهذا التعريف صحيح صوتياً)<sup>٥</sup>.

وحكم الإمالة في اللغة أنها جائزة، علل السيوطي سبب هذا الجواز بقوله: (ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب، لأن العرب مختلفون في ذلك، فمنهم من أمال وهم: تميم وأسد، وقيس ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم: (أهل الحجاز)<sup>٦</sup> يرى ابن يعيش في حكم الإمالة أن الإمالة فرع والأصل هو الفتح، يقول في ذلك: (ألا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة، بل كل ممال لعلّة لك أن لا تميله)<sup>٧</sup>.

١ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، ج ١، ص ٦٢. والأغاني، أبو الفرج الأصفهاني. الناشران صلاح يوسف خليل، دار الفكر للجمع، بيروت، ١٩٧٠، ج ٢، ص ١١. والبيت لمجنون ليلى في ديوانه قدم له وشرحه مجيد طراد عالم الكتب ١٩٦١ ص ٢٣١.  
٢ الخصائص، ابن جني، ج ٢ ص ١٤١.  
٣ المفصل، ابن يعيش، ج ٩ ص ٥٣.  
٤ همع الهوامع في جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج ٦ ص ١٨٣.  
٥ انظر: القراءات القرآنية بين العربية والاصوات اللغوية ، د.سمير استيتيه ص ٤٢.  
٦ همع الهوامع، السيوطي، ج ٦ ص ١٨٣ - ١٨٤.  
٧ المفصل ابن يعيش، ج ٩ ص ٥٤.

يتبين لنا من آراء اللغويين في الإمالة أن هناك عللاً، وهي أن تقع بقرب الألف كسرة أو ياء قبلها، أو تكون الألف منقلبة عن ياء أو كسرة أو مشبهة للمنقلبين، أو يكون الحرف الذي قبل الألف مكسوراً، على أن وجود مثل هذه العلل لا يوجب الإمالة بل يُجيزها.

وجه أبو علي كثيراً من مواضع الإمالة في القراءات القرآنية وتلمس لها الأسباب والعلل، وقد تتبعت ما أورده أبو علي من توجيهات إمالات بعض القراء، فوجدت أن أبا علي لم يخرج عما أقره أهل اللغة في الإمالة، من حيث عللها وموانعها\*، إلا أن أبا علي لم يقف عند الحدود التي وضعها اللغويون في إجازة الإمالة، بل حسن كثير من مواضع الإمالة التي اعترتها بعض موانع الإمالة وتلمس لها توجيهات لطيفة، ومنها: -

إمالة الألف من أجل الكسرة في كلمة "ضِعَافٌ"، في قوله تعالى: (لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا)<sup>١</sup>.

قرأ حمزة وحده بالإمالة<sup>٢</sup>.

وعلل أبو علي هذه الإمالة: (أن ما كان على فعال وكان أوله حرفاً مستعلياً مكسوراً نحو: ضِعَافٍ وقباب، وخِبات، وغلاب يحسن فيه الإمالة وذلك أنه قد تصعد بالحرف المستعلي ثم انحدر بالكسر، فيستحب أن لا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر فيجعل الصوت على طريقة واحدة فلا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر)<sup>٣</sup>. وأرى أن هذه الإمالة لها ما يسوغها من الناحية الصوتية فهي أسهل وأخف في النطق وذلك لما جلبته الكسرة من تسفل وانحدار بعد استعلاء بالضاد. ويبدو لي أن رأي أبي علي في تحسين الإمالة هنا، لكرامة التصعد بالتفخيم "الفتح" ليس منافياً للتناسب الصوتي، لما في النطق من تسهيل وتخفيف.

أما إمالة القراء من أجل كسرة لاحقة في كلمة "وال" في قوله تعالى: (وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَالٍ)<sup>٤</sup>، فقد حسنها أبو علي قياساً على إمالة كلمة "وافد، وعامر" وذلك أن الإمالة جاءت بسبب كسرة لاحقة بعد الألف<sup>٥</sup>.

أمال بعض القراء الألف في "طغيانهم". ووجه الإمالة كما ذكره أبو علي: (أن الألف قد اكتنفها شينان: كل واحدٍ منهما يجلبُ الإمالة، وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها، فإذا كان كل واحدٍ منهما على انفراده يوجب الإمالة، في نحو السيال و الضباح ومررت ببابه، وباداره فإذا

\*موانع الإمالة: (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، العين، الخاء، القاف، انظر المفصل ابن يعيش ج ٩ ص ٥٩)

١ النساء، ٩.

٢ السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٢٢٧.

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٢ ص ٦٨.

٤ الرعد ١١.

٥ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٨.

اجتمعاً كان أوجب للإمالة<sup>١</sup>، حسن أبو علي الإمالة في طغيانهم بالرغم من أن أول الكلمة حرف مستعلٍ مضموم، والطاء والضم يمنعان الإمالة يقول أبو علي: (إلا أن المستعلي لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة وقاس لذلك ضعاف وقباب، ولم يميلوا نحو مراض".

وأرى هنا أن الألف في طغيانهم سبقت بحرفين مستعليين هما الطاء المضمومة، والعين الساكنة، ولم أجد وجهاً لإهمال العين الساكنة في حديث أبي علي. وجه أبو علي إمالة القرّاء من الأسماء والأفعال المنقلبة ألفها عن ياء مثل: "الهدى، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى...": يقول أبو علي: (أما إمالة نافع (الهدى، والهوى، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، وأرى، ونأى) فحسنة لأنها ألفات منقلبة عن الياء أو في حكم المنقلب عنها، فأمالوها ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذلك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف نحو: العشا والبكا والمكلا مع أنها منقلبة عن الواو فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء أو كان في حكم ذلك لتدل الإمالة والإنحاء بالالف نحو الياء على (الياء)<sup>٢</sup>.

كما وجه أبو علي قراءة من كره الإمالة فيما أصله ياء نحو "هدى، عمى، واستوى" لأنه كره أن ينحو نحو الياء، يقول أبو علي: (وقد كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعني ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء كما أن الأكثر من يقول رُد، فيصح الضمة ولا ينحوبها نحو الكسرة، لأنه قد كرهها حتى أذهبها بالإدغام)<sup>٣</sup>. أمال بعض القرّاء رؤوس الآيات مثل آيات سورة "طه، النجم، وعبس وتولى، والضحى والليل..". قال أبو علي (إنما أمال الألفات في رؤوس الآي، لأن الفواصل بمنزلة القوافي في أنها مواضع وقوف، كما أن أواخر البيوت كذلك وقد فصلوا بين الوصل والوقف؛ فأمالوا إذا وقفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا)<sup>٤</sup>.

١ الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي، ج ١ ص ٢٣٠.

٢ الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي، ج ١ ص ٣٧٩ والكشف مكي ج ١ ص ١٧٧.

٣ الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي، ج ١ ص ٣٨١.

٤ الحجة أبو علي الفارسي، ج ١ ص ٣٨١-٣٨٢، والكشف مكي، ج ١ ص ١٨٧.

## و- (الوقف)

الوقف لغة: الكف عن الفعل والقول<sup>١</sup>.

وفي الاصطلاح: قطع الصوت آخر الكلمة زمنياً ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها<sup>٢</sup>، ولا يُقصد بهذا الوقف والابتداء الذي يبحث في معاني القرآن، ولكن يبحث في التغيرات التي تطرأ على آخر حرف في الكلمة عندما ننطقها ونقف عليها.

والوقف بوصفه مظهراً صوتياً للغة له عدة طرق، منها: الإسكان والروم والإشمام والقلب والحذف وغير ذلك من وجوه تصرف العرب بآخر الكلم.

وقد تتبعت بعض مواضع الوقف في القراءات القرآنية، ووقفت على العلل التي استند إليها اللغويون في توجيه تلك القراءات، فوجدت أنها لا تخرج عن وجهين:

الأول: ردّ بعض قراءات الوقف إلى السماع والنقل عن العرب، ومنه الوقف بإسكان الحرف، على الأصل، وهو أكثر كلام العرب<sup>٣</sup>.

الثاني: ردّ بعض قراءات الوقف إلى علل صوتية ونطقية. ومنها الوقف بالنقل، ويُقصد به نقل حركة الموقوف عليه إلى الساكن الذي قبله، وذلك للخروج من محذور التقاء الساكنين، ومن هذا الباب وجه أبو علي قراءة أبي عمرو (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ)<sup>٤</sup>.

قرأ أبو عمرو (بالصبر) يشم الباء شيئاً من الجر ولا يشبع يقول ابن مجاهد: (هذا لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل حركة الراء إلى الباء)<sup>٥</sup>.

استشهد أبو علي لهذه القراءة، بقراءة من قرأ في سورة العصر "والعصر" يقول أبو علي: (أما إشمام أبي عمرو الباء الكسر فهو مما يجوز في الوقف ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف ولا يكون في القراءة)<sup>٦</sup>.

وأرى هنا أن أبا علي قد اشترط (إشمام الصاد الباء شيئاً من الكسر، وعندني أن هذا الوقف مسموع عن العرب، وهو وقف تام على رأس الآية. وهو كثير في القرآن الكريم).

ومن مواضع الوقف، الوقف بحذف الحرف. ويكون ذلك بحذف الياء من الاسم المنقوص المعرف بال، إذ يذكر النحويون أن ما عرف بال من الأسماء المنقوصة تثبت ياءه في القياس.

وجه أبو علي قراءة الوقف في قوله تعالى (الكبيرُ الْمُتَعَالِ)<sup>٧</sup>، فأما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في (الكبير المتعالي) فهو في القياس وليس ما فيه الألف واللام في هذا)<sup>٨</sup>.

١ لسان العرب: ابن منظور، انظر مادة (وقف).

٢ منار الهدى في الوقف والابتداء، أحمد الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١٩٧٣ م ص ٨.

٣ انظر نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، دار الندوة، بيروت ط ١٩٨٥.

٤ العصر ٣.

٥ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٦٩٦.

٦ الحجة للقراء السبعة، أبو علي ج ٦ ص ٤٣٨.

وأرى أن حذف الياء في هذا الموضوع إنما هو لضرورة اقتضتها فواصل الآيات والفواصل أماكن تغيير عند العرب، فتحذف فيها الحركات أو تقصر فحسن الوقف.

وكذلك الوقف بإبدال أحد الحروف أو التثوين بأحد الأحرف اللينة أو الهاء، ومنه إبدال تثوين المنسوب ألفاً وسُميت في الشعر ألف الإطلاق، ومنه إبدال تاء التأنيث هاء<sup>٢</sup>.

ومنه توجيه أبي علي لقراءة ابن كثير وابن عامر في قوله تعالى: (أبتِ إني رأيتُ)<sup>٤</sup>، حيث قرئت "يا أبة" يقول أبو علي في هذه القراءة: (فأما وقف ابن كثير على الهاء وقوله: يا أبة فإنما وقف بالهاء لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف، فيتغير الحرف في الوقف لذلك كما غير التثوين فانفتح ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غيرت الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة في الوقف و تغييرات الوقف كثيرة، فإن قلت: هلا أبدلت التاء ياءً في الوقف، ولم تبدل منها الهاء، لأنه ممن يكسر فيقرأ (يا أبتِ) وإذا كان كذلك فالإضافة في الاسم مرادة كما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء كذلك إذا وقف وهو يريد هاء، قيل له: لا يلزم اعتبار الإضافة، لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة فتبدل منها الهاء)<sup>٥</sup>.

وأرى هنا أن أبا علي لم يلتفت إلى التوجيه الصوتي، بل قدم لنا ما هو مسموع عن العرب في إثبات التاء في الوصل والوقف، وتقديره نية الإضافة في إثبات التاء في الوقف والوصل، وعندني أن إبدال تاء التأنيث هاء إنما تأتي لخفة الهاء وبها تظهر الحركة، وتبين حركة الفتح، ووجدت شيئاً من هذا عند ابن خالويه إذ يقول (إن النداء يحذف الحرف وتبقى الكلمة بعد النداء المرخم عليها حركة الفتح أو الضم أو الكسر فتأتي هاء السكت لبيان الحركة)<sup>٦</sup>.

وقف بعض القراء على زيادة هاء السكت في آخر الاسم أو الفعل، فقد أورد ابن مجاهد إثبات الهاء في الوقف في (اقتده مالميه، كتابيه، حسابيه..)<sup>٧</sup>. وقد وجه أبو علي تلك القراءات بقوله: (فالإسقاط للهاء في الدرج أوجه في قياس العربية... وشبه ذلك في القوافي أو الفواصل، فإذا وصلوا تحذف هاء السكت)<sup>٨</sup>. بينما رأى مكي: (وحجة من حذف الهاء في الوصل إنما جيء بها للوقف، لبيان حركة ما قبلها ولذلك سميت هاء السكت، فلما كانت إنما يؤتى بها في الوقف لبيان الحركة

١ الرعد ١١.

٢ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٥ ص ١٤.

٣ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ٣٤٤، والحجة، أبو علي الفارسي ج ٤ ص ٣٩٠.

٤ يوسف ٤.

٥ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٤، ص ٣٩٢.

٦ انظر الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، ص ١٩٢.

٧ انظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ١٨٨.

٨ انظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي، ج ٢ ص ٣٧٦.

التي هي في ياء الإضافة، استغنى عنها في الوصل؛ لأن الحركة في الياء ثابتة، فهي مثل ألف الوصل التي جيء بها للابتداء، فإذا لم يُبتدأ بها واتصل الكلام استغنى عنها<sup>١</sup>.

وأرى هنا أن تعليل مكي هو الأقرب إلى الصحيح، إذ تحذف الهاء في الوصل لعدم الحاجة إليها في بيان الحركة، كما أن إثباتها جائز لعدم وجود صعوبة في نطقها في الوصل.

أشبع بعض القراء الحركة عند الوقف ومن ذلك قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: (خَيْرًا يَرَهُ)<sup>٢</sup>، حيث قرأ "يرهو" يقول أبو علي: (إثبات الواو في "يره" بعد الهاء هو الوجه، كما تقول: أكرمهم، وضربهم، فثبت الواو بعد الهاء الوصل، لأن هذه الهاء يتبعها حرف اللين الواو والياء إذا كانت قبلها كسرة، أو ياء نحو: بهي وعليهي، وإنما يخلى من حرف اللين في نحو: ضربة، وله في الشعر وفي لغة ليست بذاك في الاشتهار، فأما من جزم فقال (يره) في الوصل؛ فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة، ويشبهه أن تكون غامضة خفية لأن سيبويه لم يذكرها<sup>٣</sup>.

وأرى هنا أن ما ذهب إليه أبو علي في هذا التوجيه دقيق، إذ إنه جعل الهاء يتبعها حرف اللين إذا كان قبلها كسرة أو ياء، وهي هنا غير مسبوقة لا بكسرة، ولا ياء، وإنما مسبوقة بفتحة على الراء.

وأرى أن مكيًا قدم حجة أقوى لإشباع هذه الحركة إذ يقول: (اعلم أن الهاء في "به، وعليه" وشبهه هي الاسم، لكن لما قلت حروف الاسم، فكان على حرف واحد. وذلك الحرف حرف خفي ضعيف قووه بزيادة واو فقالوا "بهو وعليهوا" فهذا هو الأصل<sup>٤</sup>.

١ انظر الكشف، مكي، ج ١ ص ٣٠٨.

٢ الزلزلة ٧.

٣ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج ٦ ص ٤٣٠.

٤ الكشف، مكي ج ١ ص ٤٢.

### ز- (الهمز)

الهمز حرف مجهور وهو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصلٌ وبدلٌ وزائدٌ ومعنى قولنا أصل يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه،<sup>١</sup> وعد سيبويه الهمزة في أول حروف المعجم<sup>٢</sup> وذكر مخرجها من أقصى الحلق<sup>٣</sup> وكذلك عدها من الحروف المجهورة<sup>٤</sup> أما المحدثون فيرون أن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس<sup>٥</sup>

وتثير قضية الهمز في اللغة العربية مشكلة في نطق هذه الهمزة، وكذلك في كتابتها، وهذه المشكلة تأتي نتيجة للتحويلات التي تطرأ على الهمز في النطق فهي تخفف أحياناً، وتحذف أحياناً. ولهذا نشأ في العربية عدة حالات للهمزة، وهي: التحقيق، والتخفيف، والإبدال، والحذف.

وقد تناول أبو علي الفارسي قضايا الهمز في اللغة العربية من خلال توجيهه للقراءات في كتاب الحجة وكانت له آراء مهمة في هذا الموضوع، وسأعرض في هذا القسم من البحث بعض آرائه ومدى اتفاقه واختلافه مع العلماء القدماء والمحدثين و أبين رأيه فيه.

### أولاً (تحقيق الهمز)

رأى أبو علي أن تحقيق الهمز هو من أصالة الهمزة، لأنها تكون جزءاً من الكلمة وقد قدم تعليلاً لمن حقق الهمزة في كثير من القراءات وذلك بسبب أن الأصل في الكلمة يكون مهموزاً، ومنه توجيهه لقوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ)<sup>٦</sup>.

قال أبو علي: (حجة من قرأ) يؤمنون) بتحقيق الهمز، فلأنه إنما ترك الهمز في "أومن" لاجتماع الهمزتين، كما أن تركها في "أمن" كذلك، فلما زال اجتماعها مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأن الهمزة من الأمن والأمنة فاء الفعل<sup>٧</sup>.

وعلى هذا يكون تحقيق الهمز هو الأصل عند أبي علي واتفق في هذا وكثيراً من القدماء والمحدثين ومنهم مكي، قال: (فحجة من حققها في فاء الفعل وعينه ولامه أنه أتى بها على الأصل، فأظهرها محققة، كما يفعل بسائر الحروف، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها، إذ ليس قبلها، همزة وزاده قوة أن كثيراً من القراء يحققونها مع تكرارها على أصلها، فكان تحقيقها وهي مفردة أكد وأخف وأقوى<sup>٨</sup>.

١ سر صناعة الإعراب ابن جني ج ١ ص ٧٣.

٢ انظر الكتاب سيبويه ج ٤ ص ٤٣١

٣ المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٣٣

٤ المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٣٣

٥ الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ص ٩٠

٦ البقرة ٣.

٧ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ١ ص ٢٣٨-٢٣٩.

٨ الكشف، مكي ج ١ ص ٨٠.



وقد أكد أبو علي الفارسي أصالة تحقيق الهمز في أكثر من موقع في كتابه، ومنه توجيهه لقراءة قوله تعالى: (التَّيِّين)<sup>١</sup>.

قال أبو علي: (الحجة لمن همز النبيء) (حيث همز) أن يقول: هو أصل الكلمة وليس مثل عبيد، الذي قد ألزم البدل، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في الكلام، ولم يبدلوها، كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصل الكلمة وأتى به قوم في كلامهم على أصله لم يكن كماضي يدع ونحوه مما رفض استعماله وأطرح)<sup>٢</sup>.

فأما ما روي عن الحديث (من أن بعضهم قال: يا نبيء الله! فقال: لست بنبيء الله، ولكني نبيء الله)<sup>٣</sup> فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناد الحديث.... ولم نعلم أنه عليه السلام أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم)<sup>٤</sup>.

وأرى هنا أن تركيز أبي علي الفارسي على أن تحقيق الهمز مرده إلى أنه كان يستشعر أن بعض الناس أو اللغويين كانوا يعتقدون بعدم أصالة الهمزة، وذلك لأن أهل الحجاز لا يهمزون، فأكد أصالة الهمز.

وهذا الأمر له صداه في القديم والحديث، ففي القديم كان المبرد يعبر عن الهمزة بلفظ الألف من مثل قوله: (ألف المضارعة، وألف الاستفهام، وألفات الوصل والقطع)<sup>٥</sup>.

وكذلك فعل ابن يعيش فقال الهمزة، ويُقال لها الألف<sup>٦</sup> وله صداه في الحديث يقول أنيس عن الهمزة (ورغم الاعتراف بها كصوت أساسي في كثير من لغات العالم لم تحظ برمز خاص بها في رسم تلك اللغات)<sup>٧</sup>.

ومن قضايا تحقيق الهمزة توجيه أبي علي لقراءة تخفيف الهمزتين في قوله تعالى: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)<sup>٨</sup>.

قال أبو علي: (فمن حجة من حققهما أن يقول: أن الهمزة حرف من حروف الحلق فكما اجتمع المثل مع مثله مع سائر حروف الحلق نحو فة، فهت، كع، كععت، كذلك حكم الهمزة)<sup>٩</sup>.  
ومما يجوز ذلك من استعمالهم له قولهم "رأس، تذابت الريح"، ومما يقوي ويسوغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه<sup>١٠</sup>.

١ البقرة ٦١.

٢ انظر الحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٩٢.

٣ أخرجه الحاكم في المستدرک، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، ٢٣١/٢، الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ج ١، ص ٧٣.

٤ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص ٩٢.

٥ المقضب المبرد ج ٢، ص ٧٤ - ٨٨.

٦ شرح المفصل ابن يعيش ج ١ ص ١٢٦، وانظر اللهجات العربية والقراءات د. محمد خان دار الفجر - القاهرة ط ٢ - ٢٠٠٣ م، ص ٢٩٨.

٧ الاصوات اللغوية إبراهيم أنيس ص ٩١.

٨ البقرة ٦.

٩ الحجة أبو علي الفارسي، ج ١، ص ٢٧٤.

وقد كان رأي أبي علي مصيباً في تحقيق الهمزتين، فقد ناقش الدكتور سمير استيتيه الرأي القائل (أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي الهمزتان فتحققاً، وقد وردت هذه الدعوى عند إمام النحاة سيبويه رحمه الله، واستشهد بقوله لسيبويه "وأما الذين لا يخفون الهمزة فيحققونها جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً"، ثم يقول: (فتحقيق الهمزة إذن هو الأصل والأخذ به أخذ بمسلك عربي سليم في الأداء).<sup>٢</sup>

### (تخفيف الهمز)

وجه أبو علي الفارسي كثيراً من القراءات التي جاءت الهمزة فيها مخففة، وكانت له آراء في تخفيف الهمز، ومنها توجيهه لقوله تعالى: (أرأيئكم)<sup>٣</sup> و(أرأيئكم)<sup>٤</sup>، فُرئت هاتان الآيتان بتحقيق الهمز، وتخفيفه وحذفه<sup>٥</sup>... قال أبو علي: (من قال أرأيتم وأرأيتم فهمز كان قوله بين لأنه فعلت من الرؤية فالهمز عين الفعل..... وقوله: قرأ نافع بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز، يريد أن نافعاً يجعل الهمزة بين وبين وقياسها إذا خففت أن تجعل بين وبين أي بين الهمزة و الألف فهذا التخفيف على قياس التحقيق<sup>٦</sup>

ورأى مكي: (أن الحجة لمن خفف الثانية أنه استنتقل اجتماع همزتين في فعل مع اتصال الفعل بضمير، وذلك كله ثقيل، فخفف الثانية بين الهمزة والألف).<sup>٧</sup>

وقد أشار المحدثون إلى هذه الحالة من التخفيف بالهمزة وعدوها من باب سقوط الهمزة وترك حركتها وراءها يقول الدكتور إبراهيم أنيس (فقد قالوا إن تسهيل الهمزة المتحركة بأن ينطق بها لا مخففة، ولا حرف لين خالص بل بين بين، فالهمزة المكسورة ينطق بها في حالة تسهيلها بين بين، لا مخففة ولا ياء خالصة، هكذا قال القدماء من القراء. أما التكيف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم به بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً، وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة حركة وراءها).<sup>٨</sup>

وأرى أن هذا التخفيف هو من باب حذف الهمزة وإبقاء حركتها مثلما ذهب الدكتور إبراهيم أنيس، وذلك لأننا أثناء النطق بهذه الآية لا ننطق همزة، وكل ما هنالك أننا ننطق فتحة طويلة، وهذه

١ الحجة، أبو علي الفارسي، ج ١، ص ٢٧٤-٢٧٥ والكتاب سيبويه ج ٣ ص ٥٤٩.

٢ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية د. سمير استيتيه ص ٢٧.

٣ الأنعام ٤٠.

٤ الأنعام ٤٦.

٥ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ٢٥٧.

٦ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٣ ص ٣٠٦.

٧ انظر الكشف مكي ج ١ ص ٤٣١.

٨ الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص ٩١.

الفتحة الطويلة أسماها القدماء الهمزة المخففة. وقد أشار إلى هذه الحركة أبو علي الفارسي نفسه عندما قال عنها: "ومن قرأ من غير همز بألف فقد جعلها بين بين الهمزة والألف" والألف عند المحدثين هي حركة الفتحة الطويلة.

وفي باب تسهيل الهمز احتج أبو علي لقراءة من قرأ "أأنت، إذا، أنذرتهم" فسَهّل الهمزة بإدخال الألف بين الهمزتين قال أبو علي في توجيه قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ<sup>١</sup>) (والحجة لمن قال "أنذرتهم" فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعها في مواضع من كلامهم من ذلك أنهم لما اجتمعنا في آدم وأدر وأخر، ألزموا جميعاً الثانية البدل ولم يحققوا الثانية)<sup>٢</sup>. ولما كسروا وحقروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز فقالوا: أواخر أواخر فأبدلوا منها الواو كما أبدلوا مما هو ألف لا يناسب الهمزة نحو: ضوارب وضويرب ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعها واستشهد لذلك التخفيف أن العرب كرهت اجتماع الهمزتين فأدخلوا بينهما الألف واستشهد بقول الشاعر:

تطللت فاستشرفته فعرفته      فقلت له أأنت زيد الأرانب<sup>٣</sup>

والشاهد في البيت أنه لما اجتمعت الهمزتان خففوهما بدخول الألف الساكنة بينهما بقوله "أأنت".

وقد علل الدكتور سمير استيتية هذا التخفيف بقوله (تسهيل الهمزة الثانية مع إدخال الألف بينهما، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة... والواضح أن الهمزة الأولى همزة استفهام. والحق من الناحية الصوتية لم يتم إدخال ألف، ولكن فتحة الهمزة الأولى أطيلت حتى أصبحت ألفاً والذي دعاهم إلى القول بإدخال ألف بين الهمزتين هو الشكل الكتابي لا الناحية النطقية. وهذا الوجه المروي عن هشام عربي سليم قال سيبيويه "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين همزة الاستفهام ألفاً إذا التقتا".

وقد تم هذا التغيير الصوتي على مرحلتين هما: مد الفتحة حتى تصبح ألفاً، ثم تسهيل الهمزة الثانية. أما التسهيل فهو من الناحية الصوتية وفي هذا السياق حذف الهمزة الثانية مع بقاء حركتها<sup>٤</sup>.

١ البقرة ٦.

٢ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ج ١ ص ٢٧٥-٢٧٦.

٣ انظر الحجة للقراء السبعة ج ١ ص ٢٧٩ ولسان العرب ابن منظور مادة آ وديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، شرح الإمام أبي نصر بن حاتم الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٣، ج ٣ ص ١٨٤٩

٤ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية د. سمير استيتية ص ٢٧ - ٢٨.

## ( حذف الهمزة )

وجه أبو علي الفارسي قراءة حذف الهمزة في قوله تعالى : (الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ)<sup>١</sup> وقوله تعالى : (فَدَأْفَلِحَ مَنْ تَزَكَّى)<sup>٢</sup>

قال أبو علي الفارسي : ( أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو الأرض والآخرة ، والأسماء ، وحذف الهمزة ، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خفت وما قبلها ساكن غير الألف ، وسواءً كان ذلك في كلمة واحدة ، أو في كلمتين منفصلتين)<sup>٣</sup> وعلل أبو علي سبب حذف هذه الهمزة لالتقاء الساكنين يقول : ( فأما وجه حذف هذه الهمزة في التخفيف ، فإنها إذا أريد تخفيفها لم تخل من أن تُحذف أو تجعل بين بين . فلو جعلتها بين بين وقبلها ساكن لم يستقم ، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان؛ ألا ترى أنهم لم يخفوا الهمزة مبتدأة ، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال ، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن ؟ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء ، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن<sup>٤</sup>

وقد فسر لنا الدكتور سمير استثنائية هذا التحول في نطق الهمزة بقوله : ( إن الهمزة إذا كانت مسبوقه بصامت ساكن ، أو نصف حركة ساكنة فإنها تسقط عند ورش ، وتبقى حركتها وذلك كما في : ) الأرض ، والآخرة و الإحسان ، و قد أفلح ، وابن آدم ، و ألفوا آباءهم ) . فإذا الهمزة في هذه الكلمات تسقط وتبقى حركتها ، وذلك كما هو مبين بالشكل :

أ ل أ - ر ض \_\_\_\_\_ ال - ر ض ( الرض )

أ ل ء أ خ - ر - ة \_\_\_\_\_ ال ا خ - ر - ة ( الآخرة )<sup>٥</sup>

وأرى أن هذا الحذف في الهمزة جاء موافقاً للهجاء العربية القديمة ، وهو ما ذكره أبو علي الفارسي عندما قال : ( ومنهم من يحذف همزة الوصل فيقول : (لحمر) ومنهم لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول (ألحمر)<sup>٦</sup> وهذا ما نرى صداه في اللهجات المحكية في الوقت الحاضر

١ النمل ٢٥

٢ الأعلى ١٤

٣ الحجة للقرآن السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٣٩٢-٣٩٣

٤ المصدر نفسه ج ١ ص ٣٩٣

٥ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ، د. سمير استثنائية ص ١٧٣

٦ الحجة للقرآن السبعة ج ١ ص ٣٩٢

### ح - (باب الروم والإشمام)

الروم والإشمام ظاهرة صوتية استعملتها العرب في الوقف لتبين الحركة كيف كانت في الوصل. والروم هو أظهر للحركة من أصل الإشمام بقول سيبويه في الكتاب: (فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه بالإشمام، وبغير الإشمام، كما تقف عند المجزوم الساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف)<sup>١</sup> وقد جعل سيبويه علامتين لكل منهما للإشمام نقطة "°" وللروم خط "~" وظاهرة الروم عند غالبية القراء النطق بجزء من الحركة مدرك بالسمع. والإشمام الإشارة والتهيؤ الشفوي دون الإسماع يقول مكي: (فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشمَّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك)<sup>٢</sup> وقد فرق ابن جنى بين الإشمام والروم بقوله: (فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن. لكن الروم يكاد الحرف يكون به متحركاً)<sup>٣</sup>.

ومن حجة ذلك إشمام الضمة الكسرة، والإمالة بها نحوها في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) . قال أبو علي الفارسي: (إن ذلك أدلُّ على فُعَل، ألا ترى أنهم قد قالوا: كيدَ زيدٌ يفعل وما زيل يفعل، وهم يريدون فَعَلَ فإذا حركوا الفاء هذه التحريكة أمنَّ بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول وانفصل بها، فدلت عليه وكان أشد إبانة للمعنى المراد . ومن الحجة أنهم قد أشمَّوا نحو رُدُّ وعد من وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على فعل مع أن الضمة الخالصة تلحق فاءه فإذا كانوا قد تركوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه الضمة، فالزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر)<sup>٤</sup> وذلك لتمكنها في " قِيلَ " حيث ألزم الإشمام في الضمة لينفصل من الفعل المبني للفاعل، ليكون أدل على " فُعَل "، ثم إن أبا علي نحا في تقوية " قِيلَ " أن هذه الضمة منحوّ بها نحو الكسرة من باب إمالة الضمة نحو الكسرة لتكون أشدَّ مشكلة لما بعدها، وهو الكسر كما في قولنا (شربت من المنثُر)<sup>٥</sup>. يرى أبو علي في إشمام الصاد الزاي في قراءة حمزة في قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ)<sup>٦</sup>. (لأنه أثر أن يوفق بين الحرفين من وجه آخر، غير ما ذكر وهو أن السين مهموسة، والطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضع السين وهو الزاي؛ ليوافق الطاء أيضاً في الجهر، كما وافقه الصاد في الإطباق فوفق بين الحرفين من موضعين)<sup>٧</sup>. يسمى بعض المحدثين<sup>٨</sup> إبدال الصاد من السين في "سراط - صراط" بالمماثلة الكيفية

١ انظر : الكتاب، سيبويه ج ٤ ص (١٦٨)، وانظر الحجة أبو علي ج ١ ص (١٤٥).

٢ الكشف مكي ج ١ ص (١٢٢).

٣ الخصائص ابن جنى، ج ٢، ص ١٤٤.

٤ النقرة ١١.

٥ انظر الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ١ ص ٢٤٥-٢٤٦.

٦ لسان العرب ابن منظور ٥ / ٢٢٩ مادة نقر.

٧ الفاتحة ٦.

٨ الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي ج ٢ ص (٣٤٧).

أي طريقة الأداء النطقي، وقد فسر المحدثون ما ذهب إليه المتقدمون في "اهدنا الصراط المستقيم" من باب الإشمام في الصوامت، ورأوا أن شرب الصوت بعضاً من صفة الصوت الآخر باختلاف درجات كإشمام الصاد صوت الزاي)<sup>٢</sup>. وأرى أن تحديد أبي علي لمصطلح الروم بأنه تهيئة العضو لإخراج الصوت يتفق مع رأي المحدثين بأنه الإشمام وهو مماثلة كيفية، وإشراب بعض الاصوات بعضاً، وهو توجيه دقيق بالرغم من عدم وجود آلات في ذلك الزمن لتحديد مخارج الأصوات ودرجة وضوحها في السمع.

ومن الجدير ذكره أن مفهوم الروم عند أبي علي الفارسي هو نفسه عند البصريين، أما مفهومه عند الكوفيين فهو على العكس من ذلك؛ إذ ما اصطلاح البصريون على تسميته إشماماً سماه الكوفيون روماً، وما اصطلاحوا على تسميته روماً سماه الكوفيون إشماماً<sup>٤</sup>.

### ط - (الاختلاس)

الاختلاس كالخلس وهو الأخذ في نهزة ومخاتلة واختلست الشيء: سلبته،<sup>٥</sup> وفي الاصطلاح: فهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن<sup>٦</sup>.

والاختلاس عكس الإشباع والتمطيط<sup>٧</sup>، وقد روي الاختلاس عن أبي عمرو في ما توالفت فيه الحركات في نحو "بارئكم" و "يامرؤكم" و "يجمعكم" و "وأرئنا" فيرى في سمعه أنه أسكن ولم يكن يسكن،<sup>٨</sup> والاختلاس ضرب من التيسير، وخففوا على ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها<sup>٩</sup>.

وفصل أبو علي القول في الاختلاس، ورأى أن الاختلاس والتخفيف لا يكون إلا في الضمة والكسرة، وأما الفتحة فليس فيها تخفيف، والعلة ذكرها سيبويه هي خفة الفتحة<sup>١٠</sup> وأرى هنا أن توجيه أبي علي للاختلاس وحصره بالضمة والكسرة توجيه صحيح لأن الاختلاس نمط من التخفيف والتيسير في النطق، والفتحة خفيفة لا تحتاج إلى تخفيف.

١ انظر الأصوات اللغوية. عبد القادر عبد الجليل ص(٢٠٩).

٢ المصدر نفسه ص(٣١٢).

٤ انظر اللهجات العربية في التراث أحمد علم الدين الجندي ص ٣٧٩، وانظر القراءات القرآنية د. سمير أستيتية ص ٤٨

٥ لسان العرب مادة خلس

٦ التمهيد في علم التجويد شمس الدين محمد بن محمد النمشي (ابن الجزري) تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، ط ١، الرياض (١٩٨٥)، ص ٥٩

٧ انظر الكتاب سيبويه، ج ٤ ص(٢٠٢) والحجة أبو علي الفارسي ج ٢ ص (٨٣)

٨ انظر السبعة في القراءات ابن مجاهد ص (١٥٥-١٥٦)

٩ الخصائص ابن جني، ج ١ ص (٧٢)

١٠ الكتاب سيبويه، ج ٤ ص (٢٠٢)، والحجة لأبي علي الفارسي، ج ١ ص (٣٠٠)

ورأى أبو علي أن الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمثيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك)؛ وبهذا يفرق أبو علي بين الاختلاس والتسكين، لأن الاختلاس هو تقصير الحركة والتسكين هو إنهاء الحركة وحذفها.

## المصادر

### \* القرآن الكريم

١. إعراب القراءات السبع وعللها ، الحسن بن أحمد بن خالويه ، تحقيق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين - مكتبة الخانجي ، القاهرة - الطبعة الأولى
٢. إعراب القرآن الكريم ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس . تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد رئاسة ديوان الأوقاف ١٩٧٧
٣. الأغاني، أبو الفرج الاصفهاني، الناشران صلاح يوسف الخليل ودار الفكر للجميع، بيروت، ١٩٧٠.
٤. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
٥. انباه الرواة علي أبناء النحاة علي بن يوسف القنمطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي - القاهرة- مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ط ١٩٨٦ ج ١ ص ٣٠٨
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد صبحي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - د . ط ، د . ت
٧. البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر ، بيروت - الطبعة الثانية ، ١٣١٩ هـ - ١٩٧٢ م
٨. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مطبعة الحلبي
٩. تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي - دار للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
١٠. التمهيد في علم التجويد ، شمس الدين محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) ، تحقيق : د.علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م
١١. ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الدينوري ، تحقيق د . حنا حداد ، منشورات وزارة الثقافة . عمان ١٩٩٤ م
١٢. الجمل في النحو - لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - دار الأمل ، اربد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
١٣. جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، تحقيق محمد علي هاشمي ، دار القلم - دمشق ١٩٨٦ م



١٤. الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
١٥. حجة القراءات ، لأبي زرعة . عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة . تحقيق . سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة ، بيروت - الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
١٦. الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي حقه بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث ط ١ دمشق ١٩٨٤
١٧. خزائن الأدب ، لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م
١٨. الخصائص لأبي الفتح ، عثمان بن جني ، حقه محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - د . ت
١٩. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٢٠. ديوان أبي ذؤيب الهمداني ، خويلد بن خالد بن محرث ، تحقيق أنطونيوس بطرس ، بيروت - دار صادر ٢٠٠٣ م
٢١. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السطلي، ١٩٧٧
٢٢. ديوان حسان بن ثابت ، حقه وعلق عليه د وليد عرفات تولى طبعه امناء سلسلة جب التذكارية.
٢٣. ديوان ذي الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي ، دمشق - المكتب الإسلامي ١٩٦٤ م
٢٤. ديوان طفيل الغنوي ، طفيل بن عوف الغنوي ، بيوت - دار الكتاب الجديد ١٩٦٨ م
٢٥. ديوان عنتر بن شداد تحقيق محمد محمود بيروت دار الفكر اللبناني ١٩٩٦
٢٦. ديوان كثير عزة ، كثير بن عبد الرحمن ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت - دار الثقافة ١٩٧١
٢٧. ديوان ليبيد بن ربيعة ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، شركة دار الارقم بن أبي الارقم بيروت لبنان ط ١ ١٩٩٧ .
٢٨. ديوان المثقب العبدى ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ١٩٧١
٢٩. ديوان النابغة الذبياني ، أبو أمامة زياد بن معاوية ، جمع وشرح وتحقيق محمد الطاهر بن عاشور ١٩٧٦

٣٠. سر صناعة الإعراب: ابن جنّي قدم له فتحي عبد الرحمن حجازي حقه وعلق عليه أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية
٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بها الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار اللغات - د. ط، د. ت
٣٢. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الأعلم الشنتمري تحقيق فخر الدين قباوة دار الكتب ١٩٩٤
٣٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - محمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر، د. ط، د. ت
٣٤. شرح المفصل: أبو البقاء يعيش ابن يعيش بن علي النحوي، القاهرة إدارة الطباعة المنيرية
٣٥. شعر عمرو بن شأس، الأسدي يحيى الجبوري، النجف، مطبعة الآداب ١٩٧٦
٣٦. شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مكتبة الاندلس، بغداد، ١٩٦٩
٣٧. الكتاب، سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٣٨. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، د. ت
٣٩. الكشاف عن حقائق الأقاويل في وجوه التأويل - أبو القاسم الزمخشري - بيروت دار الفكر ١٩٧٧ م
٤٠. الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمؤلفه أبي بن محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور صبحي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
٤١. لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، (ابن منظور)، دار صادر - بيروت
٤٢. مجاز القرآن، أبو عبيدة عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين - القاهرة مكتبة الخانجي، ايداع ١٩٨٨
٤٣. المستدرک على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي.
٤٤. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - عالم الكتب، بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٤٥. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة، (الأخفش الأوسط) تحقيق فائز فارس، الكويت ١٩٨١ م
٤٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. الأمام شمس الدين الذهبي ٦٧٣ - ٧٤٨ هـ تحقيق بشار عواد معروف شعيب الأرنؤوط صالح مهدي عباس المجلد الأول ص ١٠٧ الطبعة الأولى ١٩٨٤ مؤسسة الرسالة

٤٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب . جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه الدكتور مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٥ م
- ٤٨ . نزهة الألباء في طبقات الادباء الأبي البركات الأنباري تحقيق د. إبراهيم الساحراتي قلبه الأندلس بغداد ط ٢ ١٩٧٠ ص ٢٣٢
٤٩. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت – عالم الكتب ١٩٦٣ م
٥٠. الممتع في التصريف ، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية – حلب – ١٩٧٠ م
٥١. منار الهدى في الوقف والابتدا . أحمد الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٩٧٣
٥٢. النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) ، تحقيق محمد علي الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د . ط ١٩٧٠ م
٥٣. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، بيروت – دار المعرفة .

### المراجع

١. الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، دار الطباعة الحديثة – الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م
٢. الأصوات اللغوية الدكتور عبد القادر عبد الجليل . دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٣. تصريف الأسماء والأفعال – فخر الدين قباوة – بيروت مكتبة المعارف ، الطبعة الرابعة ١٩٩٤
٤. التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أبو عودة ، مكتبة المنار ، الأردن الزرقاء – الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م
٥. التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر ، القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٦. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية أحمد سعد محمد ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ٢٠٠٠ م

٧. دراسات في علم اللغة كمال محمد بشر ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٩ م
٨. رياض القرآن، د.سمير استيتية، جدارا للكتاب العلمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٥.
٩. سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن الدكتور : عودة الله منيع القيسي – دار البشير للنشر والتوزيع – عمان مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
١٠. الصرف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م
١١. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر ، الدكتور سمير شريف أستيتية – عالم الكتب الحديث – إربد – ٢٠٠٥ م
١٢. اللهجات العربية والتراث، أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للتراث، طرابلس د. ط١٩٨٣
١٣. اللهجات العربية والقراءات القرآنية (دراسة في البحر المحيط) د. محمد خان، دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م
١٤. المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ، الدكتور سيف الدين الفقراء . عالم الكتب الحديث . إربد – ٢٠٠٥ م
١٥. نحو القراء الكوفيين – خديجة أحمد مفتي – دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

### الدوريات :

١. مجلة أبحاث اليرموك ( سلسلة الآداب واللغويات ) ، المجلد ١٥ العدد ١ ، ١٩٩٧ م بحث بعنوان ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى عبد القادر الخليل.
٢. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٦٦ ، عام ٢٠٠٤ م بحث بعنوان التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم د. جعفر عبابنة.
٣. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، العدد ١٣ ، عام ١٩٦٣ م بحث بعنوان جموع التكسير الدكتور ابراهيم انيس.

## النتائج

**أولاً:** كان المعنى الأساسي الأول الذي اعتمده أبو علي الفارسي في توجيهه للقراءات، فقد كان يأخذ الكلمة بجميع مشتقاتها ومعانيها المعجمية، واستعمالها في النحو العربي، ومن ثم يصدر توجيهه للقراءات التي وردت فيها الكلمة وهذا يفسر طول كتاب الحجة.

**ثانياً:** تأثر أبو علي الفارسي بالمدرسة البصرية في توجيهه للقراءات، وقد كان هذا التأثير واضحاً في القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد انجاز الى رأي البصريين في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومنع العطف على الضمير المنفصل المجرور دون إعادة حرف الجر، إلا أنه أخذ برأي الكوفيين في بعض المسائل ومنها إجازته للعطف على الضمير المرفوع دون توكيده بالضمير المنفصل، وكذلك أجاز العطف على اسم أن قيل تمام الخير.

**ثالثاً:** كان لأبي علي آراء جديدة في اللغة ومنها ما يعرف بالقياس على النظير فقد قاس أبو علي الفعل المتعدي على غير المتعدي

**رابعاً:** ضعف أبو علي بعض القراءات لأنها جاءت على لغة قليلة، ودافع عن بعض القراءات بالرغم أنها جاءت على لغة قليلة.

**خامساً:** كانت توجيهات أبي علي الصوتية دقيقة جداً، ووصفه للأصوات يوازي وصف المحدثين لها، على الرغم من عدم وجود أجهزة يستعين بها دارس الأصوات في ذلك الوقت.

## Abstract

I have studied the orientations of Abu Ali Farisi to the Readings of the Holy Koran. And I divided my research into three chapters.

In chapter one, I have studied the syntactic orientations by Abu Ali Farisi, and through it I set Abu Ali's opinions regarding parsing the Readings of the Holy Koran as well as specifying the properties of orienting these Readings by Abu Ali. He defended the Readings of the Holy Koran and he supported his defense by giving substantial pleas and testimonies from Arabs' speech and he strengthened these pleas with analogy which he was very skilful in it. However, I agreed with him most times, but sometimes I had different points of view.

In chapter two, I have studied the morphological (aspects) orientations by Abu Ali. In it, I specified Abu Ali's views towards word structure and the alternations that occur in the Readings of the Holy Koran, such as his views towards verb forms, meaning change conditioned by the change of verb forms as well as his views towards having readings with two different forms for the same (one) verb and also his views towards having two different forms for what we call 'broken plural' or gerund. In addition to that, Abu Ali talks about having a reading with the gerund form or sometimes the derivative form and others.

Accordingly, I had some points concerning Abu Ali's orientations to these forms.

In chapter three, I have studied the acoustic (auditory) orientations by Abu Ali. In it, I explained Abu Ali's points towards justifying and reasoning a lot of acoustic (auditory) issues that were patent in the readings of the Holy Koran.

I had at last a lot of important results. Nevertheless, the most important ones are:

1. Abu Ali's orientations to the Readings of the Holy Koran are so profound semantically speaking, i.e. perfectly he had accurately studied meaning before he gave any orientation to any Reading of the Holy Koran. For example, if the orientation contradicted with meaning, he would advance meaning (the priority is to the meaning rather than to the orientation).
2. In spite of the fact that there were no devices for measuring and quantifying sounds at the time, Abu Ali had very accurately described the acoustic (auditory) changes that occur to the words in the Readings of the Holy Koran.
3. Depending so much upon analogy and accordingly giving his views about the Readings, Abu Ali demonstrated that some Readings of the Holy Koran are odd or irregular, others are rarely used, hence not to be taken with.
4. Abu Ali had renewing views in language; one of which is the analogy by looking to (concerning) the counterpart. For

example, he analogized (analyzed and compared) the intransitive verb by looking to the transitive one, an idea that forms an original contribution to the study of language.

5. Although Abu Ali refused some of the Readings of the Holy Koran due to their irregularity (abnormality and atypicality), he explained and oriented them by supporting that with poetry, Arabic proverbs (gnomes) and Arabic accents about which he wrote much in his book.